كتاباتٌ مع الأحداث

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر، شارع گولان، اربيل، كُردستان العراق

كتابات مع الأحداث

الدكتور هَلْكَوْت حكيم

اسم الكتاب: كِتاباتٌ مع الأحداث
المؤلف: الدكتور هَلْكَوْت حكيم
من منشورات ئاراس رقم: ٨٧٩
التنقيح: أوميد البناء
الإخراج الفني والغلاف: آراس اكرم
الطبعة الأولى – ٢٠٠٩
رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كردستان: ٢٠٠٩/٧٦٨

الإهداء

إلى والدتي التي عملت ليل نهار وهي أرملة في عزّ شبابها كي تربّي صغارها دون أن تشتكي يوما من مصيرها. قد تجد مثيلاتها هنا تقديرا لمعنى التضحية بصمت من دون شكوى.

شكر:

لا بد لي أن أقدم هنا أيضا، كما فعلت في كتاب سجالات عربية كردية، جزيل شكري إلى الصحافي اللبناني حازم صاغية الذي فتح لكتاباتي أبواب جريدة الحياة اللندنية دون أن يعرفني أو يسمع صوتي في يوم من الأيام. فله فضل كبير فيما يجده القارئ هنا بين يديه.

الفهرست

المقدمة 9

شخصيات وكتب 11

ليلى زانا: صوتان مخنوقان في تركيا 13

بشكجي: أقدم نزلاء السجون التركية 16

إبراهيم أحمد الذي رحل شابا 20

قصة كوليزار صفحة مريرة في تاريخ العلاقات الارمنية–الكردية–العثمانية 23

ملحمة مَمْ و زِين في ترجمة عربية كاملة 29

الشرفنامة أو تاريخ المآثر الكردية في ذكراه المئوية الرابعة 35

لاجئون أكراد في فرنسا 40

ذكريات قرية مسيحية في كردستان: عبير الطفولة في صناط 44

حول أكراد العراق 49

سفينة تائهة في المتوسط تعيد قبل غرقها وضع العراقيين والأكراد إلى... 51

أكراد العراق: الامتحان الثاني لأهداف أمريكا المعلنة 55

عودة الشرعية الديمقراطية إلى كردستان بداية لدخولها إلى العراق 58

حول فشل النظام الجمهوري في العراق 61

الأكراد وإشكال الموصل 66

السليمانية مدينة ضاق حجمها بدورها 70

أسطورة نوروز الإيرانية في تحولاتها الكردية 74

هل للأصولية جذور عند الأكراد؟ 78

اليزيديون بين البقاء والهوية 82

عودة إلى من نساهم التاريخ: مسيحيو وادي الرافدين 85

تركيا وقضية الأكراد والأرمن 91
القوميون الأتراك في رسمهم للتاريخ 93
الكمالية بصفتها آفة العلمانية التركية 97
تركيا في استعراض عضلات قديمة ضد أكراد العراق 101
تركيا المفزوعة من كلمة "كردستان" تواجه فيضان اللغة الكردية 104
الاحتلال التركي لن ينهي القضية الكردية 107
شهادتان حول التعذيب في تركيا 111
البرلمان الفرنسي يعترف بضحايا الأرمن 117
الحكم على برنارد لويس بإرتكاب الخطأ في القضية الأرمنية 121
مياه المنطقة دماء 126
نهاية أوجلان بداية نزول الحركة الكردية من الجبال إلى المدن 130

المقدمة

نشرت غالبية هذه المقالات في صحيفة الحياة اللندنية. بعضها لم ينشر، وربما نشرت بعضها الآخر ولكنني لم أعرف بذلك. لذا أشرت إلى السنة التي كتبت المقالة فيها فقط. ومنها ما نشر في الجرائد الأخرى ولم اطلّع بنفسي على ذلك إلاّ في حالات نادرة.

جاءت معظم المقالات مع الأحداث المتعلقة بالأكراد وبكردستان. أحداث سياسية، عسكرية أو حول حياة شخصية سياسية عادة وأدبية في أحيان أخرى، تعلق اسمهم بالأكراد. ويتعلق بعضها بصدور كتب باللغة الفرنسية بشكل خاص مما يصعب على القارئ الكردي والعربي الوصول إليها. أو عرض ترجمة كردية إلى العربية تستحق التعريف بها. أو عرض كتاب قديم لعب دورا في المجال المعرفي الكردي، كالشرفنامة أو تاريخ المآثر الكردية. ثمة مقالات مكرسة للأرمن في علاقتهم مع تركيا وللمسيحيين في كردستان تلك الأقلية التي تعاني الكثير من الجيران ومنذ قرون عديدة. وهناك مقالة تعرض شيئا من آلام اليزيديين أيضا.

لم أمس جوهر المقالات. فأفكارها هي هي، ونبرتها بقيت كما كانت عليه قبل أكثر من عشر سنوات أو أقل. ولكنني قمت بقليل من التجميل هنا وبعض التصحيح هناك. وكلاهما من القلة والندرة ما يصعب عليّ العثور عليهما.

شَخصِيات و كُتب

ليلى زانا: صوتان مخنوقان في تركيا

الحياة، ١٩٩٧/٨/١٧

ليلى زانا، هذه القروية التي لم تتجاوز الأربعين بعدُ، جاءت من قرية كرديّة عقب زواجها وعمرها أربعة عشر عاما، لتصبح أشهر امرأة في المعارضة التركية، إن لم تكن أشهر امرأة في تركيا اليوم، إذا استثنينا دون شك تانسو تشللر، في الوقت الحاضر، وشتان مابين الشخصيتين وأهدافهما ارتبط اسم ليلى زانا بدرب وصفته إحدى السياسيات الألمانيات بأنه درب المعاناة والمآتم والعذاب والغضب، درب الشجاعة والكرامة، رغم الحقد الذي تكنه الدولة التركية لها ورغم الاهانات المستمرة التي توجهها إليها وقد يكون كل ما عانته دفعها إلى أن تكرر دائما بأنها تحب الحياة إلا أن عطشها للعدالة اكبر من حبها للحياة، فمواقفها تدل على أنها تعرف ما تعنيه وتقبل بالثمن الذي عليها أن تدفعه لتلك المواقف، لا لشيء إلا لتقول ما تريد أن تقوله.

يبدو من قصة حياة ليلى زانا ومما يذكره الذين التقوا بها من المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة أن أكثر ما يجلب الانتباه في شخصيتها هو إرادتها في مقاومة وضعها كامرأة وإرادتها في مقاومة الوضع التعيس لشعبها.

كان أول تجربتها مع المقاومة، في المحيط السياسي المكرّس للرجال والذي يخصص مقاعد للنساء في ظلالهم، إلا أن ليلى زانا لم تكن ممن تقبل بمثل هذه المقاعد وهي زوجة كبير سياسي أكراد تركيا مهدي زانا الذي قضى ستة عشر عاما في السجون التركية. تذكر ليلى زانا حادثة تعبر بشكل جميل عن هذا الوضع. ففي احد اجتماعات ممثلي حزبها في البرلمان، حزب الديمقراطية، صاح بها احد الحاضرين: «اسكتي أيتها المرأة، دعي الرجال يتحدثون أولا». وتشير

ليلى زانا إلى أن هذا الممثل في البرلمان كان معروفا بين اقرانه بديمقراطيته وتفتحه العقلي. وإذا بالقروية تحس بإهانة كبيرة وتبدأ بالحديث فتشرح له بهدوء كيف أنها حصلت على ضعف ما حصل هو عليه من أصوات وكيف أن الناخبين صوتوا لها كي تتحدث لا أن تسكت، وان توصل مطالبهم إلى البرلمان والى الرأي العام. فما كان من الممثل إلا أن يعتذر منها ولم يقاطعها بعد ذلك اليوم احد وإذا استطاعت أن تفرض، كإمرأة، حقها في الكلام على السياسيين الأكراد فإنها لم تستطع أن توصل إلاّ لفترة قصيرة صوت الأكراد الذين انتخبوها لتتحدث عنهم في البرلمان وأمام الرأي العام. فالحكومة التركية لم تكن من نفس طينة الممثل الديمقراطي في حزبها ولا من نفس وزنه فحين تم انتخابها عضوة في البرلمان في عام ١٩٩١ كان عليها أن تؤدي اليمين على دستور قمعي يبرر الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ الذي عانى منه الكثيرون ومن بينهم زوجها. وكان الدستور الذي لا يزال نافذ المفعول حتى يومنا هذا يجعل من القومية التركية الأيديولوجية الرسمية للدولة وينفي كل وجود كردي ويجعل من كل مطلب ثقافي كردي عملا إجراميا يحاكم عليه، فأدّت ليلى زانا اليمين. إذ لولاه لما كانت تُعَدّ عضوة شرعية، ثم أضافت باللغتين الكردية والتركية: إنني نفذت هذا الإجراء الشكلي مرغمة ومجبرة، سوف أناضل من اجل التعايش الأخوي بين الشعبين الكردي والتركي في إطار الديمقراطية. فأدّى هذا الموقف الذي كانت تنقله وسائل الإعلام مباشرة إلى هزة لا في البرلمان وحده بل في تركيا جميعها فقد أثارت ثائرة القوميين والعسكر الأتراك ومنحت الأكراد لحظات شعور بالفخر والكرامة. كانت هذه هي المرة الأولى التي تُسمع فيها في البرلمان لا كلمة الأكراد فقط بل كلمات تلفظ باللغة الكردية. فكان الوقع شديدا في كل الجهات.

لهذا قررت المؤسسة السياسية والعسكرية التركية الخلاص من المنتخبين الأكراد بأي ثمن كان، بجريمة أنهم قرروا الدفا ع سلميا وفي إطار المؤسسات الرسمية عن الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد. غير أن السلطات التركية اتهمتهم بكونهم الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني.

في عام ١٩٩٤ رفع البرلمان التركي الحصانة النيابية عن ليلى زانا وزملائها

من حزب الديمقراطية والقي بهم في غياهب السجون التركية حكم عليهم بالسجن لسنوات وصلت بعضها إلى خمسة عشر عاما كما هو الحال بالنسبة لها وذلك بتهمة الانفصالية. فأثارت هذه الإجراءات ردود فعل كثيرة في الدول الغربية وهبّ الكثير من السياسيين والبرلمانيين والقانونيين للدفاع عنهم. في عام ١٩٩٥ صوت البرلمان الأوروبي منح ليلى زانا جائزة زاخاروف لحرية الفكر بـ ٢٩٧ صوتا ضد ٢٢٢ صوت. وكانت في العام ذاته من بين المرشحين الخمسة الأوائل لنيل جائزة نوبل للسلام. وقد سخّرت الحكومة التركية كل طاقاتها للحيلولة دون ذلك إذ وصلت من تركيا ما يقرب من ثلاثين ألف عريضة وفاكس إلى هيئة نوبل تطالب بعدم منحها الجائزة، واجبر الجيش العديد من رؤساء العشائر الكردية على توقيع عرائض ضدها. وفي حالة الرفض كانت قراهم تتعرض للحرق. وكرّست الصحف التركية العشرات من المقالات في هذا الاتجاه. ورغم كل المحاولات والضغوط الأوروبية والأمريكية لإطلاق صراح ليلى زانا وزملائها البرلمانيين إلاّ أن سلطات تركيا لم تصغ السمع لأحد حتى الآن. فإنها تختلف كثيرا عن زميل ليلى زانا الكردي الممثل في البرلمان الذي اعتذر بعدما أراد اختناق صوتها. ومنذ قبول تركيا في الوحدة الكمركية الأوروبية لم تعد السلطات التركية. تسمح للغربيين حتى بزيارتها في سجنها كي لا يسمح لصوتها بالخروج.

بشكجي: أقدم نزلاء السجون التركية

الحياة، ١٩٩٧/٣/٢٣

كتب بشكجي: قبل سنوات، حين وصلت الى "شرق تركيا" أو بالأخص عندما التقيت مع هذه المنطقة خلال فترة الخدمة العسكرية، واجهت حقيقة مخيفة هناك، رأيت بعيني وشاهدت بجسمي شعبا له لغة وتاريخ وأعراف تختلف عما لدى الأتراك. هذا الشعب لا يرتدي الاسم الذي يُلَبِّسه الأتراك إياه. فلا يسمي نفسه بـ "الأتراك الجيدين" أو "أتراك الجبال". انه يسمي نفسه "الكرد".

هذه الحقيقة قلبت حياة المثقف والجامعي التركي إسماعيل بشكجي رأسا على عقب. فمنذ ذلك الحين وجهوده الفكرية مكرسة لفهم وضع الأكراد وتاريخهم وسياسة الأتراك تجاههم. فجاءت كتاباته وأبحاثه (واحد وثلاثين حتى الآن للدفاع عن خصوصيتهم واختلافهم في دولة تركية لا تترك لغير الأتراك منفذا للتنفس منذ ثلاثة أرباع القرن في هذه الأجواء، ومن خلال هذا الواقع حاول بشكجي إقناع الآخرين من شعبه بواقعية الحقيقة التي اكتشفها هو وبضرورة مواجهتها بشجاعة وجسارة. فمن اجلها أصبح هو أقدم سجين سياسي في تركيا، لأن إيديولوجية هذه الدولة رفضت الاستماع إليه.

ولد إسماعيل بشكجي في عام ١٩٣٩ في مدينة جوروم التركية حيث أكمل دراساته الأولى ليتوجه فيما بعد إلى كلية العلوم السياسية في أنقرة فحصل على شهادة الليسانس في عام ١٩٦٢، وفي العام نفسه تم سوقه إلى الخدمة العسكرية في المدينتين الكرديتين بتليس وهكاري. هناك اكتشف حقيقة الأكراد التي أصبحت حقيقته هو. وبعد انتهاء الخدمة العسكرية عمل كمدرس مساعد في جامعة أتاتورك في ارضروم حيث حصل بعد سنوات على شهادة الدكتوراه في السوسيولوجيا.

كتب بعد إتمام دراسته كتابا حول "المجتمع في أناضول الشرقية"، أي المناطق الكردية، تم على أثره طرده من جامعة ارضروم فذهب يعمل في كلية العلوم السياسية في أنقرة. وفي عام ١٩٧١القي القبض عليه بعد الانقلاب العسكري وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما بتهمة الشيوعية والعمل لصالح الأكراد، كانت أدلة الاتهام تعتمد على الكتاب الذي نشره والدروس التي قدمها في الجامعة. فقضى سنتين في سجن دياربكر الشهير ببشاعته وسنة في سجن عدنة. ثم أطلق سراحه في عام ١٩٧٤ مستفيدا من العفو العام الذي أصدرته الحكومة التركية. ولكنه لم يستطع العودة إلى عمله في الجامعة.

حين بدأ إسماعيل بشكجي يكتب دفاعا عن الأكراد وحقوقهم في تركيا كانت لكلماته وقع الصدمة على أكثر المثقفين الأتراك انفتاحا وتفهما لطموحات الشعوب الأخرى. فمع أن غالبية هؤلاء كانوا على علم بسياسة الدولة تجاه الأكراد، إلاّ أن احدهم لم يتجرأ على الكتابة حول الموضوع الذي بقي منغلقا بين جدران الأمسيات الثقافية التي يتعرض الحاضرون فيها لكل المواضيع. لهذا يبقى ما يقال في حلقة الشفويات ولا "يرتقي" إلى مصاف المكتوبات. أما اليوم فان أمثال إسماعيل بشكجي لم يعودوا نادرين، اقصد أولئك الأتراك الذين يفكرون بأن المشكلة الكردية لا يمكن حلها إلاّ بالطرق السلمية. بل يذهب بعضهم إلى اتخاذ مواقف خطرة تضع العديد من مصالحهم في وضع مقلق. أما الأتراك الذين يكتبون حول المسألة الكردية فان عددهم يزداد يوما بعد يوم، لا بين المثقفين فقط، بل وحتى بين رجال الأعمال والساسة أيضا. ومع هذا يستمر بشكجي ساكنا في زوايا السجون التركية.

قضية بشكجي، ناهيك عن إثارتها الحديث عن سر من أسرار تركيا المكتومة والمكبوتة، القضية الكردية، تدير الأضواء نحو مسألتين من أهم ما تعاني منها الجمهورية العلمانية التركية منذ تأسيسها: مسألة الديمقراطية وحرية التعبير من جهة وانتهاك حقوق الإنسان من جهة أخرى. فتركيا التي تطرق أبواب الديمقراطيات الأوروبية منذ ما يقرب من نصف قرن، لا تستطيع أن تجد حجة أقوى، لتبرير هذا الطموح، من كونها علمانية، كدول أوروبا، بين دول غير علمانية

في الشرق الإسلامي، ومن كونها أيضا ديمقراطية في محيط تكاد تصبح الديمقراطية فيه من اكره الأنظمة، على الأقل، من وجهة نظر صانعي القرارات وموجهي الإعلام. فإذا تركنا العلمانية جانبا ونظرنا إلى الديمقراطية، فإننا لا نجد اليوم سجينا واحدا في دول السوق الأوروبية المشتركة بسبب كتاباته وآرائه السياسية، خاصة وان إسماعيل بشكجي لم يمس في يوم من الأيام سلاحا، ولم يتوصل إلاّ أخيرا، كآخرين من أكراد تركيا أنفسهم، إلى نتيجة أن السياسة الرسمية التركية لا تترك مجالا آخر أمام الأكراد إلا الالتجاء إلى السلاح دفاعا عن وجودهم وحقوقهم.

ويمكننا أن نتلمس المكانة التي يحتلها بشكجي في تركيا من نظرة إلى الكتب الممنوعة رسميا هناك قبل سنوات أصدرت المحاكم أوامر بمنع تداول وبيع وقراءة عشرين كتابا متعلقا بالأكراد، كان من ضمنها احد عشر كتابا لإسماعيل بشكجي. أما اليوم فان المنع يشمل سبعا وعشرين من بين كتبه الواحد والثلاثين.

ومنذ عام ١٩٧٩ يعيش إسماعيل بشكجي بين المحاكم والسجون. حكم عليه من عام ١٩٧١ و١٩٨٦ ثلاث مرات بخمس وعشرين عاما، قضى منها عشر سنوات وعشرة أشهر خلف القضبان. كان حكم عليه بعشر سنوات بسبب رسالة وجهها إلى رئيس اتحاد الكتاب السويسريين في عام ١٩٧٩ تحدث فيها عن الأكراد وقضيتهم في تركيا. إذ رأت المحكمة أن "رسالة موجهة إلى الخارج تمس كرامة وشرف الدولة التركية". أما بشكجي فانه يرى بأن نضاله هو نضال سلمي "باسم المناقشة العلمية التي لا تقبل المحرمات ولا الرقابات ومن اجل إنقاذ شرف الشعب التركي". وكان إسماعيل بشكجي السجين الوحيد في تركيا بهذه التهمة حتى عام ١٩٧٩، وقد وصلت شهرة هذا السجين حدا نظمت منظمة العفو الدولة عدة مرات حملاته الإعلامية حوله وأشارت إليه كـ "سجين الشهر" ووقف العديد من المثقفين والسياسيين الأوروبيين والأمريكيين للدافع عنه.

وحين خرج من السحن في عام ١٩٨٧ تحدث أمام باب السجن للصحفيين بهذه الكلمات: "أريد أن أقول لكم بأن خروج الإنسان في هذه الأيام من

السجون في تركيا لا يعني حصوله على الحرية من جديد. فالآلاف من مواطنينا الشباب يقبعون في السجون منذ انقلاب عام ١٩٨٠، هؤلاء الشباب عانوا من اضطهاد كبير. إن مجتمعنا في الثمانينات هذه يعيش تناقضات عميقة. وفي مجتمع كهذا لا يستطيع الإنسان إلاّ أن يستمر في النضال من اجل الحرية أينما كان".

امتنع إسماعيل بشكجي حتى الآن عن قبول أي من الجوائز التي عرضتها عليه المنظمات الغربية اللارسمية باسم حقوق الإنسان. لأنه، كما قال، "يرفض نفاق الدول التي تمول تركيا وتبيع حكوماتها الأسلحة لهذه الدولة المسؤولة عن هدم كيان الشعب الكردي، في حين تريد المنظمات غير الرسمية أن تزيل عن نفسها الشعور بالذنب عبر مداواة عدد من ضحايا تلك السياسة البشعة". ولم يقبل إسماعيل بشكجي إلاّ جائزة من اتحاد الكتاب النرويجيين لأن الدول الاسكندينافية لا تبيع أسلحة لتركيا.

وصل مجموع الغرامات التي حكمت المحاكم على بشكجي بدفعها إلى ما يقرب من مليار من الليرات التركية، وتجاوزت السنوات التي حكم عليه بالسجن قرنين من الزمان، قضى منها حتى الآن أربعة عشر عاما ونصف". انه الآن في إحدى سجون أنقرة، ربما، لا يفكر في إمكانيته لتكملة ما بقي له من حكم ولا يمكنه إلاّ أن يرى عبثا تلك الجهود التي تصرفها محكمة امن الدولة التركية من جديد لتهيئة ملفات أخرى ضده بأمل زيادة حكمه لان إسماعيل بشكجي سيكون حتما قد ترك الدنيا قبل ذلك بقرن ونصف على الأقل. ولكنه سيكون قد قضى حياةً اختارها وعاشها حتى الرمق الأخير. فهل اختار حاكموه قراراتهم أيضا؟

إبراهيم أحمد الذي رحل شابا

الحياة، ٢٠٠٠/٤/٧

حذار أن تعيش للموت، بل مت من أجل الحياة،
كيف تنجح إن لم تذق مرارة الفشل،
لا تدع فؤادك يرتجف أمام القيود،
فالقيود تشد الأجساد لا الأرواح.

بهذين البيتين دخل إبراهيم أحمد ذاكرة آلاف من الشباب الأكراد في العراق وإيران. حفظتهما عدة أجيال وتغنى بهما المغنون سرا أو علانية. كانا يشدان عزم الأكراد الخارجين توا من الهزائم السياسية أو العسكرية أو الواقعين تحت طاحونة القمع أو القابعين في السجون. ولم تكن القصيدة التي حوت هذين البيتين إلاّ قصيدة غرامية في شكلها، فكان العشاق أيضا يلتجئون إليها بحثا عن السكينة أمام فراق الحبيب أو تعسفه.

كتب إبراهيم أحمد منذ شبابه وبأسلوب لا يزال جماله يؤثر في القراء بقدر ما تؤثر فيهم المواضيع والصور حول بؤس الضعفاء وقسوة الأقوياء. مارس الصحافة فأصدر واحدة من أهم الصحف في تاريخ الأكراد وهو في الخامسة والعشرين من العمر. كان شاعرا مع كونه سياسيا. أديبا حين يتحدث عن السياسة وسياسيا حين يتحدث عن الأدب دون أن يفقد رهافة حسه الأدبي. ومعظم ما كتب عنه منذ أيام يتحدث عن السياسي من خلال أدبه، وعن الأديب من خلال التزاماته السياسية التي لم تكن متعصبة على الإطلاق.

كانت على وجهه ابتسامة وقادة، يصعب عليه إخفاؤها، خاصة حين يتجاوز

الحذر من المقابل، هذه العلامة البارزة التي تميّز السياسيين عن غيرهم. إلاّ أن هذا الحذر عنده لم يكن عدوانيا، بل نوعا من العلاقة مع الذات قبل أن يكون طريقة في التعامل مع الآخر. كانت في نظراته الثاقبة تعابير أحلام أيضا، تأخذه بعيدا عن اللحظة الآنية إلى زمن آخر. يعود منها بعد لحظات عبر ابتسامته المعبرة. وكأنه يطلب العفو عن هذه اللحظات.

كانت له القدرة على كبت هيجانه الداخلي. عاش ظروفا سياسية صعبة، أجبرته على خيارات مؤلمة لم يتمكن السياسيون الأكراد من تجنب أمثالها، كلنا نعرف اليوم هذا الأمر. أتذكر في إحدى المرات حين التقيت به والحرب الكردية– الكردية تطحن الناس في العراق، تحدثنا عن الموضوع، باقتضاب. كان يتألم بشدة ويحاول ألا ينحاز إلاّ إلى معارضة الاقتتال.

لقد مات إبراهيم أحمد بصمت. ولكن آثاره الأدبية سوف تتحدث طويلا عنه وعن بؤساء من الناس لولا قلمه لراحوا دون أن يتركوا وراءَهم شيئا. وستكرس الأيام لدوره السياسي نظرة موضوعية كما ستكرسها لرفيقه وغريمه الملا مصطفى البارزاني.

لقد سار مع البارزاني في بدايات حياته السياسية. ثم تمرد عليه وعاد إليه فيما بعد وابتعد عنه من جديد حين انهزمت الحركة التي كان يقودها في عام ١٩٧٥، ومع كل ما حدث، كان بين الرجلين تجاذب وتنافر كما يتواجد بين أصحاب الشخصيات القوية التي تعمل معا لفترة من الزمن. ترك كل منهما على الآخر بصمات لم يتمكن الزمن منها وسيكون الموت باعثا على إعادة النظر فيها ووضعها في المحل الذي أبت الحياة أن تضعه فيه. وقد يأخذ هذا سنوات طوال، مادامت الجروح دامية والصراعات باقية.

في هذه الأيام والكتابات تزداد حول النساء اللواتي "تنتحرن" في كردستان العراق واللواتي يقتلهن أقرباؤهن أو يقطعون جزءا من أجسادهن بتهم أخلاقية دون أي تحقيق ومن دون أية محاسبة قانونية أو اجتماعية للجناة، هذه الحوادث التي ليست من اختصاص الأكراد فقط تذكرنا بقصة قصيرة كتبها إبراهيم أحمد قبل سبع وخمسين عاما حول خازي، المرأة التي زوَّجها أهلها مقابل حفنة

من الدراهم برجل تجاوز عمره عمر أبيها. فلم تستطع أن تعيش معه والتجأت إلى حماية أحد رؤساء عشائر المنطقة. فقدم لها الحماية أولا ثم بعث بها هدية إلى موظف رسمي ظل يتمتع بها إلى أن سئم فطردها من البيت. حينها حارت خازي، لا تدري أين تولي وجهها حتى اختطفها أقاربها إلى خارج المدينة حيث هشموا رأسها بالصخور وجسدها بالخناجر وتركوها جثة هامدة للنسور الجائعة في ظلام الليل. إلا أن قلبها نبض حتى الصباح حين عثر عليها راع وأنقذها من الموت. وبعد فترة عادت إليها الحياة ولكن بوجه مشوه تماما وعقل يسكنه الجنون. فعاشت مشردة بين الأزقة والمحلات، تستجدي هنا وتأكل ما تعثر عليه في المزابل هناك. أما جناتها فكانوا يعيشون أحرارا على بعد دقائق منها.

كان إبراهيم أحمد شابا وهو على عتبات الثمانين وبعد أن تجاوزها أيضا، لم يكف عن مصادقة شباب يصغرونه بعشرات السنين. في إحدى سفراته إلى باريس أواخر ثمانينات القرن الماضي وقد تعدى السبعين من عمره، دخل محلا لبيع العطور، فاشترى قنينة لرفيقة حياته، همس قائلا، وعلى محياه ابتسامته المشهورة، بأنه "يصعب عليها بذل جهد للمجيء إلى مطار لندن لاستقبالي حين أعود، وإن لم تشجعها عودتي على المجيء فإنها سوف تبذل هذا الجهد من أجل قنينة العطر".

قصة كوليزار

صفحة مريرة في تاريخ العلاقات الارمنية-الكردية-العثمانية[1]

الحياة، ١٩٩٤/٤/٢٠

عاش الأرمن والأكراد خلال قرون عديدة علاقات جوار صعبة في ظل الحكم العثماني، خاصة في المناطق التي تعايش فيها الشعبان جنبا إلى جنب وعلى ارض واحدة، رغم المحاولات المستمرة من قبل سياسي ومثقفي الجهتين لتقريب القوميتين وتحديد الصراع بينهما. ولو أن هذه المحاولات أثمرت في خلق شرائح اجتماعية وفكرية متجاوبة من كل جانب مع الآخر، ولو أن التعاطف بين الفئات المسحوقة استمرت دون توقف، فإن الغلبة كانت دائما للصراع وللذين يؤجّجونه من السلطات العثمانية والإقطاعيين الأكراد. ولكون الارمني المسيحي مواطنا من الدرجة الثانية، كانت حقوقه اقل من حقوق الكردي المسلم والمستفيد من مجموعة من القوانين المنظمة للروابط بين الطائفتين. ولم يقتصد السلاطين العثمانيون في استغلال الشعور الديني عند الإقطاعيين الأكراد ودفعهم لاضطهاد فقراء الأرمن بل حتى انه ساهم في استعبادهم في بعض الأحيان وحمايتهم أمام القانون إلا في الحالات النادرة. وكان هدفهم الأول هو دفع الأرمن إلى ترك وطنهم لإضعاف النفوذ الروسي بينهم وبناء جسر جغرافي ديني ولغوي مباشر مع الشعوب الإسلامية الناطقة باللهجات التركية في آسيا الوسطى. فوجود الأرمن في تلك

---

(١) هذه المقالة عرض لكتاب صدر باللغة الفرنسية:

Armenouhie Kevokian, Les noces noires de Gulizar, Parenthèses, Marseille, 1993.

(العرس الأسود لكوليزار)

المنطقة كان عقبة مستمرة أمام تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. دونت الأدبيات الارمنية فيما بعد الكثير حول العلاقات الارمنية–الكردية من خلال دراسات تاريخية ومذكرات ذاتية. من بين التجارب الشخصية في هذا المجال، نالت قصة حياة الفتاة الأرمنية كوليزار شهرة كبيرة في حينها. فمعاناتها والظلم الذي لحق بها في عام ١٨٨٩ من قبل إقطاعي كردي حظي بإهتمام واسع لدى الرأي العام الغربي والشرقي. اذ تجرأت هذه الفتاة على تجاوز خوفها وخجلها، على عكس العشرات من بنات أرومتها، لتوصل قضيتها الى محاكم الدولة. فهب المثقفون والسياسيون ورجال الدين الأرمن دفاعا عنها. كتبت الصحف الغربية تحقيقات مختلفة عنها أجبرت الحكومات الأوروبية على التدخل عند الباب العالي وطلب محاكمة الإقطاعي الكردي. وتطورت المسألة حتى أصبحت رمزا لمعاناة المسيحيين في ظل السلطنة العثمانية. وقد ترجمت أخيرا مذكرات كوليزار إلى اللغة الفرنسية مع دراسة حول الموضوع قامت بها اناهيد تيرميناسيان، واحدة من أشهر الباحثين المعاصرين حول التاريخ الحديث والمعاصر للشعب الارمني. ويصور الكتاب الكثير من جوانب حياة القرويين الأرمن والأكراد في تلك الفترة الحساسة من تاريخ الشعبين.

لم تكن كوليزار في عام ١٨٨٩ قد تجاوزت بعد الثالثة عشر من عمرها. كانت تعيش في أحضان عائلتها الغنية نوعا ما في قرية قريبة من مدينة بتليس في كردستان تركيا الحالي.

شاءت الصدفة أن تقع عليها عين موسى بك، الإقطاعي الكردي الذي كان يرأس عشيرة ورجالا مسلحين يعيشون من سلب القرى ونهب القوافل الارمنية والكردية بطواطئ من السلطات العثمانية المحلية. فيقرر موسى بك خطف كوليزار أيا كان الثمن. وتحذر أخته الكبرى عائلة كوليزار من نيات أخيه السيئة وتحثهم على الدفاع عن أنفسهم. إلا أن الإقطاعي يرسل رجاله إلى القرية فيقتلون عددا من أفراد عائلة كوليزار وحراسها ويخطفون الفتاة. وحين يتعرف عدد من رجال عشيرة موسى بك على هوية الفتاة وعمرها يندمون على فعلتهم ويحاولون مساعدتها في الخلاص ولكن خوفهم من الإقطاعي على حياتهم

يمنعهم عن كل محاولة ولا يستطيعون القيام بشيء آخر غير إخبار أبيها بكونها مازالت على قيد الحياة وبالمكان الذي تتواجد فيه. فيعارض رجال الدين الأكراد زواجها من موسى بك لصغر سنها فيجبرهم على تزويجها من أخيه الأصغر. وتجبر الفتاة الارمنية على اعتناق الإسلام ويتم عرسها الأسود.

تبدأ كوليزار العيش تحت سقف موسى بك مع زوجها وزوجات الإقطاعي الأربعة واللاتي تأخذن في مواساتها منذ الساعات الأولى من وصولها وتشاركنها آلامها. غير أنها تحاول مقاومة إرادة الإقطاعي عن طريق الإضراب عن الطعام. ولكنها تفشل وتضطر بعد فترة إلى سلوك نهج الفتاة المقتنعة بمصيرها في الظاهر أملا في تقليل الضغط عليها وترقبا لفرصة سانحة. وتنجح أخيرا في إيصال خبر إلى أهلها لتؤكد لهم بقاءها على دينها وتطلب مساعدتهم للخلاص.

كانت القوانين العثمانية في تلك الفترة تسمح للمسيحيين باعتناق الإسلام طوعا وتمنع إجبارهم على ذلك. غير أن الواقع كان مختلفا في الكثير من المناطق. ولم تكن النساء المسيحيات تجرأن، ولمجموعة من الأسباب، على الذهاب إلى المحاكم واثبات ما تعرضن لها من ضغوط.

والذي يساعد كوليزار هو ذكاؤها وإصرارها على العودة إلى ذويها ومحاولات أقربائها عند سلطات القسطنطينية وتدخل إحدى العشائر إلى جانبها مع أخت الإقطاعي الكردي وعدد من رجال الدين الأكراد في المنطقة ومن ثم البعد السياسي الذي أخذته قضيتها. فاستطاعت أخيرا وبالكثير من الحيل أن تصل إلى المحكمة في أواخر عام ١٨٨٩ وتجر خلفها موسى بك. ويتوجه عشرات القرويين من أناضول إلى القسطنطينية دفاعا عن كوليزار ولإثبات جرائم موسى بك واعتقادا منهم بإمكانية تطبيق الإصلاحات القضائية لعام ١٨٨٩ والتي نصت على مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون اعتبار ديني. فتكتظ قاعة المحكمة في أيام المحاكمة بمراسلي الصحف العالمية ووكالات الأنباء. بيد أن المحكمة تعلن إطلاق صراح المتهم لعدم وجود أدلة كافية ضده. إلا أن كوليزار تطلب الاستئناف وتصر عليه. فتبقى في العاصمة مع القرويين الذين جاؤوا معها.

ويعيشون من المساعدات التي تقدمها الجالية الأرمنية لهم. وحين يعاد إستئناف المحاكمة بعد ثلاث سنوات تحت ضغط الدول الأوروبية، يحكم على الإقطاعي الكردي بالنفي إلى مكة. يعود بعد سنة ليعين رئيسا لإحدى فرق الخيّالة الحميدية التي أسسها السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٨٨٩ من بين العشائر الكردية لقمع الحركات القومية الارمنية في البداية والكردية فيما بعد.

أدت قضية كوليزار إلى ازدياد الشعور القومي عند الأرمن. وأصبحت منطلقا لتأسيس حركة سياسية لعبت فيما بعد دورا بارزا في الدفاع عن حقوق هذا الشعب في أرمينيا وأوروبا وفي المقاومة المسلحة إثناء الانتفاضات ضد الاضطهاد العثماني، ولكن لم يمر أكثر من عام على المحاكمة الثانية حتى أثارت السلطات العثمانية توترات في المدن الارمنية أعقبتها مجازر أعوام ١٨٩٤-١٨٩٦ الذائعة الصيت والتي أدت، حسب أكثر التقديرات نزاهة، إلى مقتل أكثر من خمسين ألف ارمني في ظروف تقشعر لها الأبدان وتثور من إعادة صورها الأذهان.

لقد كتبت قنصليات فرنسا، بريطانيا، روسيا، ألمانيا، النمسا، ايطاليا والفاتيكان الكثير حول قضية المسيحيين في الشرق بشكل عام وقضية كوليزار بشكل خاص. والوثائق مازالت محفوظة في خزاناتها. وقد تدخل سفراء العديد من هذه الدول مباشرة عند السلطان الذي لم يتوقف عن الدفاع عن موسى بك واعتبار كل ما يثار حول الموضوع نوعا من المؤامرة ضد الإسلام. ولو لم يعد هناك شك في أن الدول الكبرى حاولت استغلال هذه القضية والتدخل عبرها في شؤون الرجل المريض لإضعافه أكثر مما كان، إلاّ أن مأساة كوليزار تعدت هذه الحسابات العابرة وظلت في أذهان الناس يغنى بها المغنون الشعبيون الأرمن منهم والأكراد حتى يومنا هذا.

وهذه واحدة من الأغاني الكردية التي تم تسجيلها على لسان مغن كردي يقيم في السويد بعد مرور قرن على الحادثة ونصف قرن على وفاة كوليزار.

بيت ميرو واسع وكبير، لقد جاؤوا يأخذوا كوليزار
لو أعطوها، فبها، وإلا سوف اقتل رئيس البيت.

كف عن ضربي يا موسى بك،
فانا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

أنا وردة ونرجس في آن واحد،
أنا قطعة ريحان لا جذع شجرة،
انه أنا، لازلت واقفة في محكمة الحكام.
كف عن ضربي يا موسى بك،
فانا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

لست عطشى ولا جائعة،
أنا تلك الفتاة التي تصلي على باب الكنيسة الحمراء،
سوف أقدم شكوى حتى في القسطنطينية ضد ابن الكلب ذاك.
كف عن ضربي يا موسى بك،
فانا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

بالقرب من جدول قرية خفنر التعيسة،
بالقرب من ساقية الآلام في خفنر،
اقسم موسى بك على رأس أبيه،
إن كوليزار طفلة ولا إدراك لها،
لن تذهب بعد اليوم إلى دار أبيها.
كف عن ضربي يا موسى بك،
فانا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

يا لرقة ذاك الصليب الأسود،
مهران أغا الذي ينتمي إلى سلالة القساوسة مريض من اجل كوليزار،
من اجل ابنة آغاجيان ...
كف عن ضربي يا موسى بك،
فأنا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

اليوم الجمعة، أو غدا الأحد،
ليقضي الله على باب الملك،
كيف تُرفض على فتاة ارمنية؟
كف عن ضربي يا موسى بك،
فانا فتاة ارمنية ضعيفة،
اخترت من بين الدينين ديني.

ملحمة مَمْ و زِين في ترجمة عربية كاملة[1]

٢٠٠١

لم ينتج التراث الكردي أثرا وصلت شهرته إلى ما وصلت إليه ملحمة مَم و زِين. ولم يحز غيرها ما حازته من اهتمام. فمن خلالها التقى ولع الباحثين وافتخار السياسيين ومخيلة العامة من الناس وإعجابهم وخيال المغنين الذين كتبوا لها الخلود. وفي شخصيتيها، مم و زين، وجد العشاق الهائمون نموذجا لعذاباتهم. فبعد قرون من التشبه بليلى ومجنون العربيين أو بشيرين وفرهاد الإيرانيين أو بوامق وعزرا الآذريين صار العشاق الأكراد وفي مقدمتهم الشعراء يشبهون أنفسهم منذ أواخر القرن التاسع عشر بمم ومن يعشقونها بزين. وتلاقى في هذه الملحمة سِحْر النصوص الشفهية المنقولة من جيل إلى آخر وعمق النص المكتوب حيث يتقاطع ويتمازج الفن المدروس والمطوَّر مع المعرفة المتراكمة.

ولم يُهْمِل خاني ذكر الأسباب التي دفعته إلى كتابة هذه الملحمة.

لئلا يقول الناس إن الكرد
لا معرفة عندهم، ليس لهم أصل وأساس
فأجناس الملل يملكون الكتاب
إلا الكرد فلا يحسب لهم حساب
ولئلا يقول أهل النظر أيضا
إن الكرد لم يجعلوا من العشق في الحياة مطلبا

(١) هذه المقالة عرض لترجمة ملحمة مَمْ و زين لأحمدي خاني في ترجمة الدكتور عزالدين مصطفى رسول ومراجعة الدكتور كامل الشبيبي، السليمانية، ٢٠٠٠.

وإنهم لا طالبون ولا مطلوبون كليا
وليسوا محبين ومحبوبين بتة
وأنهم لم يوهبوا العشق
وهم فارغون من الحقيقي والمجازي

فقصة الحب الفاشل بين مم، ابن موظف في ديوان الأمير زين الدين، وأخت هذا الأخير الأميرة زين، كانت معروفة عند الأكراد ويغنيها المغنون الشعبيون منذ أكثر من ثلاثة قرون قبل أن يستلهمها أحمدي خاني (١٦٥٠–١٧٠٧) لكتابة نصه هو في عام ١٦٩٥، كان النص الشفوي ولا يزال مشهورا لا بين الأكراد وحدهم بل بين الشعوب المجاورة أيضا مثل الأرمن والآثوريين الذين تغنوا بها وروتها الأمهات لأبنائهن جيلا بعد جيل دون أن تتخلى الملحمة عن طابعها وعوالمها الأصلية.

اليوم، وبعد صدور هذه الترجمة العربية التي طال انتظارها أكثر من عقد ونصف، غدت اللغة العربية تملك أهم المواد حول هذه الملحمة الغنائية. فالمترجم الدكتور عز الدين مصطفى رسول، أحد أهم المتخصصين في الأدب الكردي وأكبرهم على الإطلاق فيما يخص النص الذي نحن بصدده، نشر في عام ١٩٧٩ كتابه المشهور باللغة العربية حول "أحمدي خاني شاعرا ومفكرا فيلسوفا ومتصوفا". كان هذا الكتاب ثمرة لتدريسه هذه المادة في الأقسام الكردية في الجامعات العراقية خلال أكثر من عقد من السنين. ولولاه لبقيت المكتبة العربية خالية من نص يُذْكَر اسمه في كل مكان وكل مناسبة ولا يعرف منه إلا ما هو مقتضب ومترجم بتصرف. وربما أكبر فضل للمترجم هو اختفاؤه وراء ترجمته كما اختفى قبله المؤلف أحمد خاني وراء نصه الملحمي.

وتوجد عدة محاولات عربية أخرى لتقديم هذه الملحمة نشرت قبل صدور الترجمة الكاملة هذه في عام ٢٠٠٠، ما كان ينقص في العربية هو ترجمة كاملة ودقيقة لهذا النص. فهناك ترجمة أدبية قديمة حققها محمد سعيد رمضان البوطي ونشرها في عام ١٩٥٨ تخلى فيها عن ترجمة عدد من أقسامها لأسباب

سياسية، خاصة ما كان يتعلق بالمسألة القومية الكردية. وكان هدف المترجم من عمله هو إثبات "وجود أدب راق في اللغة الكردية" فقدمها بأسلوب قريب من الذوق الأدبي العربي.

وما تركه البوطي جانبا لم يعد المترجمون منذ سنوات يتخلون عنه ولأسباب سياسية أيضا معاكسة للتي حدت بالبوطي إلى تركها. فالمسألة الكردية كانت حتى ماض قريب ضعيفة إلى درجة يتجنب دعاتها الحديث كثيرا عن الشخصية الكردية وأحلامها التي لا تصب بالضرورة في خانة المصالح التي حددتها الدول التي يعيش الأكراد ضمنها، في مجرى كل ما هو مسموح ومحلل وما هو ممنوع ومحرم. وكانت الأقلام التي تجرأ على التعبير عن حق الأكراد في أن يحلموا بكيان خاص بهم ترتكب جرما بنظر الدول والحكومات حتى ولو رجعت تلك الأحلام إلى القرون السابقة.

فالجزء الذي تخلى عنه المترجمون في مم وزين يتعلق بالوضع السياسي للأكراد. ففي قالب أبيات شعرية قليلة يعرض أحمدي خاني قبل ثلاثة قرون صورة واضحة عن الصراعات الداخلية بين الرؤساء الأكراد وموقف الشعراء وبوسطاء الناس من تلكم الصراعات. ويتحدث خاني عن سياسة الحكومات المجاورة القوية منها بشكل خاص، ومواقفهم من الأكراد. ثم يرسم الشاعر حلمه هو وطموحه لمستقبل سياسي لا يجد في الأوضاع آنذاك عوامل مشجعة للتفاؤل به. وقد أصبح هذا الجزء من الملحمة في السنوات الأخيرة مصدر العديد من الدراسات والمناقشات والسجالات الفكرية والأكاديمية.

والترجمة الحالية (المؤلفة من ٢٦٥٩ بيتا)، هي الأكمل والأقرب إلى النص الأصلي، مقارنة بترجمات أخرى (إذ ترجمت إلى عدة لغات شرقية وغربية). فيها جمالية خلابة في الكثير من أجزائها، تتجاوز هنا وهناك النص الأصلي. فيها نفس تتنازع بين معاصرة نص كتب قبل ثلاثة قرون ومعاصرتنا. يحرص المترجم بشكل واضح على البقاء مخلصا للنص الأصلي ولكنه في الوقت عينه مشحون برغبة مستمرة في إعطاء سيولة في التعبير يُمْكِنها أن تُنْسي القارئ قِدَم النص وفارق الزمن. لذا ترك جانبا ملاحظات وهوامش من شأنها توضيح النص أكثر.

تعتمد الملحمة على قصة حقيقية وقعت، حسب إحدى الفرضيات، في حدود القرن الثالث أو الرابع عشر في منطقة بوتان الواقعة على الحدود السورية التركية الحالية. آنذاك، كان سكان كل مدينة أو قرية يخرجون للتنزه في مكان خاص خلال عدة أيام مع حلول اليوم الأول من فصل الربيع. يختلط خلاله الجميع دون اعتبار للطبقة والمكانة الاجتماعية. ويلتقي خلال هذه الأيام الثلاثة في أغلب الأحيان الرجال والنساء دون حجاب فيتعرفون على بعضهم وقد يختارون خلال هذه النزهة بعضهم البعض كشريك وشريكة للحياة القادمة.

وفي إحدى هذه المناسبات يلتقي مم بزين فيحب أحدهما الآخر ويعشق ستي في نفس الوقت تاجدين. إلا أن الأمير الذي يرضى بزواج تاج الدين، صديق مم، من أخته الأميرة ستي لأنه كان أبنا لأحد وزرائه ونبلاء مملكته فانه لن يوافق على زواج مم من أخته الأميرة زين لأنه لم يكن غير ابن أحد الموظفين البسطاء في إدارته ولم يكن ينتمي إلى طبقة النبلاء. لذا يبقى الحب سرا مخفيا ويزداد لهيبه يوما بعد يوم ولا يلتقي المحبوبان إلاّ بعيدا عن أعين الحساد والواشين.

وفي إحدى هذه اللقاءات السرية يعود الأمير وحاشيته فجأة من الصيد ولم يكن العاشقان قد استفاقا بعدُ من نشوة اللقاء في حديقة القصر الأميري. فيضطر مم إلى إخفاء زين تحت عباءته وادعاء المرض أمام الأمير عذرا لعدم قدرته على النهوض. هكذا يسهر الأمير ووجهاؤه ويسمرون في قاعة وعلى بعد أمتار يخفي العاشق مم عشيقته أخت الأمير تحت عباءته. فلا يستطيع النهوض والرجال حاضرون. عندها يقول الشاعر للتعبير عن تلك الحالة الخطرة :

أيها الساقي اعطني بحق الإله
كأسا من خمرة كنت تديرها أمس
إن ذقت منها جرعة واحدة
تكفيني حتى الختام
إنها متعة محضة دون كم وكيف

هي أسرار دون خيال أو طيف
أعطني إياها لأدفع بها خمار ليلة مضت
وأفيق من غفوة الشاربين
لئلا أكون مثل مم فيأتي على حين غرة
الأمير والأجل معا علينا بغير مَهَل
إنه يومي وقد بلغ العمر مني مساءه
ولم استفق من النوم بعد
وزين حب قلب العاشق
أخفاها مم تحت عباءته

ورغم أنه يتم إنقاذ مم وزين من هذه الحيرة إذ يضرم صديقه تاج الدين، بعدما اخبره مم سرا بحيرته، النار في بيته الكبير ليجبر الساهرين في القصر الأميري إلى الخروج منه لكي يتسنى للعاشقين أن يهربا. إلا أن الأمر ينكشف فيما بعد. فيلقي الأمير بمم في السجن. ولكن السجن والفراق لا يؤديان إلاّ إلى تقارب قلب الحبيبين.

ابتسامة الفلك الأزلي معدومة
وحقد الفلك الأبدي قديم
فكل ما يقيمه على الأرض حتما
إنه يريد العلوي لنفسه جهرا
ويرد السفلي لنا سرا
ألا ترى فعله مع الشمس
إذ يلقيها في مغارة التراب عند الغروب
وحقده مصبوب على فصيلة العشاق
هو خائن لهم وأعوج ومنافق
إن قلبنا نحن العشاق

يرى منه الغنج والدلال في البداية
ثم يصبح حزينا يائسا
مثل مم ذليلا محبوسا
وملقى في غياهب الجب يائسا
كل ذلك ليستقر في مرقد مصيره
صاحب الحظ الأسود الملقب بمم
دون سمير ورفيق ونديم.

وحين يشعر الأمير بعد فترة بأن الناس في مملكته مستاءون من قراره منع وصول الأحبة إلى بعضهم وأن أقرباءه ومخلصوه يبتعدون عنه يوما بعد يوم ويدرك أن مم سيموت لا محالة، يعلن قبوله بزواج أخته زين من مم. ولكن حين تصل زين إلى السجن لإخراج مم، كانت أنفاس مم قد توقفت منذ لحظات. فتنتحر زين بعد أن توصي بأن يصبح مرقدها الأخير بجانب مم. ويقتل أصدقاء مم الرجل الذي وشى بالعاشقين عند الأمير.

مع مرور الزمن أصبح قبراهما مزارا للعشاق والزائرين في مدينة جزيرة. وخلق خيال الناس والرواة والمغنين والعشاق أسطورة شجرتين للورد تنبتان كل سنة بجانب القبرين وترتفعان لتلتقيا فوقهما. وكأن بالناس يقولون إن عاشقَين لم يصلا إلى بعضهما في هذه الحياة سوف يلتقيان لا محالة في الحياة الأخرى.

الشرفنامه أو تاريخ المآثر الكردية في ذكراه المئوية الرابعة

الحياة، ١٩٩٧/٧/٢٥ و١٩٩٨/٨/١٧

تمر في عام ١٩٩٧ الذكرى المئوية الرابعة لكتابة الشرفنامة الذي أصبح مع الزمن المصدر الأساسي الذي لا يستغنى عنه حول تاريخ الأكراد، لهذا تتهيأ الجمعيات والمؤسسات الكردية على نطاق واسع للاحتفال بهذه المناسبة، تماما كما حدث في عام ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لكتابة الملحمة الشعرية الكردية مم وزين.

يعتبر «الشرفنامة»، أي «كتاب شرف» الأول من نوعه حول الأكراد. فشرف خان البدليسي يذكر في ديباجة كتابه بان المؤرخين الذين سبقوه لم يخصصوا مؤلَّفا للموضوع. وكانت مصادر بحثه هي المؤلفات الفارسية التي قرأها واخذ عنها ما كان يخص اهتمامه، وكذلك ما سمع من الشيوخ الذين كانوا يتمتعون بذكاء وذاكرة، كما يقول. انصب اهتمامه على ذكر حياة وأسماء الأمراء والعوائل الكبرى التي عاشت في كردستان وحكمت فيها، خاصة تلك التي استطاعت أن تنشأ إمارات وتشكل مؤسسات عسكرية ومالية وإدارية لعبت أدوارا مهمة وان كانت في اغلب الأحيان جانبية في تاريخ المنطقة. والدور الأساسي الذي لعبه هؤلاء الأمراء كان فيما يتعلق بالصراع بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، ووصلت أهمية موقفهم في هذه المسألة درجة أصبحوا في بعض الأحيان العامل الحاسم في انتصار جانب على آخر، كما حدث في معركة جالديران عام ١٥١٤ حيث انتصر العثمانيون على الإيرانيين بمساعدة الأمراء الأكراد.

وصل عدد هذه الإمارات في تاريخ كردستان إلى ما يزيد عن العشرين. ولم

ينس البدليسي ذكر الحكام والأمراء الأكراد خارج كردستان، منهم الأيوبيون الذين يذكرهم المؤلف بتفصيل، وخاصة أشهرهم صلاح الدين الأيوبي. كان هدف شرف خان البدليسي من مؤلفه هو إنقاذ هذا التاريخ من النسيان. فأصاب هدفه حقا، إذ لولاه لما كان لدى الأكراد مؤلَّفا تاريخيا جامعا يمكن الاعتماد عليه في معرفة تاريخهم خلال القرون الوسطى. ويمكننا، لمجرد إدراك هذا الأمر، أن نذكر بأن التاريخ الكردي انتظر ما يقرب من ثلاثة قرون حتى يرى ظهور مؤرخ آخر، أي محمد أمين زكي (١٨٨٠–١٩٤٨) الذي كرس الأهم من جهوده وكتاباته لتاريخ الأكراد قديما وحديثا، معتمدا على كتاب الشرفنامة من جهة وعلى المصادر العربية والتركية والغربية، خصوصا الانكليزية منها.

يتكون كتاب «الشرفنامة» من جزأين. انتهى شرف خان من الأول (٤٥٩ صفحات) عام ١٥٩٧، ويعرض فيه تاريخ الكرد وكردستان ويبحث في جذور هذا القوم وظروف حياته وطرق معيشته وطبائعه عبر التاريخ. بدأ بكتابة الجزء الثاني (٣٠٨ صفحات) بعد أيام من الانتهاء من الجزء الأول وانتهى منه بعد عام وشهرين. ويتعلق بحياة وأعمال السلاطين العثمانيين وملوك إيران وحوادث كردستان خلال ثلاثة قرون، أي من عام ١٢٨٧ إلى عام ١٥٨٧، ومع أهمية هذا الجزء فيما يتعلق بعدد من المسائل التاريخية، إلاّ انه جلب اهتمام الباحثين اقل بكثير من اهتمامهم بالجزء الأول لأهمية ما في هذا الأخير من معلومات وأخبار.

ولد شرف خان البدليسي في ٢٥ شباط (فبراير) عام ١٥٤٣ في عائلة متمكنة لكنها تعيش في المنفى. كان أبوه رئيسا لعشيرة كردية تابعة للسلطنة العثمانية ويملك لقب الأمير. إلاّ أن السلطان العثماني جرده من هذا اللقب ومن امتيازاته في عام ١٥٣٥، لأسباب غامضة. فالتحق بالإمبراطورية الفارسية التي أعادت إليه بعض امتيازاته السابقة وعاملته كما كانت تعامل الأمراء. لهذا ترعرع شرف خان في أحضان الطبقة الإيرانية الحاكمة. فقضى سنوات تعلمه الأولى مع أولاد الشاه طهماسب الأول، وتلقى من العلوم والتربية ما كان يتلقاه هؤلاء. فأجاد الفارسية التي كتب بها كتابه وظهر لديه ولع كبير بالتاريخ.

عيّنهُ الشاه، ولم يتجاوز عمره الثانية عشر، حاكما على عدد من المناطق

الواقعة في شمال إيران. وكلفه لاحقا بعدد من المهام قام بها بنجاح، خاصة فيما يتعلق بقيادة الجيش للقضاء على التمردات ضد الشاه وقد وصلت شهرته حدا تم تعيينه وهو لا يزال في الرابعة والثلاثين من العمر، أمير أمراء العشائر الكردية في إيران، أي الكردي الأول في الإمبراطورية. إلا أن كونه سنيا جلب عليه نقمة القزلباشيين الذين اجبروا الشاه على إزاحته عام ١٥٧٨ فاستطاع العثمانيون استمالته في هذه الفترة العصيبة بالنسبة له والتي بدأ الجيش العثماني هجماته على الحدود الشمالية لإيران المضطربة داخليا. فقرر شرف خان الالتحاق بالعثمانيين مع ٤٠٠ مقاتل في العام ذاته. وكأن قصة أبيه تتكرر ولكن في اتجاه معاكس ولوقائع شخصية لا تكاد تختلف كثيرا الواحدة عن الأخرى، على الأقل في خطوطها العريضة.

شارك شرف خان خلال عقد من الزمان في الحروب العثمانية الفارسية، مما دفع بالسلطان العثماني إلى توسيمه بلقب "خان" وإعادة أراضي منطقة بدليس، الواقعة في كردستان تركيا اليوم، بعد سلبها من أبيه قبل عقود. إلاّ أن شرف خان البدليسي ترك سريعا إدارة الأمور لابنه وخصص حياته للعمل الفكري الهادئ حتى وفاته في عام ١٦٠٤

عاش شرف خان حياة عسكرية طويلة إلاّ أن حسّه التاريخي كان مرهفا جدا بإعتراف الكثير من الذين درسوا عمله. كان يرى أن التاريخ علم يتصدر كل العلوم الأخرى وذكر في كتابه أن معرفة علم التاريخ تحتوي على عشر فوائد وهي: أولها، أن التاريخ يزيد العرفان لبني آدم، ثانيتها، انه يحصل منه السرور والبشاشة، ثالثتها، انه سهل المأخذ وليس في استحصاله كبير كلفة ومشقة، وانه مبني على قوة الحافظة، رابعتها، انه حين يطلع المرء على الأقوال المختلفة، يتمكن من معرفة الصدق من الكذب، ومن امتياز الحق من الباطل. خامستها، إن العقلاء قالوا "إن التجارب في الأمور من فضائل بني آدم"، حتى أن الحكماء ادخلوا التجربة ضمن العقول العشرة. ومن دراسته يحصل للمرء تجارب كثيرة. سادستها، أن الملم بعلم التاريخ حين يسنح له أمر ما لا يحتاج إلى استشارة أولي الرأي. سابعتها، إن ضمائر متمالكي أنفسهم، تكاد تتثبت عند وقوع

القضايا الهائلة والحوادث المشكلة بفضل مطالعة علم التاريخ. ثامنتها، إن إدراك علم التاريخ سبب لنمو العقل وباعث على ازدياد الفضل وصحة الرأي وقوة التدبير. تاسعتها، انه إذا ألم شخص بالأخبار التاريخية فانه ينال مرتبتي الصبر والرضا. عاشرتها، إن السلاطين يطلعون به على مقدرة الملك القهار "عظم شأنه"، فحينئذ لا يغترون بمحالفة الحظ لهم، ولا يحزنون إذا عاكسهم وأدبر. ويبدو أن منهجه في دراسة الوثائق كان يعتمد على الشك في محتواها. فلم يستعمل وثيقة، كما ذهب إلى ذلك فاسيلييفا المتخصصة في الموضوع، كان يشك في صحتها الكاملة. وهذا ما يظهر في موضوعية نظرته إلى ملوك إيران وسلاطين آل عثمان في فترة كانت علاقاته متوترة مع الأولين وجيدة مع الآخرين. فلم يستغل عمله هذا لتصفية حسابات شخصية مع هؤلاء أو لمدح أولئك، إلاّ في ديباجة الكتاب، كما كانت العادة جارية هكذا في الثناء على السلطان ومدحه بعد البسملة. فالقارئ يشعر من قراءة الكتاب أن لدى المؤلف حسا تاريخيا ثابتا وإدراكا بأن ما يكتبه سوف يتجاوز زمانه وشخصه. ويصل تواضع وقدرة المؤلف في تحمل النقد، وكأنه مؤرخ معاصر، حدا يمكن تلمسه في جميع صفحات الكتاب. يقول في تقديم كتابه: "هذا، والمأمول من مكارم أخلاق عظماء الآفاق، أن ينظروا في هذه الرسالة نظرة إمعان، فإذا وقفوا على سهو أو نسيان وكلاهما من اللوازم الذاتية للإنسان أن يصلحوه ببراعاتهم السيالة دررا، وبأقلامهم الفاخرة جوهرا، وليعتبروا صدور مثل ذلك، خطأ، لا جهلا". وينهي هذا التقديم ببيتين من الشعر الفارسي يبينان ما كان في نفس هذا المؤرخ من تواضع وثقة بعمله.

أغمض الطرف عن هفوتي ولا تطعن بها
وتيقن من غياب النفس من عيب خلا
انظر الشمس التي كم نورها منتشر
وهي لا تسعى بدرب دائما لها استوى.

ويعد الشرفنامة من المؤلفات التي انتشرت مخطوطاتها بشكل واسع. فهناك

نسخة بخط المؤلف في مكتبة بودليانى في اوكسفورد. وتوجد نسخ أخرى عديدة بخط المؤلف أو تحمل طمغته منتشرة في المكتبات الشخصية أو المكتبات الجامعية في العديد من بلدان العالم. وترجم الكتاب مرتين في القرن السابع عشر إلى التركية وفي القرن التاسع عشر ترجم مرتين إلى اللغة الفرنسية، وسمى الأكاديمي الروسي فلاديمير زرنوف ترجمته الفرنسية بـ "تاريخ المآثر الكردية" ومن ثم ترجم إلى اللغة الألمانية وفي القرن ذاته تمت ترجمته إلى اللهجة الكرمانجية الكردية. وتمت ترجمته في القرن العشرين إلى الروسية واللهجة الكردية السورانية. وهناك ترجمتان عربيتان لمحمد على عوني وجميل روزبياني تعدان من أهم الترجمات للكتاب. وتم نشر الأصل الفارسي عدة مرات فليس عجبا أن يحتفل الأكراد بالذكرى المئوية الرابعة لكتاب لولاه لكان الفراغ مذهلا حول معرفة تاريخهم القديم والوسيط.

لاجئون أكراد في فرنسا[1]

٢٠٠٢

يحضى اللاجئون الأكراد، العراقيون منهم خاصة، بإهتمام أضواء الكاميرات وقنوات الأخبار منذ سنوات. ولم يعد بعض حكومات أوربا تخفي هذه الظاهرة أو تهملها لما صار لها من ردود فعل إيجابية أو سلبية لدى الرأي العام. فبعد ترك عدد من البواخر المحملة بالبضاعة البشرية من النساء والأطفال والشباب بالقرب من السواحل الأوروبية جاء دور الحديث عن الغارقين بالعشرات في عرض البحار أو المتحولين إلى فرائس دسمة للذئاب الجائعة في الجبال التركية. ثم بدأ الإعلام يهتم بمصير المئات ممن وصلوا أو يستمرون في الوصول إلى مركز سنكات قرب السواحل الفرنسية المطلة على السواحل البريطانية حيث جنة ميعاد الهاربين، كما أقنعتهم أحلامهم وأحاديث الآخرين وصور مهربي البشر كما يسمى الغرب تجار تهريب اللاجئين.

وجاء من بين أحاديث هذا المركز خبر مقتل أحدهم من قبل آخرين تم العثور عليهم بسرعة. ومن ثم دخل مركز سنكات الانتخابات الفرنسية كموضوع استغلها اليمين واليمين المتطرف بنجاح ففقد اليسار بسببه العديد من الأصوات التي كانت تؤيدها في السابق. وغدا موضوعا من مواضيع الضغط على الحكومات الغربية للبحث عن سياسات جديدة أكثر تشددا في مواجهة الهجرة

---

(١) عرض لكتاب صدر بالفرنسية:

Chirine Muhseni, éfugiés kurdes en France, L'Harmattan, Paris 2002
(لاجئون أكراد في فرنسا).

إلى الغرب. وجاءت أحداث قتل النساء بحجة غسل العار، بين اللاجئين الأكراد بشكل خاص، مطوية على أبخس الأفكار وأرذلها، لتفرض على المجتمعات الغربية التفكير في موضوع الهجرة بجدية أكبر.

والهجرة من البلدان الشقية الفقيرة التي تعاني من ظروف اقتصادية متدهورة ومستقبل قاتم لا تخص الدول الإسلامية فقط. ربما يكون عدد المهاجرين من دول أوروبا الشرقية والمجتمعات الشيوعية سابقا أكثر من الهاربين من جحيم الاستبداد الشرقي. أما أحداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي فإنها ألقت بظلال الشك على صدقية المهاجرين طلبا للأمان أو بحثا عن حياة أفضل. فالخوف تجاههم صار في أحيان كثيرة يصاحب الشك وربما يدعمه. لكل هذا لم يعد اللجوء إلى الغرب من الأمور التي ينتظره تساهل سياسي أو أمني في المستقبل القريب، أيا كان مصدر اللاجئ.

في هذه الظروف يأتي كتاب شيرين محسني ليلقي بعض الأضواء على حياة عدد من المهاجرين الأكراد العراقيين إلى فرنسا ممن يقترب عمر هجرتهم من عقد ونصف عقد. فأثناء عمليات الأنفال في عام ١٩٨٨ هرب الألوف من الأكراد إلى تركيا خوفا من الأسلحة الكيمياوية التي كانت الحكومة العراقية تستعملها لقصف سكان القرى. هكذا وجد جميع الهاربين أنفسهم في مخيمات ومجمعات أنشأتها الحكومة التركية والمنظمات الإنسانية. كانوا يعيشون في ظروف قاسية يعانون فيها من سوء المعاملة مما لم ينسها اللاجئون.

في تلك الفترة حاولت الحكومة الفرنسية التخفيف عن معاناة البعض منهم بعد محاولات دانيال ميتران ودعم زوجها رئيس الجمهورية آنذاك. فولدت عام ١٩٨٩ فكرة المجيء بعوائل كثيرة العدد وإسكانها في منطقة واحدة، حفظا على الروابط القديمة بين الأفراد، في القرى الفرنسية المتروكة من قبل سكانها الأصليين أملا في إحيائها عن طريق الزراعة، خاصة وأن المهاجرين كانوا من الفلاحين المرتبطين بالأرض، لا يعرفون غيرها مصدرا للرزق.

كانت الوجبة الأولى تتألف من ٧٦ عائلة بلغ عدد أفرادها ٣٣٥ فردا من الأطفال والشباب والشيوخ. كانوا يحملون معهم وفي ذاكرتهم آثار ثلاثين عاما

من الحرب في كردستان العراق. كانت أحاديثهم تتركز على ما عانوه خاصة في السنوات الأخيرة أثناء عمليات الأنفال: صور القرى المهدمة، ذكريات موت أقاربهم وحيواناتهم، هدم قراهم وبيوتهم، حرق بساتينهم، آثار خوفهم من القصف الكيمياوي. ولم تكن تفارقهم ذكريات ما عانوه في تركيا. يكررون دون ملل لكل من يستمع أو لا يستمع: "تركيا، الدولة المسلمة استقبلتنا كما تستقبل الكلاب. أما فرنسا فإنها استقبلتنا بود".

إلاّ أن فكرة إحياء القرى والإسكان الجماعي لم تستمر كثيرا، إذ تم توزيعهم بعد ثلاثة أشهر على مدن وقصبات مختلفة يبعد بعضها في أحيان عن الآخر مئات الكيلومترات. ورغم محاولات أخرى للمجيء بعدد آخر من المهاجرين إلاّ أن حرب الخليج الثانية ونتائجها بالنسبة لأكراد العراق أوقفت عمليات الهجرة الرسمية.

وصل هؤلاء اللاجئون إلى فرنسا دون أن يفكروا لحظة واحدة قبل هدم قراهم بأن مصيرهم سيقودهم إلى بلد لا يعرفون منه ولا حوله ابسط الأشياء. اليوم، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على وصولهم لم يعد أحد منهم يفكر بالعودة إلى ارض الميلاد، أيا كان عمره حين يتركها. ومع هذا فإنهم لم يقطعوا العلاقة مع جذورهم من النواحي الثقافية والاقتصادية واللغوية أو فيما يتعلق بأواصر القرابة. ولو أن الثقافة والمعتقدات عانت أكثر من غيرها صدمة تقاطع الثقافات وتصادمها فان اللغة والعلاقات العائلية بقيتا، خاصة بالنسبة للكبار في السن، عاملان رئيسيان في ربطهم بالوطن الأم. والكثير منهم استفادوا من فسحة المجال للعودة كزائر منذ حرب الخليج الثانية وإنشاء المنطقة الآمنة.

بوصولهم إلى فرنسا واجه هؤلاء اللاجئون مجتمعا جديدا يفرض عليهم بعض القرارات الجوهرية، منها ما يتعلق بمظهرهم الخارجي ومنها ما يتعلق بحياتهم الداخلية. فالأزياء الكردية أصبحت ثقلا عليهم. وإذا بمعظمهم يميل إلى تركها في الشارع وارتداء أزياء جديدة تقلل من الإشارة إليهم كأجانب يتميزون عن الآخرين في أول علامات تقديم الذات وتعريفها. أما في حياتهم الداخلية، أي داخل جدران البيت، فإن أزياءَهم، وعاداتهم الغذائية وطريقة ترتيب المنزل بقيت

كما كانت في السابق ولم تطرأ عليها إلاّ تغييرات طفيفة وبعد زمن طويل.

ويلاحظ الكاتبة بأن تغيير الملابس يتم عادة بسرعة أكثر لدى الرجال منها لدى النساء ولكن تطور الأفكار وتقبل المواقف الجديدة يحدث عند النساء بشكل أسرع منه لدى الرجال. وتمارس النساء نقد التنظيم العائلي وأسسه بشكل كبير مما لا يشاركها فيه الرجال. وتخص هذه المسألة بشكل أساسي الزواج.

فعدد من الفتيات وقفن ضد طريقة الزواج التقليدي واخترن الزواج خارج الجماعة أو الطائفة رغم الأخطار التي كانت تحدق بهم. والأمهات يشجعن البنات على اختيار أزواجهم والسفر إلى كردستان لهذا الغرض. ويفسر إحداهن هذا الفكرة كما يلي: "في السابق لم تكن الفتاة تتجرأ على الذهاب إلى كردستان لاختيار زوج لها. كان عليها أن تنتظر هنا كي يأتي شاب لطلب يدها. ولكن حين يصل الفتى إلى سن الزواج فإنه يذهب دون حرج إلى كردستان لاختيار زوجة له. فلم العكس حرام على الفتاة؟". هذه الفكرة رغم كل ما فيها من حق وعدالة هي التي أودت بحياة عدد من الشابات الكرديات في المهجر وفي ظروف تكاد نذالتها تتجاوز حقارة حجتها.

ذكريات قرية مسيحية في كردستان:
عبير الطفولة في صناط[1]

١٩٩٣

كي لا تمر ذكريات الطفولة وكأنها لم تكن، كي لا يواري النسيان ترابه على أشخاص كانوا ولا يزالون أحياء في مخيلة الإنسان الذي ترعرع بينهم قبل ما يقرب من نصف قرن، ولكي يعيد إلى "صناط" التي أنجبته حياتها وحيويتها، كتب افرام-ايشا يوسف هذا الكتاب معتمدا على ما لم يمسحه الزمن بعد من ذاكرته حول هذه القرية المسيحية في كردستان العراق. صناط، بناها نازحون قبل ثلاثة قرون. لا ندري لماذا تركوا مسكنهم القديم. أهربوا من قساوة الطبيعة وشحتها؟ أم من تعسف الإنسان وقسره؟ ولكي نراهم يختارون منطقة جبلية على علو ١٦٠٠ متر ليمنحوها بمرور الزمن حياة أخرى، غير القفر التي كانت تقبع فيه. فتنمو القرية على السفوح الداخلية من جبل دائري اسمه زنارا. وكأن السكان اختاروا هذا المكان للاحتماء به من هجمة المهاجمين. وكم كانت الهجمات هناك كثيرة عبر التاريخ! وكم حمتهم وعورة الجبال من بطش الغزاة وساعدتهم على البقاء!

في شرق القرية نهر صغير يلمع كما تلمع السمكة في الماء. يغطيها الثلج طوال أشهر من السنة. البيوت وما في حدائقها من أشجار الجوز والحور

---

(١) عرش لكتاب يوسف افرام ايشو المنشور بالفرنسية:

Yousif Ephrem-Isa, Parface á Sanate, un village chrétien au Kurdistan irakien, Harmattan, Paris, 1993.

(عبير الطفولة في صناط، قرية مسيحية في كردستان العراق).

والرمان والتين يتأبط الواحد ظهر الآخر في اتجاه القمم الشامخة. وفي وسط صناط ساحة صغيرة يرتفع فيها أقواس كنيسة عمرها أكثر من قرن، أهداها بانوها إلى مريم العذراء وسموها بإسمها.

يعيش سكان هذه القرية ككل الآشوريين والكلدانيين في صمت. يحافظون على خصوصيات ثقافتهم منذ عشرات القرون والتي تمثل واحدة من اعرق ثقافات المنطقة. ينقلوها عبر الأجيال ومن خلال محيط تزامن فيه التسامح والرفض. مثلما تعاقب فيه القبول والقمع. لهذا الشعب لغة غدت عند الآخرين من عداد آثار متحف اللغات. غير أنها حية بينهم. فمازالت الآرامية، اللغة التي تخاطب بها المسيح، تتطور وتحافظ على جذورها بين الناطقين بها حتى يومنا هذا، في ظروف صعبة ولاشك.

ترسم هذه الذكريات الحياة في صناط في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. كان الناس يعيشون آنذاك من الزراعة والرعي ومما ينتجونه من الطبيعة السخيّة بأشجارها العالية ويبيعونه في المدن أو القرى الأخرى. وكذلك مما ينتجونه من تربية الحيوانات أو ما تصنعه أياديهم. ولكي يصلوا إلى أقرب مدينة، كان عليهم أن يسيروا مسافة يوم مشيا على الأقدام أو على ظهور البغال وعبر طرق ملتوية تحدها رهبة الجبال العالية من جهة وهاوية الوديان العميقة من جهة أخرى. ولو أن المسافر كان يعرف ساعة سفره، غير انه لم يكن يعرف اليوم الذين يعود فيه، لأنه لم يكن واثقا لا من وصوله إلى المدينة ولا من عودته منها. إذ كانت الطرق مليئة بقطاع الطرق ولا أحد يدري من أين يخرجون. فكانت لحظات الانتظار مليئة بالقلق وساعة العودة لحظة فرح كبير. فإضافة الى سلامة الرجوع كان المسافر يحمل لأهله هدايا من المدينة، هذا الاسم الذي كان بالنسبة للكثير من سكان صناط محاطا بهالة من الأسرار والألغاز. فمنها جلب احد سكان القرية صندوقا صغيرا يخرج منه صوت رجال ونساء يتحدثون أو يغنون ما أن يمس صاحبه جزءا بارزا منه. فكان من الصعب على القرويين تصديق ذلك. والأصعب من ذلك تفسيره.

تبدأ الصفحات الأولى من الكتاب بولادة الراوي. وحين يزف صبي من القرية

البشرى إلى الأب، يقرر هذا الأخير مكافأته بأجمل ما يملكه. تتوارد الذكريات بعد هذا الواحدة تلو الأخرى، الشجية منها والقاسية، السعيدة منها والحزينة، الفكهة منها والمريرة لتعطي في النهاية صورة شاملة لمجتمع قروي صغير. نرى أهل القرية متسرعين إلى قطف ما زرعوا من أشجار التبغ ذلك لأنهم رأوا من بعيد قادما ظنوه المفتش الحكومي الذي سوف يجبرهم على دفع غرامة لا طاقة لهم بها. ذلك لأنهم زرعوا ما تحرم الدولة زراعته. وإذا بالقادم قس جاء يؤدي بينهم واجبه الروحي. ولكنهم تعرفوا عليه بعد فوات الأوان. وهذا البغل الذي عاش مع أصحابه سنوات ينقل الأحمال عبر مسافات طويلة دون شكوى حتى يصبح مع الزمن جزءا من العائلة. وحين يسقط في احد الأيام تحت وطأة حمله، وربما من تعب السنين، تبدو أمامنا واحدة من هذه النهايات النبيلة التي تترك حزنا عميقا، كالسفر الأخير لرفيق نكن له الكثير من الأحاسيس. من خلال هذه الحادثة، أكاد أقول الفاجعة، نشم عبير هذه العلاقة القوية بين الإنسان والحيوانات التي تخدمه وتعيش معه وقد تنام أحيانا في غرفته التي يقدمها لها خوفا عليها من اللصوص.

والأبناء الصغار في مجتمع كمجتمع صناط يعيشون في عالم النساء. يذهبون إلى حماماتهن الجماعية حتى ذلك اليوم الذي تخبر الأم فيه ابنها بأنه لن يستطيع بعد مشاركة الآخرين والأخريات في تلك اللحظات السعيدة. لأّن عمره تجاوز العاشرة قليلا. وفي هذه الفترة يلقي الأولاد نظرات مختلفة عما سبق على الأجساد العارية للنساء ويحكمون بذلك على أنفسهم بنهاية مرحلة من حياتهم وبداية مرحلة أخرى. ولكي يدخل الصبي عالم الرجال عليه أن ينتظر ذلك المساء الذي يتعشى فيه لأول مرة على مائدة أبيه. عندها تبدأ فاتحة عهد جديد من حياته. بهذا يطرق باب عالم الرجال.

وبعد فترة من ترك الراوي عالم النساء الجميل يكتشف الظلم الذي تعاني منه المرأة. يتذكر تلك التي قطع زوجها انفها بدافع الغيرة. فتترك القرية وتذهب إلى المدينة. وتعود بعد سنوات تحمل أنفا صناعيا لتنسى صورة الماضي. ولكن لا هي ولا الآخرين نسوا الصورة. فالماضي بالنسبة لها حاضر ومستقبل.

هذا الكتاب وليد مخاض حنين مؤثر. يزخر بذكريات يسجلها الراوي بأسلوب وجيز، ولا يقتصر على سرد الحوادث بل يصور أيضا مجتمعا له تقاليده وعاداته وتنظمه قيم وقوانين واعتقادات راسخة في ذهن الناس منذ أقدم العصور. ويكشف لنا محركات الجماعة المادية منها والروحية، الواقعية منها والأسطورية. لهذا يتجاوز الكتاب مجرد ذكريات شخصية. تتوقف الكلمات على عتبة العالم الجديد الذي يصل إليه الراوي ليستمر في تعلمه بعد أن أكمل المرحلة الابتدائية. ولم يكن هذا العالم الجديد غير مدينة الموصل قبل، أربعة عقود تقريبا. كانت هذه المدينة تعني الكثير بالنسبة للصبي الذي لم تر عيناه قبل غير قريته النائية. كانت منطلق حياة أخرى.

حول أكراد العراق

سفينة تائهة في المتوسط

تعيد قبل غرقها وضع العراقيين والأكراد إلى السطح الفرنسي

الحياة، ٢٠٠١/٣/٩

السفينة التي حطت على السواحل الجنوبية لفرنسا وعلى متنها ٩٠٨ إنسانا أكثرهم من أكراد العراق أشغلت الإعلام والسياسة والرأي العام في فرنسا خلال الأسبوع الثاني من شهر شباط (فبراير) وأعادت إلى صدارة الأحداث لا المشكلة الكردية فقط، خاصة في العراق، وإنما مشكلة الشعب العراقي ونظام صدام بشكل عام أيضا. وجاء وصول السفينة في وقت قصفت فيه الطائرات الأمريكية والبريطانية معسكرات النظام في ضواحي بغداد.

فتساءل السياسيون والصحافيون عن الرياح التي دفعت بهذه السفينة الخالية من القبطان إلى السواحل الفرنسية. في وقت تتوقف مثيلاتها منذ سنوات على الشواطئ اليونانية والإيطالية مع أن راكبيها يصلون برا فيما بعد إلى دول شمالية أخرى. فكان في الأجوبة اتفاقا على أن المنظمين الفعليين في مثل هذه العمليات في النقل البري والبحري هم المافيات المتواجدة على طريق الهجرة وخاصة المافيا التركية. ولكن لا أحد ينسى دور المافيات الأخرى في مثل هذه العمليات التي تجري منذ سنوات، وبالتحديد العربية والكردية والجيورجية واليونانية والإيطالية.

ويبدو أن اللاجئين دفعوا جميعا ما يزيد مجموعه عن مليوني دولار ثمنا لرحلتهم خلال عدة أيام من الشواطئ التركية إلى الشواطئ الفرنسية. وكانت قدرة السفينة لا تزيد عن حمل ربع العدد من راكبيها ولم تكن مؤهلة لركوب البحر لما فيها من عيوب ميكانيكية. فما أن واجهت أول صدمة بالسواحل حتى

بدأت تغرق بعد نزول ركابها دون علم بإسم المكان الذي تطأه أقدامهم.

وما أن تبنى الإعلام الفرنسي هذه الحادثة ووضعها على رأس مواضيعها خلال أيام حتى تدفقت آراء السياسيين الحكوميين منهم والحزبيين وكذلك مسؤولي المنظمات الإنسانية. واتخذت الحكومة في البداية موقفا إنسانيا، تختصر باستقبالهم ورعايتهم ومعالجة مرضاهم، وسياسيا تتمسك برفض تسهيل الطريق أمامهم كلاجئين سياسيين، إلاّ أن الضغوطات السياسية، من اليمين أو من اليسار والوسط، وتعاطف الرأي العام مع معاناة التائهين في البحر دفعت بالحكومة إلى تغيير موقفها ومنحهم ورقة إقامة لمدة ثمانية أيام تسمح لهم بالتنقل بحرية واتخاذ القرار فيما إذا كانوا يرغبون في طلب اللجوء السياسي في فرنسا أم لا. وإذا ما كان جوابهم إيجابيا فإن طلباتهم سوف تدرس فردا فردا من قبل "الدائرة الفرنسية للاجئين ومعدومي الأوطان". فمن توفرت فيه شروط معاهدة جنيف حول حق اللجوء السياسي فإنه سوف يمنح هذا الحق ليدخل بعد ذلك في معمعات الحياة داخل ثقافة جديدة ولغة جديدة وقوانين تختلف عما اعتاد عليها. ومن لم تتوفر فيه الشروط اللازمة فما عليه إلا أن يواجه ذلك المصير المشؤوم للإنسان الذي لا يملك هوية في عالم غربي أساسه الهوية.

ويبدو أن الحكومة الفرنسية أحست بأن أكثرية الشعب الفرنسي تتعاطف مع سكان الباخرة. ففي استفتاء أجرته إحدى الدوائر المعنية أيد فيه ٥٥٪ من المستجوبين موقف الحكومة وأعلن العديد من الناس استعدادهم لاستقبال عدد من اللاجئين في بيوتهم لفترة معينة.

وأدت هذه السفينة أيضا إلى ظهور الخلافات الفرنسية حول الموضوعين الكردي والعراقي من جديد. فإذا كان الأول يحضى إنسانيا بتعاطف واسع من قبل شخصيات تنتمي إلى اليسار بكل تياراته واليمين بالعديد منها إذا استثنينا من ذلك اليمين المتطرف واليمين القومي فإن الوضع الإنساني للأكراد من حيث أنهم لا يملكون سياسيا أية دولة يحتمون بها هو العامل الأول الذي يطغى على دوافع التعاطف معهم. وقد جاء كثيرا على لسان السياسيين بصددهم مصطلح

"معذبو الأرض" و"الشعب الذي لا يريده أحد".

في كل هذا نوع من الشعور بالذنب تجاههم يأتي من كون فرنسا هي إحدى الدولتين مع بريطانيا اللتين لم تساندا الأكراد بعد الحرب العالمية الأولى للوصول إلى كيان سياسي كما ساندتا العشرات من الشعوب الأقل عددا منهم للوصول إلى هذا الهدف. وإذا كان هناك اندفاع في بعض الأوساط الفرنسية للدفاع عن أكراد العراق أكثر من غيرهم فذلك يعود أساسا إلى وجود شعور بكونهم شكلوا قربانا لتأسيس العراق ووسيلة تبادل للحصول على نسبة من استثمار النفط في هذا البلد.

ومع أن المدافعين عن الأكراد ركّزوا جهودهم على تصوير الحالة السيئة التي يعيشونها بشكل خاص في العراق فإن أعداءهم لم يتوقفوا في الحديث عن الصراعات الداخلية بين الأحزاب الكردية نفسها كعامل من العوامل التي تدفع بالناس إلى عدم الشعور بالاستقرار والطمأنينة وبالتالي الهرب نحو الغرب. فالسياسيون الفرنسيون يعرفون جيدا، وهذا ما ترجمه الإعلام بوضوح، بأن أكراد العراق يعيشون في أيامنا هذه وبفضل موارد النفط مقابل الغذاء في ظروف اقتصادية أحسن بكثير من ظروف سكان باقي العراق.

أما اليمين المتطرف أو القريب منه والذي هبّ ضد نزول اللاجئين على الأراضي الفرنسية فان سياسته الداخلية في فرنسا مبنية أساسا على الوقوف ضد كل هجرة خاصة من بلدان العالم الثالث واعتبارها هجرة اقتصادية وليست سياسية. ويرى بأن انعدام الأمن في فرنسا هو نتيجة لوجود الكثير من الأجانب على أراضيها. ثم أن هذا اليمين معروف بكرهه للعرب والمسلمين وكونه لا يرى في الاثنين إلا وجها واحدا من العملة ذاتها. ويزداد موقفه تشنجا في حالة أكراد العراق بشكل خاص بسبب علاقاته القوية مع نظام صدام ودعواته المستمرة إلى إعادة الاعتبار إليه.

أما حول النظام العراقي فان أكثرية واسعة من المطلعين على أمور الشرق الأوسط لم يعد لديهم أي وهم حول مدى وحشيته ويرون في الوقت نفسه بأن من يعاني من الحصار هو الشعب العراقي وحده وليس النظام. فعاد من الضروري

تخفيف هذه المعاناة.

وهناك أكثرية ساحقة من الناس أيضا ممن يرون بأن النظام القائم في بغداد نظام يحمل معه مخاطر كثيرة لشعبه وشعوب المنطقة وأنه لا بد من منعه في أن يكون مصدر تهديد لهم. كل هذا مع وجود حقيقة سائدة تؤكد بأن للشركات الفرنسية مصالح واسعة في العراق وفي بقاء النظام الحالي. ولكن الفرنسيين لن يبدوا أسفا يذكر إذا ما انتهى نظام صدام إلى مصير من سبقه من الدكتاتوريات الدموية، خاصة مع رسوخ الاعتقاد بأن مثل هذه الأنظمة لم تعد تملك أسباب البقاء مع التطورات التي تهب على العالم منذ انهيار جدار برلين.

أكراد العراق: الامتحان الثاني لأهداف أمريكا المعلنة

٢٠٠٣

الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وتركيا حقيقية. أمريكا تحتاج إلى مساعدة البلد الإسلامي الوحيد في حلف الناتو للقضاء على نظام صدام. وتريد هذه المساعدة أثناء الحرب بدرجة أساسية ولا ترغب في تركيا كمعاون ثالث، بعد إنكلترا، لإدارة العراق فيما بعد.

ما تحتاجه أمريكا هو أرض تركيا وأجواءَها. الأرض كموقع لتجمع الجيوش الأمريكية والانطلاق منها إلى العراق وكطريق للعبور، والأجواء لمرور طائراتها. ولا تحتاج إلى مشاركة الجنود الأتراك في الحرب.

في مقابل هاتين الخدمتين عرضت الولايات المتحدة ٢٦ مليارا من الدولارات، نقدا أو عبر خدمات وقروض، وعددا من الوعود والالتزامات لضمان مصالحها الأمنية بعد الحرب، خاصة فيما يتعلق بالأكراد ودورهم في إدارة البلاد وكيفية استفادتهم من واردات النفط. إلاّ أن تركيا رفضت العرض، ولا تزال تصر حتى الآن على الدخول إلى شمال العراق. وهذا ما يعقد الأمر على الأمريكان الذين الغوا بعد أيام من الانتظار خطة الدخول إلى العراق من الشمال عبر الأراضي التركية. فرجع الجنود أدراجهم تحت الأنظار والكلمات الساخرة للأتراك وأمام كاميرات العالم.

ماذا تنتظر تركيا بدلا من هذه المساعدة وهي تحتاج إلى مساعدات أمريكية لكي تتجنب أزمة اقتصادية تعادل أزمة الأرجنتين؟ قد تكون تركيا تطورت سياسيا في السنوات الأخيرة وأصبح الجيش يطبق ما يريده الشعب نوعا ما. خاصة وأن النقاش في الأشهر الأخيرة حول موضوع الحرب في العراق وصل

إلى درجة من الحرية لم يسبق لها مثيل في هذا البلد. إلاّ أن وجود عدة آلاف من الجنود في كردستان العراق منذ سنوات ودخول ما يقرب من ألفين في الأيام الأخيرة والضغوطات التي يمارسها أربعون ألفا على الحدود، كل هذا يبين أن التطور الفكري قد يكون حدث في الرأي العام لا عند الجهاز العسكري. ويمكن التنويه إلى أنه قبل تصويت البرلمان وبدأ الحرب وإعادة الجيش الأمريكي من حيث أتت وسقوط بعض القذائف الأمريكية "خطأ" على الأراضي التركية كان جزء كبير من السياسيين الأتراك يعتبرون دخول الجيش إلى شمال العراق أمرا طبيعيا والبعض لا يرى في ذلك ضرورة ويفضل الحصول على المساعدات.

رفضت تركيا العرض المادي والوعود السياسية لتحافظ على حريتها في التدخل في كردستان العراق بهدف التأثير على مجرى الأحداث. المسألة لم تنتهِ بعد رغم معارضة التحالف الأمريكي_البريطاني والأوروبي. هناك توقف عن الدخول في الوقت الحاضر. ربما سينتظر الجيش التركي نهاية الحرب أو فترة انشغال الجيش الأمريكي بكل ثقله في الحرب ضد النظام العراقي ويقرر آنذاك إرسال جنوده إلى كردستان العراق، خاصة إذا رأت القوات الكردية تدخل كركوك مع الجيش الأمريكي.

لو تركنا جانبا الحجج الفنطازية وضبط تدفق اللاجئين ومواجهة الاستفزازات والدفاع عن التركمان فان الحجة الأكثر تأثيرا هي الدفاع عن أمنها القومي ضد احتمال تشكيل دولة كردية. وهذا ما يمكن قراءته كإرادتها لمنع تطور الوضع الحالي في كردستان إلى حكم ذاتي أوسع. فالهدف الأساسي هو خنق التجربة الحالية وتقليص دور الأكراد في عراق المستقبل وتجريد المقاتلين الأكراد من أسلحتهم. فتركيا تدرك، مثل الأمريكان والأكراد وغيرهم، أنه لا توجد في الأفق دولة كردية مستقلة.

أكثرية الدلائل تشير إلى أن الأكراد سوف يرفضون الرضوخ إلى هذه المطالب التركية الثلاثة. فهم أولا يعيشون على أرضهم وضمن حدود دولية معترف بها. لم ترتبط في يوم من الأيام مصالح أية دولة صغيرة كانت أو كبيرة، إقليمية كانت أو عالمية بمصالحهم بدرجة ارتباط مصالح الدولة العظمى بهم،

على الأقل في الوقت الحاضر وعلى المدى القريب. ليست هناك حتى الآن قوة عسكرية أخرى في المنطقة تدعم الحرب ضد النظام العراقي مثل الأكراد. ولم يعودوا مجهولين من قبل الرأي العام العالمي كما كانت الحال في ثمانينات القرن الماضي والرأي العام العالمي لن يقبل بالتدخل التركي. والولايات المتحدة تلقت ضربة قوية من البرلمان التركي الذي يسيطر عليه الإسلاميون في حين يساندها الأكراد في ضرب معاقل جماعة قريبة من القاعدة، أحد الأهداف الأساسية في الحرب على الإرهاب. وإذا اجتاحت تركيا العراق فإنها تعقد الأمور على أمريكا. ودخولها سيعتبر احتلالا لأنه لن يؤدي إلى تحرير أية جماعة بالنتيجة من قبضة جماعة أخرى. ثم ذاق الأكراد طعم الحرية خلال أكثر من عشر سنوات بعد أن عانوا من الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيماوية. ولم يكن حزبيهما حتى الآن بمثل هذه الدرجة من التقارب. ومنذ ظهور التهديدات التركية باجتياح شمال العراق يحصل بين الأكراد ما يمكن تسميته بشعور الخوف من الإبادة الجماعية لديهم كلهم دون اعتبار الفوارق، تماما مثلما حدث بعد قصف مدينة حلبجة في عام ١٩٨٨ أو أثناء هروب ما يقرب من مليوني كردي عراقي إلى الجبال خوفا من جيوش صدام عام ١٩٩١.

فالامتحان الأول الذي تجتازه الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن وبنجاح هو تجنيب المدنيين من قصف طائراتها وصواريخها. اليوم وحتى الأيام والأسابيع القادمة بدأ امتحانها الثاني: عدم ترك حلفائهما الأكراد أمام رحمة الجيش التركي الذي لا يرحم. فبنجاحمها وفشلهما في إقناع العالم بأهدافهما سوف يحكم عليه، خاصة وأن الإعلام لا يتوقف عن التذكير بما حدث في عام ١٩٩١ حين ترك الحلفاء الشيعة والأكراد الثائرين بتشجيع من الرئيس الأمريكي تحت رحمة صدام الذي علمنا ما تعني الرحمة بالنسبة له.

عودة الشرعية الديمقراطية
إلى كردستان بداية لدخولها إلى العراق

الحياة، ٢٠٠٢/٣/١٣

أقام البرلمان الكردي في أربيل أول اجتماعاته الكاملة منذ توقفه قبل ثمانية أعوام. فانتخاب أعضائه في عام ١٩٩٢ عبر تصويت شعبي ديمقراطي يمكن أن يقارن من حيث الشرعية والحرية بأهم الانتخابات الديمقراطية، رئاسية كانت أو برلمانية، في عدد قليل من دول العالم الإسلامي التي تمارس الانتخابات، مثل تركيا وإيران وباكستان وأخيرا المغرب. وقد شارك في الانتخابات الكردية تلك جميع الأحزاب المتواجدة في المنطقة إلاّ التركمانية منها.

كان الحد الأدنى لإستحقاقية المشاركة في البرلمان هو سبعة في المائة من مجموع الأصوات الناخبة. هذا ما لم يحصل عليه إلا الحزبان القوميان الكرديان: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. وقد حصل الأول على ٥١ في المائة من الأصوات مقابل ٤٩ في المائة للثاني. وحاز المسيحيون بالمقاعد الخمسة المخصصة لهم.

غير أن الاتحاد الوطني استطاع خلال المفاوضات التي تمت عقب الانتخابات وقبل إعلان النتائج أن يفرض تقسيما متعادلا بين الحزبين، أي خمسين ممثلا عن كل جانب. أيا كانت الأسباب والحجج التي وقفت وراء هذا الإجراء فانه كان من دون أي شك أول حجر عثرة في جسم الديمقراطية الوليدة. إلاّ أن الحزبان قبلا بهذا الإجراء وعملا به وسماه الجميع بففتي-ففتي. ورضي به الناس

مقتنعين بأنه ربما سيخلق توازنا بين حزبين لم يتوقفا في السنوات السابقة عن النزاع والحرب فيما بينهما إلا في فترات وجيزة.

لم تنظر الدول المجاورة إلى هذه الانتخابات والى ولادة برلمان كردي بعين الارتياح والطمأنينة. مع كل هذا بدأ البرلمان بالعمل وإصدار القوانين إلى أن اندلعت نيران الحرب من جديد بين الحزبين في عام ١٩٩٤، فتوقف عن العمل بعد أن احتل الاتحاد الوطني مدينة أربيل وأخرج منها الحزب الديمقراطي ثم عاد الثاني ليحتل المدينة في عام ١٩٩٦ ويخرج منها الأول.

اليوم يعود البرلمان الكردستاني إلى الحياة وفي الأفق خطط لتغييرات جذرية في العراق. ما هو جوهري في هذه العودة هو توافق نسبة الأعضاء مع تصويت الناخبين في عام ١٩٩٢، أي ٥١ مقعدا للحزب الديمقراطي و ٤٩ مقعدا للاتحاد الوطني. وبمعنى آخر هناك أكثرية وأقلية كردية وهناك خمسة نواب مسيحيين يمكنهم أن يلعبوا دور الحكام الذين لا بد من أصواتهم لإمرار أي قانون بأكثرية الأصوات.

ومع أخذ الجوانب المتعثرة في هذا البرلمان بعين الاعتبار فإن الشرعية الديمقراطية التي يتمتع بها اليوم ليست متوافرة عند الأنظمة العربية، ملكية كانت أم جمهورية. فباستثناء الانتخابات البرلمانية الحديثة في المغرب. الغالب في الانتخابات العربية، إن وجدت، هو حصول المرشح الوحيد، الرئيس في أكثر الأحيان، على نسبة لا تقل عن ٩٥ في المائة من أصوات الناخبين، دون الحديث عن الفوارز وما وراءها من أرقام.

ومما يزيد من الشرعية الديمقراطية للحزبين الكرديين هو تقديم زعيمهما اعتذارا علنيا وأمام البرلمان للناس على الاقتتال الذي وقع بينهما من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦ والذي راح ضحيتها عدة آلاف شخص. فهذا النوع من الخطاب ليس معروفا لدى الأنظمة الشرقية التي تتبنى في أغلب الأحيان مشروع الأبدية الوراثية في الحكم وبالتالي استثنائية الحاكم وعدم احتمالية وقوعه في خطأ، نظريا أو ممارسة.

ليس الهدف من هذه الكلمات هو محاولة تصوير الأكراد كأنبياء وحَمَلَة راية الديمقراطية القادمة إلى الشرق. فالدول والمجتمعات التي تحيط بهم لم تنتج حتى الآن أعلاما أو أنبياء في هذا المجال. فهم أيضا أبناء هذا الشرق وحدودهم المتعددة هي حدود الشرقيين. إلا أن موقعهم الجغرافي وظروفهم السياسية جعلتهم يستنتجون أن حقوقهم لا يمكن ضمانها إلا مع نظام ديمقراطي في بغداد. فازدياد فرص الديمقراطية فكرا وممارسة في العراق يؤدي بصورة حتمية إلى ازدياد فرص تمتع الأكراد بحرياتهم وممارسة حقوقهم الثقافية والسياسية والإنسانية. والعكس صحيح أيضا. وقد جاءتهم الفرصة في عام ١٩٩٢ ليطبقوا مع أنفسهم الديمقراطية التي ينادون بها للعراق. نجحوا في تجربتهم خلال سنتين وفشلوا فيها خلال ثماني سنوات.

أيا كانت الظروف والدوافع الآنية وأيا كان عمر هذا البرلمان الذي قد يتغير كثيرا بعد الإطاحة بالنظام العراقي، فإن السلطات الكردية لا تستطيع نظريا التراجع فيما بعد عن هذه الدرجة من الشرعية الديمقراطية التي يعود بها البرلمان. والصورة الجديدة للبرلمان يزيد من حظ الديمقراطية الشرعية والفدرالية في عراق لم يمارس أية انتخابات برلمانية حرة تعددية منذ انتهاء الملكية ومجيء الجمهورية في عام ١٩٥٨.

ولو لم يعد الأكراد مرة أخرى إلى هدم ما بنوه بأنفسهم، ولو لم تقف الظروف الخارجية ضدهم فإن شرعية وجودهم وخياراتهم السياسية وصلت اليوم درجة لم يعرفوها من قبل لا على نطاق العراق ولا على نطاق المنطقة. والبعد العالمي الذي أخذته هذه الشرعية أيضا هو برقية التهنئة التي وصلتهم من كولن باول. فقبل إحدى عشر عاما اكتفى جيمس بيكر، وزير خارجية الأب بوش، وهو في طائرة على ارتفاع آلاف الأمتار بالنظر إلى مئات الألوف من الأكراد الزاحفين نحو الجبال والى تركيا خوفا من أسلحة صدام. أما اليوم فإن وزير خارجية الابن بوش يهنئهم في رسالة خطية ويعدهم بالحماية وبمستقبل ديمقراطي لهم وللعراقيين. ثمة بون شاسع بين نظرات السماء وكلمات الأرض.

حول فشل النظام الجمهوري في العراق

١٩٩٩

معظم الدلائل وربما كلها تشير إلى أن زمن صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية منذ أكثر من عقد ونصف ورجلها القوي قبل ذلك خلال عشر سنوات قد انتهى. فالنظام الذي بناه على أشلاء مئات الألوف من العراقيين من جميع فئاتهم بدأ يتصدع دون شك من القمة ودخل مرحلة الاحتضار الذي قد يطول. إلا انه سيودي بالمحتضر في النهاية، وسوف لن يكون للدكتاتور دور، في أكثر الاحتمالات، في تحديد وتوجيه طبيعة النظام القادم أو الشخص الذي سيخلفه على كرسي الرئاسة في بغداد.

فهذا الدكتاتور الدموي حكم الدولة العراقية خلال فترة تزيد على ثلث عمرها وترك فيها وعلى سكانها آثارا لم يتركها احد قبله. ولابد أن تثير هذه الحالة الكثير من الأسئلة حول الماضي وآفاق المستقبل. وقد يكون الوقت قد حان للبحث في المسائل التي ترتبط ولا بد بتغيير كبير كما يتوقعه معظم المراقبين وينتظره العراقيون بعد كل هذه السنوات من الدمار الذي عاشوه وعانوا منه. ومن الأسئلة المطروحة اليوم على الساحة السياسية سؤال جوهري وان بدا فكريا أكثر منه عمليا وسياسيا يتعلق بصورة غير مباشرة بمدى ونجاح فشل الجمهورية كنظام في العراق.

من الضروري قبل كل شيء التأكيد على أن الموضوع معقد ويحتاج إلى الكثير من التفكير والدراسة الهادئة للوصول إلى استنتاجات واضحة. ويبقى كل ما يقال فيه حتى هذه اللحظة من باب الاجتهاد ولا يعني فشل نظام قيامَ، نقيضه بالضرورة أو العودة إلى الوراء.

التاريخ السياسي الحديث والمعاصر يعلمنا بأن المنتصر والغالب هو الذي يحدد نوع ومسار النظام الذي يصبح سيدا عليه. ومن الصعب حتى الآن التكهن حول من سيكون سيد العراق في السنوات القادمة. يمكننا هنا الاعتماد على المقارنة بين النظام الملكي ووريثه النظام الجمهوري لتكوين فكرة عن الأخيرة، خاصة في وقت تتعالى فيه أصوات لتطلب العودة إلى نظام ملكي في العراق وأصوات أخرى، منها ما يعبر عن وجهة نظر حكومات ودول، تحذر من ذلك وتراهن على بقاء صدام دون أي اهتمام بما يعانيه العراقيون.

إن العراق الذي نعرفه اليوم لا يتجاوز عمره أكثر من خمس وسبعين عاما. عاش سكانه نصف هذه الفترة في ظل نظام ملكي ونصفه الآخر في أحضان نظام جمهوري. وحدث الانتقال من الأول إلى الثاني عبر انقلاب عسكري كان الناس في غفوة عنه. إلاّ أنهم رحبوا بالتحول ووضعوا آمالا كثيرة على الوعود التي قدمها أمامهم قادة الانقلاب. ومع أن غالبية الناس اعتبروا التحول ثورة، وهم على حق في بعض الجوانب السياسية الخارجية والداخلية منها، إلاّ أن التعريف السائد حول الثورة استنادا إلى الأمثلة التي عرفها التاريخ الإنساني كعملية تحول جذرية تشارك فيها الجماهير لتغيير النظام السائد بنظام جديد يأخذ بنظر الاعتبار مصالح وحاجات الأكثرية الساحقة من الناس، أي تلك المصالح والحاجات التي كانت مهضومة في النظام القديم ولم تكن تتمتع بها إلا فئة قليلة على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين. صحيح إن كل الثورات والانقلابات "الثورية" ترتد بعد فترة عن طموحاتها ودوافعها الأولى وتعود في اغلب الأحيان إلى بسط نفوذ جماعة جديدة أوسع قاعدة من السابق على معظم الناس. فليست هناك ثورة استمرت كثيرا على نهجها الأول وتقدمت نحو كامل أهدافها المعلنة في البداية. والانقلاب "الجمهوري الثوري" في العراق عام ١٩٥٨ لم يختلف بشيء عن ذلك. فالفترة الثورية لم تدم أكثر من عام واحد إذ أخذت السلطة الجمهورية ترتكز على فئات محدودة وتسير نحو الانكماش على ذاتها شيئا فشيئا. فصار عدد الغاضبين عليها يزداد كل يوم. فلم يمر على عمر "الثورة" ثلاثة أعوام وإذا بالأكراد يتمردون عليها ويطالبون بحقوقهم كما فعلوا

ذلك مرات عديدة إبان العهد الملكي.

إن صورة النظام الجمهوري في العراق الذي انشأت على أنقاض النظام الملكي وقتل ملكه ارتبطت في خطوطها العريضة بعدد من المسائل، فخارجيا نتلمس تلك المحاولات المستمرة لاتخاذ القرارات السياسية بشكل "مستقل عن إرادة القوى الأجنبية الغربية الاستعمارية" وفي بعض الأحيان ضد مصالحها المباشرة أو غير المباشرة كتأميم النفط مثلا أو الخروج من المعاهدات والأحلاف مع الدول المجاورة والتي تمت تحت رعاية الدول الغربية وحمايتها. فبعد أن كان العراق مرتبطا بهذه القوى غدى في ظل الجمهورية حليفا لعدوها المتمثل حتى السنوات الأخيرة في المعسكر الاشتراكي". وغلب على تاريخ العهد الجمهوري التفكير الوحدوي مع بلدان عربية أخرى ومحاولات تحقيق هذا الطموح.

ومن غرابة أمور الحكومات الوحدوية أنها كانت من أعدى أعداء الحكومات الوحدوية الأخرى في الدول العربية. واتبعت الحكومات الجمهورية سياسات عدوانية وصلت حد المواجهة أو الحروب مع الجيران. ومع أن الدولة العراقية كانت في أوائل تكوينها في العهد الملكي إلا أن سيادتها على أراضيها، في مواجهة القوى الخارجية والدول المجاورة، لم تصل إلى ما وصلت إليه من الضعف والانعدام كما حصلت ولا تزال تحصل في العهد الجمهوري. أما داخليا فان النظام الجمهوري حرص على إلغاء كل الممارسات الديمقراطية الحقيقية أو الصورية في الحياة السياسية العامة أو ضمن المؤسسات الرسمية. واتبع ولا يزال سياسة الحزب الواحد حتى وصلت إلى ممارسة السلطة من قبل العائلة الواحدة كما نراها اليوم في ظل حكومة صدام. وتم أيضا إلغاء كل ما هو قانوني يمكّن المواطن من الدفاع عن نفسه وعن مصالحه. وصار الحاكم اكبر من القانون يتلاعب به دون أي اعتبار للحقوق الفردية والجماعية للناس. فالدولة العراقية ليست منذ أكثر من خمسة عشر عاما إلا رئيسها.

وغدت الحكومات الجمهورية تتبع أسلوب قتل المعارضين دون أية محاكمات بهدف تثبيت إقدامها في السلطة. ولم يعد فيها للمؤسسات أية أهمية أو معنى بل صار وجودها وسيلة من بين وسائل قمع الناس في حين يفترض فيها تنظيم

حياة الناس والخدمات التي تقدمها لهم. ومع غنى العراق وازدياد ثرواته فان معظم الناس لم يستفيدوا من ذلك. لقد تطور النظام الجمهوري بشكل ملازم ومستمر مع إبعاد الفئات والجماعات التي تشكل غالبية السكان عن مراكز السلطة والقرار لتركزها في محيط ضيق جدا. فرغم أن السنة العرب الذين لا يشكلون أكثر من عشرين في المائة من مجموع العراقيين كانوا يسيطرون على السلطات الرئيسية في العهد الملكي إلاّ أن الشيعة والأكراد والتركمان والمسيحيين كانوا بصورة أو بأخرى ممثلين أيضا في الوظائف الحكومية العليا. لذلك كان هناك نوع من التوازن النوعي لا الكمي في طبيعة الحكم. وكان بإمكان الممثلين عن هذه الفئات التعبير بمزيد من الحرية عن آرائها ومصالحها والمطالبة بتحقيق أهدافها أمام المجالس التشريعية والتنفيذية. ومع أن هذه المطالب لم تكن تتحقق في معظم الأحيان إلاّ أن إمكانية طرحها والتعبير عنها علنيا شكل في ذلك الحين عاملا مهما للتقليل من الاندفاعات العنيفة بهدف الوصول إلى الطموحات المشروعة. إن ما عمله النظام الجمهوري هو تهديم هذا التوازن وتلك الإمكانيات في التعبير عن الذات. ولم يكن من نتائج تقليص قاعدة الحكم الأساسية شيئا فشيئا على العرب السنة وايديولوجيتها الوحدوية إلا أن يدفع بالفئات الأخرى إلى الشعور بالخطر على هويتها ووجودها. ووصلت هذه السياسة السنية الوحدوية قمتها منذ الانقلاب البعثي الأول لعام ١٩٦٣ وتحول هذا الصراع إلى حرب مستمرة بعد الانقلاب البعثي الثاني عام ١٩٦٨، فلو أخذنا الحالة الكردية كمثل على هذا الصراع الدموي نرى أن سنوات الحروب بين الحكومة المركزية في العهد الملكي والحركة القومية الكردية لا تتعدى في مجموعها وهي كثيرة في عددها واختلاف المناطق التي شملتها أربع سنوات. ولم يصل عدد ضحاياها جميعا الى خمسة آلاف شخص في حين تجاوز عدد سنوات الحروب بين الحكومات المركزية الجمهورية والأكراد العشرين عاما. ومات وجرح من الأكراد خلال دقائق من القصف الكيمياوي لمدينة حلبجة فقط ضعف ضحايا الحروب في العهد الملكي الذي امتد سبعا وثلاثين عاما. ويمكن القول بأن عدد ضحايا الشيعة في ظل النظام الجمهوري بلغ ألوف أضعاف من

قتل منهم في فترة النظام الملكي.

ولم تكن مـأساوية الأوضـاع اقل عمقا بكثير بالنسبة للتركمان والمسيحيين. فالعراق الجمهوري سيترك بعد صدام شعبا مشوها قل أن نجد فيه عائلة لم تمتد يد الموت أو التعذيب ونتائجه إليها.

وإذا كان القضاء على العلاقات العشائرية واحدا من الأهداف الأولى للنظام الجمهوري فإنها عادت اليوم وبعد سبع وثلاثين عاما من الحكم الجمهوري إلى ما كانت عليه في السابق وربما بصورة أسوأ. لقد كنا نسمع خلال العصر الجمهوري عشرات المرات يوميا مصطلح "العهد المباد" في وصف فترة النظام الملكي. فالجمهوريون أبادوا حقا الملكيين. إلاّ أنهم انشأوا نظاما سحق الناس وقتل منهم مالا يعد ولا يحصى حتى غدا الباقون منهم لا يفكرون بالعهد الملكي إلا ويأخذهم الأسف على نهايته والحنين إلى سنواته.

هناك الكثير من الذين وقفوا ضد النظام الملكي وحاربوه بكل ما كان لديهم من قوة ودافعوا عن النظام الجمهوري يتمنون الآن عودته خلاصا من تلك الكارثة التي تحيق بالعراقيين كل يوم. إلاّ أن الرياح لا تسير في الأمور السياسية كما يتمناه ويشتهيه الناس. فعودة النظام الملكي إلى العراق يدخل في باب ما هو محتمل أو ممكن بين العديد من الاحتمالات حول المستقبل المظلم لهذا البلد الذي لم يعد هناك حلم اكبر لسكانها من حلم أن يصبح النظام الحالي حكما مبادا.

الأكراد وإشكال الموصل

الحياة، ١٩٩٥/٧/٣١

يذهب العديد من الكتاب العرب، القوميين منهم على الأخص، إلى أن أكراد الموصل صوتوا بإجماع أو بأكثرية غالبة مع ضم منطقتهم إلى العراق. ولابد أن الكتاب يقصدون بهذا الاستفتاء ذلك الذي قامت به بريطانيا العظمى عام ١٩٢١ لتنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق.

واستفتاء عام ١٩٢١ كان مسرحية اعتاد البريطانيون على تنظيم العديد منها بين الشعوب الخاضعة لسيطرتهم. فالأكراد، كالعرب وشعوب المنطقة الأخرى، لم تكن لديهم تجربة أو خبرة بمثل هذه العملية السياسية. كانت طريقة هذا الاستفتاء تختلف من منطقة إلى أخرى. فكان هناك أشخاص يصلون إلى مراكز التصويت ويعلنون أنهم يصوتون بـ"نعم" نيابة عن كذا عدد من الرجال _إذ لم يكن للنساء حق التصويت_. فكانت الهيئة التنظيمية تقبل تصويتهم وتسجل العدد الذي يعلنونه في القائمة الانتخابية، دون أن تطلب منهم أية وثيقة. وفي مناطق أخرى كان رؤساء العشائر يعلنون عن موافقتهم فيتبعهم جميع أفراد العشيرة. ومما يذكر حول الموضوع أن المستشار البريطاني بيرسي كوكس قرأ أمام أشراف مدينة كركوك رسالة موجهة من قبلهم دون استثناء التصويت لصالح تنصيب فيصل ملكا. إلاّ أنهم تراجعوا عن قرارهم بعد مشاورات في ما بينهم. وإثر محاولة ثانية "ناجحة" هذه المرة، علق المستشار البريطاني على قرار الأشراف بهذه الصورة: "إن الرؤساء أعلنوا بأنهم يصوتون حسب رغبة الحكومة البريطانية، إلا أنهم لا يريدون فيصل أو حكومة عربية"!

كيف يا ترى قدم المستشار نيات حكومته تجاه الأكراد كي يقنعهم بصفائها

وضرورة الثقة بها دون إقناعهم بالإعلان عن تصويتهم للملك؟ لا بد أن الطريقة كانت ميكيافيلية بحيث وصلت إلى أهدافها الواقعية رغم أنها لم تمح الشكوك.

لم يحضر أي مندوب من مدينتي السليمانية وكركوك حفل تنصيب فيصل ملكا على العراق في ٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٢٣, وكتب المستشار نفسه في ما بعد : "كان الأكراد يخافون على مصالحهم من سيطرة بغداد على كل النقاط الحيوية للاقتصاد والصناعة في العراق. ويرون بأنهم سوف يصبحون محرومين. وقررت منطقة السليمانية مقاطعة انتخاب ملك العراق. وتم رفض ترشيح الأمير في كركوك. فالأكراد يطلبون حكومة من عرقهم. ورفضت مدينة السليمانية بإجماع كامل تقريبا أي شكل من أشكال الانضمام إلى الحكومة العراقية". واعترف ارنولد ولسون، أهم المسؤولين البريطانيين في بغداد، بأن رؤساء كردستان الجنوبية "لا يتفقون" رغم كونهم غير متحدين فيما بينهم، إلا في معارضتهم لكل نوع من الحكم الذي يضعهم تحت الهيمنة العربية". غير أن اللورد كورزون حين دافع في عصبة الأمم خلال جلسات مؤتمر اوزان عام ١٩٢٣ عن ضرورة إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق، ولمواجهة المطالبة التركية بولاية الموصل. قال إن "ولاية الموصل شاركت في هذا التصويت الذي تم فيه انتخاب الملك بالإجماع الكامل". فأي هذه الأقوال اصح من الآخر؟ تلك التي يكتبها البريطانيون كتقارير لإعلام حكومتهم بما يجري في المنطقة؟ أم تلك التي تدافع عن موقف حكومتها وتحاول إقناع الآخرين بها؟

ولكي نقدَّر الظروف في تلك الفترة بصورة أقرب إلى الواقع لا بد من النظر الى التكوين السياسي للمنطقة آنذاك والى الاتجاهات والطموحات السياسية. فلم تكن المناطق الكردية تابعة لبغداد إداريا في العهد العثماني، بل كانت ضمن ولاية الموصل التي أكدت الإحصائيات العراقية ذاتها في ١٩٢٤ بان ٥٢٠٢٦٧ من مجموع سكانها البالغ ٨٠١٠٩٠ هم من الأكراد، أي ما يزيد عن ٦٢ في المائة. وكان عدد العرب فيها ١٦٦٩٤١ والمسيحيين ٦١٣٣٧ والتركمان ٣٨٦٥٢ واليهود ١١٨٩٧، ولم تكن ولاية الموصل ضمن الدولة العربية التي اتفق البريطانيون وشريف مكة الحسين بن علي عام ١٩١٥ في القاهرة على تأسيسها

بعد الحرب العالمية الأولى. فالشريف لم يطالب بهذه الولاية ولم يحتل البريطانيون المناطق الكردية إلا بعد انتهاء الحرب وتوقيع هدنة مودروس. وتنص المادة ٦٤ من معاهدة سيفر على إنشاء دولة كردية تشمل أجزاء كبيرة من كردستان من ضمنها المناطق التابعة لولاية الموصل.

والاتفاقية نفسها تميّز بوضوح بين مصطلحي العراق وكردستان الجنوبية. وكان مشروع ضم هذا الجزء إلى "دولة العراق العربية" المتكونة من ولايتي البصرة وبغداد من مقترحات الكولونيل ارنولد ولسون. وعلى رغم معارضة عدد من الضباط البريطانيين هذا المشروع، نظرا لاعتقادهم بضرورة وأهمية مسألة إنشاء دولة كردية مستقلة، كما جاء في معاهدة سيفر. فان الحكومة البريطانية اختارت في النهاية مشروع ولسون المخالف لبنود المعاهدة وعلى حساب المشاريع الأخرى ومطامح الأكراد. وكانت دوافع بريطانيا إستراتيجية، في مقابل تركيا بالدرجة الأولى، واقتصادية تتصل بحاجة ولايتي بغداد والبصرة إلى نفط كردستان ومنتجاتها الزراعية. ولم تصبح هذه المنطقة جزءا من العراق إلا في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ حين قررت ذلك عصبة الأمم رافضة في الوقت نفسه طلب تركيا الجديدة بإلحاقها بها. هكذا انضم أكراد جنوب كردستان إلى دولة العراق التي أسسها الانكليز.

ولم يتم هذا الإلحاق إلاّ بعد مناورات استمرت عدة سنين ووعود التزمت بريطانيا العظمى والحكومة العراقية أمام عصبة الأمم بتحقيقها للأكراد. فكان على الحكومتين أن تمنحا الأكراد "استقلالا إداريا وثقافيا واسعا، ضمن العراق. فأين هو هذا الاستقلال الإداري والثقافي منذ ذلك الحين وحتى ١٩٧٠؟ إن ادعاء وجوده خلال هذه الفترة لا تدعمه أقل الأدلة عقلانية.

لقد وضع الأكراد الكثير من الآمال في معاهدة سيفر التي وعدتهم بإنشاء دولة قومية لهم. وأرسلوا مندوبهم إلى باريس لطرح وجهة النظر الكردية. فإذا صوت الأكراد بالإجماع للانضمام إلى العراق فلماذا كانوا يطالبون إذن بإنشاء دولة كردية؟ ولماذا كل تلك الحركات ضد البريطانيين والحكومة العراقية؟ ولماذا أعلن الشيخ محمود نفسه ملكا على كردستان؟ أليس في هذين الموقفين تناقض

واضح؟ وإذا أجاب البعض بأن عدد المتمردين كان قليلا فإن هذا ينفي عن رأيه صفة الإجماع التي يطلقونها على الاستفتاء.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما الذي يحدث عند هؤلاء الكتاب إذا تأكدوا من أن الأكراد لم يصوتوا للانضمام إلى العراق، بل سعوا لإنشاء دولة قومية خاصة بهم أسوة بكل شعوب المنطقة التي ساعدتها بريطانيا أو فرنسا للوصول إلى أهدافها المشروعة في إنشاء دولتها القومية.

السليمانية مدينة ضاق حجمها بدورها

١٩٩٨

في الجزء الأول من كتابه حول مدينة السليمانية الكردية في شمال شرق العراق يذكر جمال بابان فرضية ثالثة حول الجبل الذي نزلت سفينة نوح بالقرب منه. إذ يرى البعض بأن جبل بيرَمكرون القريبة والمطلة على المدينة هو بالذات الموقع الأول لأقدام ركاب سفينة نوح. ويصل ارتفاع قمته التي تحتفظ بالثلوج طوال أيام السنة إلى حوالي عشرة آلاف قدم. واعتبر عدد من الباحثين، كما ذكر ذلك طه باقر وفؤاد سفر، بأن هذا الجبل هو جبل نيسير او كنيبا الذي جاء اسمه في الكتابات القديمة مع قصة نوح. وجاء ذكره في القرآن باسم "الجودي".

يوجد في غرب المدينة كهف يسمى "هزارميرد" اكتشف فيه عام ١٩٢٨ آثارا مهمة منها ما يعود إلى العهد الساساني، النقوش بشكل خاص، ومنها ما يعود إلى زمن أقدم بكثير. ويرى البعض أن المدينة شيّدت في نفس موقع مدينة سيلونا القديمة. والمناطق المحيطة بها معروفة في التاريخ وما قبله بإسم شهرزور.

وأكثر الأفكار رواجا حول تسمية المدينة تتعلق بقصة العثور أثناء العمل في بناء المدينة عام ١٧٨٣-١٧٨٤على خاتم حفرت عليه كلمة "سليمانية" أو ما يشبهها. إلا أن بانيها إبراهيم باشا بعث برسالة إلى والي بغداد يخبره فيها بأن التسمية كانت تيمنا بإسمه. وهذا التفسير لا يلائم عددا من الكتاب والمؤرخين لكونه يصبغ الباشا الكردي بشيء من الانتهازية. في حين يمكن القول بأن هذا كان عملا دبلوماسيا بحتا. خاصة وهو يتلاءم مع سياسة إبراهيم باشا وشخصيته اللتين تبلورتا إلى درجة كبيرة في مدينة بغداد داخل العوائل

الأرستقراطية الحاكمة. وكانت الظروف الجغرافية والسياسية التي تفرض نفسها عليه تميل به وبالتيار الذي كان يقوده ضمن العائلة الكردية الحاكمة نحو بغداد في مقابل التيار المعاكس في العائلة ذاتها والتي كانت تميل إلى إيران.

أصبحت السليمانية منذ عام ١٧٨٤ مركزا للإمارة البابانية التي كانت واحدة من الإمارات الكردية. ويقال أن من أسباب اختيار المنطقة لبناء المدينة الجديدة هو تطور وازدهار الأمارة بحيث لم يعد مركزها السابق في مدينة قلعة چوالان وضواحيها بسبب موقعها الجغرافي الصعب يواكب طموحات الأمارة. ويقال أن وفرة الماء والصيد في السليمانية دفعتا بالباشا إلى اختيارها لبناء مركز الإمارة. ومن الروايات المذكورة حول هذا الموضوع تلك التي تعزي سبب اختيار المنطقة إلى تعلق الأمير بامرأة جميلة وذات شخصية ومكانة مؤثرتين تسمى خاتو ملكة. ويبدو أنها كانت متزوجة من أحد أغوات المنطقة وكانت تخدم الباشا وتحترمه كثيرا كلما جاء إلى الصيد في منطقة السليمانية، حسب رواية الرواة. وهناك روايات ووجهات نظر أخرى.

بعد انتقال مركز الإمارة من قلعة چوالان إلى السليمانية انتقل إليها السكان أيضا وجاءها البعض من المناطق الأخرى. وبلغ نفوسها في عام ١٨١٠ حوالي خمسة عشر ألف إنسان. من بينهم ٨٠٠ يهودي و١٠٠ مسيحي. وكانت في المدينة في عام ١٨٢٠ ستة خانات وخمسة حمامات وخمسة مساجد. وكان فيها حمام خاص للباشا. وصل عدد دورها إلى ٢١٤٤، من ضمنها ١٢٠ دارا تعود لليهود وتسعة للكلدان وخمسة للأرمن. وأصبحت المدينة في أوائل القرن التاسع عشر مركزا تجاريا مهما تشدها علاقات تجارية مع بغداد وكركوك والموصل ومصر وارضروم في الدولة العثمانية، وسنندج وهمدان وتبريز في إيران. وكانت القوافل تخرج من السليمانية محملة بالحنطة والتبغ والجبن والسماق والصابون والعسل والعفص والرز والجوز والحرير الطبيعي والقهوة والفواكه وتسوق معها الأغنام. وكانت القوافل القادمة إليها تحمل التمر والقهوة والأقمشة والأحذية والجلود والنحاس والحديد والبضائع الهندية والمصنوعات اليدوية. وكانت بغداد تستورد الخشب من السليمانية عبر نهر سيروان أو ديالى. وتتم الرحلات

التجارية مرة أو مرتين في الشهر. وثمة رحلة واحدة في العام إلى مصر. وازدهرت فيها الصناعات اليدوية التي سايرت بشكل خاص الحاجات العسكرية لجيش الإمارة الذي كان يعيش فترة ازدياد هيمنته وأهميته.

مع هذا التطور المتعدد المصادر ازدهرت حركتان فكريتان لم تخمد آثارهما حتى يومنا هذا.

الأولى كانت دينية تبلورت مع ظهور الطريقة الصوفية النقشبندية التي لم تكن معروفة في المنطقة وغدت تنافس الطريقة الوحيدة الأخرى، القادرية. واستمر الصراع بين الطريقتين وشيخهما أكثر من عشر سنوات مستمرة (١٨١٠-١٨٢٠). فتوزع الكثير من رجال الدين الأكراد بين مؤازر لهذا ومعاد لذاك واختارت جهة صغيرة الابتعاد عن الصراع. ولم يتوقف الصراع عند حدود المنطقة الكردية بل وصل الخلاف والكتابات المؤيدة والمعادية إلى مستوى علماء بغداد والموصل ومناطق أخرى في الدولة العثمانية. وقد شارك مفتي بغداد بكتاب مؤيد للنقشبندية وشيخها وحرر مفتي الموصل كتابا ضده ومؤيدا شيخ القادرية. وزاد عدد الكتب التي كتبت في المشكلة أثناء وجودها عن عشرين كتابا. وانتهى الجانب السياسي من الصراع بغلبة القادرية وهروب شيخ النقشبندية من المدينة ولجوئه إلى دمشق حيث مات ودفن هناك. ولا يزال قسم كبير من بقايا الصوفيين السنة الأكراد يتوزعون في الولاء بين هذين الطريقتين.

أما الحركة الثانية فكانت أدبية تميّزت بولادة لغة أدبية جديدة تعتمد لأول مرة لهجة المدينة، أو ما يسمى اليوم بالسورانية، في الكتابة الشعرية. كانت هناك لغتان أدبيتان قبلها تعتمدان على لهجتي الهورامية والكرمانجية. وأصبحت السورانية بعد مرور أقل من نصف قرن على بناء المدينة لغة أدبية قدمت للأكراد قافلة من أبدع شعرائهم في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتميّزت السورانية باستمرارية تطورها الأدبي. في حين خمدت الكتابة الأدبية بالهورامية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعانت الكرمانجية خلال القرن العشرين من انحسار كبير.

وبرزت السليمانية في دورها السياسي في الحركة القومية الكردية بما أفرزته

من أحزاب وشخصيات سياسة مهمة سيطرت خلال سنوات عديدة على المراكز القيادية الأولى. ومنذ إنشاء العراق الحديث تعتبر السليمانية من المراكز الأساسية في التعبير عن الهوية الكردية في هذا البلد وفي المناطق الكردية الأخرى.

ولم تفقد السليمانية الكثير من طابعها المحلي إلاّ مع الثمانينات والتسعينات إذ جعلت الهجرة الإجبارية أو الاختيارية سكان المدينة الأصليين أقلية بالنسبة للأكراد للآخرين. ومن إحدى مظاهر التغيير بناء حسينية شيعية لأول مرة في هذه المدينة السنية. ومع أن دور إيران في بناء هذا المسجد لم يكن سرا مخفيا فان الذين يترددون عليه بحثا عن هدوء روحي وفكري هم شيعة أكراد. فالمدينة تعيش اليوم تقاطعات وتمازجات متعددة الألوان ومختلفة الطابع بين السلم والعنف.

أسطورة نوروز الإيرانية في تحولاتها الكردية

الحياة، ٢٠٠٠/٣/٢٦

تحتفل الشعوب الإيرانية من الفرس والأكراد والبشتون والبلوج والتاجيك وغيرهم كل عام في الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس)، أول أيام الربيع وبداية اعتدال الجو، بعيد نوروز. والكلمة تعني "اليوم الجديد". وقد انتشر الكثير من القصص والأساطير حول هذه الأسطورة منها مثلا فكرة شائعة حول خلق العالم في هذا اليوم.

وإذا كانت الاحتفالات عند هذه الشعوب متشابهة في معالمها الأساسية كإشعال النار والخروج من المدينة أو القرية في هذا اليوم والتجمع في مكان واحد للاحتفال به، على سبيل المثال، فإن هناك اختلافات في التفاصيل والمعاني والرموز والتفسيرات.

والاحتفال بنوروز قديم جدا. إذ كان معروفا عند الزرادشتيين رغم أن كتاب الزرادشتية، آفيستا، لا يتحدث عنه. وجاء ذكره في الكتابات البهلوية القديمة التي أخذ منها أبو القاسم الفردوسي (٩٣٤-١٠٢٠) معلومات مختلفة سجلها في الشاهنامة. ويبدو مما ذكره أن الشاه الأسطوري جمشيد هو الذي أعطى هذا العيد زخما كبيرا وأخذ موعده يصادف ذكرى تقلده هو حكما ظل فيه حسب الأساطير قرابة ثلاثة قرون. كان الناس يجتمعون في هذا اليوم حول عرش الشاه ويعبرون له عن ولائهم ويحتفلون ويشربون الشراب. وكان الشاه يطلق بهذه المناسبة سراح السجناء ويعفو عن المجرمين ويقدم المساعدات للمحتاجين خلال الأيام الستة الأولى التي تلي نوروز.

وجاء ذكر هذه الأسطورة في المصادر العربية أيضا. إذ كتب عنه المسعودي

وأبو حنيفة الدينوري وحمزة بن الحسن الاصفهاني واليعقوبي والطبري والثعالبي وغيرهم. إلا أن الفردوسي هو الذي قدم أهم وأوسع الروايات فصار نصه المصدر الرئيسي في هذا المجال.

ويأتي ذكر هذا العيد في النصوص الكردية منذ القرن السادس عشر كعيد تقليدي لرأس السنة. ويبدو أن الناس كانوا يحتفلون بهذه المناسبة وذلك بالخروج من المدينة أو القرية والتوجه إلى مكان واحد حيث يبقون مدة ثلاثة أيام متتالية، تختفي خلالها الفوارق الطبقية والاجتماعية وتزول الموانع التي كانت تسد طريق اللقاء بين الرجال والنساء. فالنساء كن يشاركن الرجال في الألعاب دون حجاب وبشيء من الحرية. فكانت هذه المناسبة فرصة يلتقي فيها وربما لأول مرة عرائس الأشهر القادمة. ففي هذه المناسبة التقى أشهر العشاق الأكراد مَم وزين، الذين لم يتحولا من سوء حظهما عرائس، إلا بعد الموت كما يحلو للخيال الشعبي ان يحلم ويصور.

هكذا كان نوروز، بالإضافة إلى كونه احتفالا سنويا بنهاية فصل الشتاء وقدوم فصل الربيع، فرصة للتملص من القيود الاجتماعية المفروضة بالأخص على الشباب والشابات فيما يتعلق بالتقائهم. ويبدو نوروز عند الأكراد بعيدا عن الرموز السياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر، تماما كما هو عليه الحال عند الشعوب الإيرانية الأخرى حتى يومنا هذا. إلا أن القرن العشرين أضفى عليه طابعا سياسيا كبيرا جعل منه عنصرا أساسيا من العناصر الأسطورية للهوية الكردية.

لقد بدأ هذا التحول منذ أواخر الحرب العالمية الأولى. وكان الشاعر الكردي پيرَميرد (١٨٦٧–١٩٥٠) من أوائل المساهمين في هذا التحول. فهو الذي بدأ يحتفل كل عام في عصر اليوم السابق لنوروز على تلة قرب مدينة السليمانية في العراق بإشعال نار وإعطائه بعدا قوميا. ويبدو أن مبادرته كانت تواجه الرفض والاستخفاف من قبل العناصر الدينية التقليدية في المجتمع آنذاك. إلا أن الزمن وقف إلى جانب أهدافه. فأصبح ما كان مصدرا للاستهزاء والسخرية والرفض مسألة مقدسة يؤدي إحياؤها في بعض الأعوام إلى المجازفة بحياة الكثيرين.

وپيرَميرد هو الذي كتب فيما بعد نشيد نوروز الوطني الذي تجاوز الحدود السياسية واللهجية عند الأكراد ليصبح ثاني نشيد وطني من حيث الأهمية والشهرة.

وقد تم الإقرار رسميا في العراق عام ١٩٧١ بعيد نوروز كعيد وطني وعطلة رسمية، بعد أن كان يوم الواحد والعشرين من آذار (مارس) مناسبة بسيطة للاحتفال في المدارس كعيد للأشجار دون أن تكون هناك عطلة رسمية. وليس مستغربا أن يصل نوروز في أيامنا هذه ومع تطور الأحداث واتساع دائرة الشعور السياسي والحماسة القومية إلى مفاهيم أخرى بعيدة تماما عن جذوره التي كانت مرتبطة بعلاقة الإنسان بتقلبات الطبيعة.

وأهم ما حدث في القرن العشرين هو الربط بين نوروز وأسطورة خلق الأكراد المعروفة بقصة كاوا الحداد والملك ضحاك. ولو بحثنا عن هذين الاسمين في الأدب الكردي المدون والشفهي لفترة ما قبل القرن العشرين لرجعنا بعد جهد جهيد خالي اليدين. فمئات النصوص الكردية التي تتحدث عن الشخصيتين الأسطوريتين أو تتمحور حولهما كُتِبت من قبل كتاب وشعراء معاصرين. فأسطورة كاوا والضحاك ولّدت من جديد في القرن العشرين معاني أخرى.

خلاصة ما يرويه الفردوسي هو أن ضحاك كان ابن ملك حكيم اهتم كثيرا بتربيته وتعليمه على تقوية قدراته العقلية والجسمية. إلاّ أن قابلياته الجسمية تغلبت على مؤهلاته العقلية. وجاء الشيطان يوما في هيئة شيخ حكيم ليقنعه بقتل أبيه والتفرد بحكم البلاد. فأخذ ضحاك السلطة من أبيه وبقي على كرسي العرش مدة ألف عام.

ثم عاد الشيطان ليصبح طباخا عند الشاه الذي أراد في أحد الأيام أن يكافئ طباخه الماهر الذي لم يطمح إلاّ في قبلتين يضعهما على كتف الشاه. وما أن حقق رغبه حتى اختفى. فظهرت بعد لحظات على كتفي الشاه حيّتان لم يكن بلمقدور قطعهما من تأله وعودتهما بعد دقائق إلى الوجود والبحث عن غذاء لم يكن غير مخ الشاه. وأخيرا وصل الأطباء إلى طريقة للتخفيف عن آلامه بتغذية الحيتين كل يوم من مخ شابين من شباب المملكة يقودهما رجال الشاه إلى

المطبخ الملكي. وبعد ازدياد عدد الشباب المذبوحين من أجل الشاه توصل وزيران إلى وسيلة لإنقاذ أحد الشابين وخلط مخ الشاب الآخر مع مخ خروف لإطعام الحيتين. وكان الشاب المنقذ يرسل سرا إلى الجبال العالية بعيدا عن أعين رجال الشاه. وازداد عدد الشباب الهاربين الى الجبال مع الزمن. ويقول الفردوسي بأن هؤلاء هم الأكراد الأولون. وقد قتل الشاه فيما بعد على يد الحداد كاوا الذي فقد عددا من أبنائه قربانا لمرض ضحاك. وهناك فكرة شائعة تذهب إلى أن كاوا هو منقذ الأكراد وربما أبوهم الأول. ويعتقد البعض بأن اليوم الذي تمرد فيه على الشاه وقتله صادف يوم الواحد والعشرين من شهر آذار (مارس) قبل ٢٧٠٠ عاما. إلا أن هذا التاريخ يرتبط تاريخيا باجتياح الميديين لمدينة نينوى عاصمة الدولة الآشورية في عام ٦١٢ قبل الميلاد. وقد حدث عبر القرون خلط وربط بين الحادثة التاريخية والأسطورة القديمة، كما يحدث كثيرا عند الشعوب التي لجأت إلى الكتابة في أزمنة متأخرة جدا على زمن الأساطير.

ووصلت حديثا قوة أسطورة نوروز كرمز بالنسبة للوعي السياسي الكردي حدا أقلقت السلطات التركية فأصدرت رسميا قرارا يقضي بأن نوروز كان عيدا يحتفل به الأتراك القدامى ولا ضير في الاحتفال به كل عام. وجاء هذا القرار بعد سنوات من المنع وسقوط عشرات من القتلى بهذه المناسبة.

هل للأصولية جذور عند الأكراد؟

الحياة، ١٩٩٤/٣/١٦

الأحداث الأخيرة في كردستان العراق بين الإسلاميين والاتحاد الوطني الكردستاني أعادت إلى الأذهان من جديد سؤالا قديما حول طبيعة الإسلام والشعور الديني عند الأكراد. فالرحالة الغربيون والمبشرون والمتخصصون فيما بعد حاولوا كثيرا في القرنين السابقين الوصول إلى فكرة حول الموضوع. ولم يكن لديهم في هذا منهجا آخر غير المقارنة مع الشعوب الإسلامية الأخرى، وخاصة التركية والفارسية. وصل اغلبهم إلى الاعتقاد بأن التعصب الديني منعدم عند الأكراد وان في تعاملهم مع الدين مرونة تدفع بالأتراك إلى الحكم عليهم بقساوة. فهناك مثل تركي مشهور يقول : الكردي مسلم إذا قورن بالكافر. ولمحاولة طرح فكرة حول الحركة الإسلامية في كردستان العراق، الأصولية في طروحاتها دون شك، لابد من النظر إلى الخطوط الأساسية للإسلام عند هذا الشعب لتحديد القاعدة الاجتماعية–الدينية التقليدية التي من شأنها أن تدعم هذا الاتجاه الديني والسياسي من جهة والقواعد الأخرى التي قد تعتبرها تهديدا لمصالحها من الجهة الأخرى.

عرف الأكراد الإسلام لأول مرة في نهاية العقد الرابع من القرن الثامن. ولم يمر أكثر من قرنين على ذلك حتى أصبح ولأسباب مختلفة غالبيتهم مسلمين بعد أن كانت لهم أديان أخرى كالزرادشتية والمسيحية. واعتنقوا بعد فترة المذهب الشافعي الذي يعتبر من أكثر المذاهب الدينية محافظة وتمسكا بالسنة. إلاّ أن هذا لم يمنع من ظهور العديد من الفرق الدينية التي لم تلق تفهما أو قبولا لدى السلطات الدينية، كردية كانت أو غير كردية. يمكن أن نذكر من بين هذه الفرق اليزيدية وأهل الحق. لقد لعب الأكراد في التاريخ الإسلامي دورا واضحا في

ثلاثة محاور. ولبعض هذه الأدوار امتدادات حتى يومنا هذا. أكثر هذه المحاور شهرة هو المحور العسكري المتمثل أكثر من غيره في شخصية صلاح الدين الأيوبي، قائد الجيوش الإسلامية في الحروب الصليبية، موحد العالم الإسلامي ومحرر القدس، والذي كان ككل القواد العسكريين، من الشعوب غير العربية آنذاك، يحيط نفسه بالكثير من الجنود والضباط من أبناء لغته. ولم يكن للمكانة التي احتلها صلاح الدين في التاريخ الإسلامي إلاّ أن يوثق العلاقة بين الأكراد والإسلام المتمثل في شرعية الخلافة. وهذا ما حدث فعلا خلال القرون الماضية. فرغم بقائهم ضمن الإمبراطورية الفارسية فإنهم قاوموا وبعنف التشيع الذي فرضه حكامها على السكان بحد السيوف في القرن السادس عشر.

أما المحور الثاني الذي لعب فيه الأكراد دورا لا يمكن التقليل من أهميته فهو المحور العلمي أو الفكري. فقد وضع العلماء الأكراد كل طاقاتهم في خدمة الحضارة الإسلامية–العربية، وخاصة في علوم الدين والتاريخ. فأعمال ابن الأثير وابن خلكان على سبيل المثال لا الحصر لا تزال مصادر لا يستغنى عنها في الدراسات التاريخية حتى يومنا هذا. وكانت الدارسة تتم في المدارس الدينية الكردية باللغة العربية التي كانت لغة الكتابات العلمية والدينية. وكانت الفارسية لغة دراسة الأدب الفارسي والمراسلات. ولم يولي إلاّ القلة القليلة من العلماء الأكراد اهتماما بلغتهم. من هنا نفهم طغيان التفكير الديني على حياتهم حتى القرن التاسع عشر حيث اخذ الاهتمام باللغة الكردية يزداد شيئا فشيئا.

ويتمثل المحور الثالث، وربما الأهم من نواح عديدة تتعلق بالمجتمع الكردي نفسه، في تبني الطرق الصوفية، وبشكل خاص القادرية والنقشبندية اللتين وجدتا في كردستان أرضا خصبة، حيث تلاءمت بنى التنظيم الاجتماعي–السياسي خلال خمسة قرون مع الأسلوب والمنهج القادري. وجاءت النقشبندية في أوائل القرن التاسع عشر لتساير تطور هذه البنى وتملأ فراغا وتستجيب لحاجة لم تعد القادرية تستطيع استقطابها. وقد وصلت شهرة بعض الشيوخ الأكراد، النقشبنديين منهم بشكل خاص، إلى بلدان مثل الصين واندنوسيا والجزائر وتونس. ووصل عدد أتباعهم حدا يتصدرون به كل الطرق الصوفية.

لقد تطورت النقشبندية في كردستان على حساب القادرية وبسرعة أدهشت بها الدارسين. وأدى هذا التطور والانتشار السريع إلى خلق صراع ديني ومن ثم سياسي حاد داخل المجتمع الكردي في أوائل القرن التاسع عشر استمرت نتائجه وآثاره أكثر من قرن. أدى الصراع القادري–النقشبندي إلى ضرورة اتخاذ مواقف لا من قبل علماء الدين فقط، وإنما من قبل السلطات الكردية في الإمارة البابانية، المسرح الأول للصراع، والسلطات العثمانية أيضا والتي تدخلت في الأزمة عن طريق باشا بغداد.

ولو أن الصراع "انتهى" في البداية بانتصار القادرية إلاّ انه رسم والى فترة طويلة موازين القوى وحدود النفوذ داخل المجتمع الكردي. فإلى جانب القوة الرئيسية المتمثلة في العوائل الإقطاعية التي تدير الإمارات الكردية أكدت شرائح أخرى نفسها على الساحة السياسية، وكانت دينية وذات ثلاثة اتجاهات تعيش في نوع من الصراع الخفي. وهي القادرية، النقشبندية وعلماء الدين أو الملالي الذين يلتزمون السنة والشريعة ولا ينتمون إلى أية طريقة صوفية، بل يكنون للشيوخ عداء لا تصل عادة حد المواجهة. وإذا كان نفوذ هؤلاء محدودا بحدود الجوامع التي يديرونها، فان سلطة شيوخ الطريقتين كانت تتجاوز، عن طريق خلفائهم ودراويشهم، حتى حدود سلطة الإمارات الكردية. وكان التنظيم في الطريقتين هرميا والسلطة فيها مركزية. لهذا، حين انتهت سلطة الأمراء الإقطاعيين في أواسط القرن الماضي، أصبح شيوخ الطريقتين مرشحين بلا منازع لقيادة المجتمع الكردي. وهذا ما حدث فعلا. إذ غدت مناطق نفوذ القوتين واضحة. وقامت الغالبية العظمى للحركات الكردية منذ عام ١٨٨٠ تحت قيادة شيخ قادري أو نقشبندي. ولم يكن الشيخ محمود البرزنجي، زعيم أكراد العراق خلال العقود الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، إلا شيخا قادريا. وكان مصطفى البارزاني، أشهر الزعماء الأكراد في العصر الحديث، شيخا من شيوخ الطريقة النقشبندية. ولم تلد الأحزاب السياسية الكردية إلا في أحضان هاتين الطريقتين لتحل محلها فيما بعد في قيادة الحركة الكردية في قالب معاصر.

أما الاتجاه الثالث، "اللاطريقي"، إذا جاز لنا التعبير هكذا، فقد ظل ضعيفا

من الناحية السياسية ودون أية طموحات سياسية، وهذا ما جعل رجال الدين من هذا الاتجاه يعيشون مع معاناة البسطاء من الناس وقريبين منهم. وبانتشار الأفكار السياسية المعاصرة ودخول الأحزاب القومية وغير القومية إلى داخل القرية أو المدينة الكردية، أي بالتحديد، إلى الأرض التي كانت ضمن نفوذهم الروحي، كان عليهم أن يحددوا موقفهم. فمنهم من تأثر كالكثير من الشيوخ بالأفكار القومية، وهم الأكثرية، ومنهم من ساير الوضع الجديد دون مواجهته أو الالتزام بأية حركة سياسية، ومنهم شريحة اختار الصراع، وبشكل خاص مع الأفكار والأحزاب الشيوعية والماركسية. و"الأصولية" الحالية وجدت مؤيديها في هذه الشريحة وفي المدن بالذات. فجاءت الثورة الإيرانية والحركات الأصولية في العالم الإسلامي لتعطيهم زخما وطموحا ولتدفعهم بعد ذلك إلى التنظيم داخل حركة آملة في ملء فراغ آيديولوجي في فترة لم تترك فيها الأحزاب السياسية الكردية فراغا كبيرا. إذ أصبح الفكر والطموح التحرري القوميين المحركين الأساسيين عند أكراد العراق في هذه الظروف الاستثنائية التي يمرون بها.

لذلك تأتي الحركة الإسلامية في كردستان العراق ضعيفة ومتأخرة على زمنها من الناحية الايدولوجية وليس لها من أمل كتنظيم سياسي فعال إلاّ الاستفادة من المتذمرين من الأحزاب الأخرى أو اليائسين من الظروف الاقتصادية. ومستقبلها يتعلق بهذه الظروف من جانب، وبمستقبل الصراع الدائر حالياً بين الغرب وإيران. وعليها أن تتهيأ، في حالة توسيع نفوذها، لمواجهة المحاور الدينية التقليدية الأخرى التي لم تفقد بعد كل أوراقها. ولا أدل على ذلك ضعف الأصولية عند الأكراد من تجربة إخوان المسلمين. إذ حاول هذا التنظيم منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات الدخول إلى المجتمع الكردي. إلاّ انه لم يستطع أن يجمع في كل مدينة عددا يعادل أصابع اليد. وكان أكثرهم من العوائل الدينية القديمة اقتربت من هذه التنظيمات أو تبنت ايديولوجيتها لا أملا في الوصول إلى السلطة ولكن قبل كل شيء محاربة للأفكار الشيوعية. ولا يمكننا أن نجد قرية كردية يفهم سكانها ما يمكن أن يعنيه حزب سياسي إسلامي، ناهيك عن أصولية تسعى إلى الوصول إلى السلطة بقوة السلاح.

اليزيديون بين البقاء والهوية

١٩٩٩

قلما نجد مجموعة دينية أو لغوية في الشرق الإسلامي عانت منذ ظهورها وبدون توقف من جور جيرانها كما عانى الأكراد اليزيديون. فلو استثنينا عهد يزيد بن معاوية حيث تمتعوا خلاله بدعم و عطف الخليفة، لا نرى في تاريخهم إلاّ سلسلة من المجازر إرتكتبها بحقهم الحكومات الكبيرة والصغيرة، أو القوميات المجاورة لهم. فما من قرن يخلو من هذه الحوادث المأساوية التي قَوْلَبت إلى حد بعيد نفسية وشخصية الفرد اليزيدي. فقتله لم يكن يوماً ما بنظر الآخرين في حاجة إلى البحث عن أي تبرير. فصورة هذا الإنسان الملتحي التصقت في الأذهان بمفهوم الشر الأكبر مادام إيمانه ملتصقاً، في أذهان الآخرين أيضا، بعبادة الشيطان، هذه الفكرة الخاطئة التي طغت عبر القرون وبشكل غريب على معلوماتنا المحدودة حول تاريخهم ومذهبهم. فلم يبخل السواح والمؤلفون القدامى منهم والمعاصرون في نعت هذه الطائفة بكل الصفات الذميمة، في منظور الآخرين، وخلق قصص عنهم تكفل الزمن والخيال الخصب إلى رفعها إلى مستوى الأسطورة وقوتها. فدراسة الكتابات الإسلامية أو التبشيرية حولهم تفرض على الباحث جهدا كبيرا للوصول إلى فصل الواقعي من الخيالي، إلى استخراج الأحكام الموضوعية من بين أكداس من الأحكام الذاتية والنابعة من معتقات الكاتب ومفاهيمه الموروثة، لا من ترصده الخالي من الذاتية في النظر إلى الناس والى الأشياء. وقد تكون بعض العبارات التي كتبها عنهم السائح التركي أوليا چلبى خير معبر عما أراد الكتّاب أن ينشروا من تصورات حولهم.

زارهم أوليا چلبى عام ١٦٥٥ في منطقة سنجار الحالية فكتب يقول:

"اليزيديون وسخون وفي رؤوسهم قمل وصراب. أكثرهم قصيروا القامة وليس لهم رقاب واضحة فكأن رؤوسهم خرجت من أكتافهم وأن الأكراد هناك يسمونهم بأهل الشوارب الثمانية، إشارة إلى إن لهم حاجبين وشاربين وشعراً يخرج من أنوفهم وآخر من آذانهم. جلدهم اسمر غامق وأسنانهم كأسنان الخيل... وفي كل بيت يزيدي من خمسة كلاب إلى عشرة. في بادئ الأمر يقدمون الأكل إلى الكلاب ثم يأكلون فضلاتهم..."

قد نختلف اليوم حول القيم التي أطلق السائح أحكامه من خلالها ولكن من العبث أن ندخل في مناقشة حول التأثير السلبي لهذه الصورة على أفكار الناس خلال القرون الماضية بل وحتى في عصرنا هذا. فالصورة أتت لتعمق فكرة سابقة حول الإنسان المحكوم عليه، أو، وهذا في أحسن الأحوال، إنها جاءت لتبرر الحكم. وإذا لم يقع عدد من المبشرين المسيحيين في هكذا أحكام قاسية، ويعود الفضل الأول إليهم في الاهتمام الفكري الذي حضت به المعتقدات والعادات اليزيدية، فإنهم أخطأوا كثيرا في تعريف أصول وجذور هذه المعتقدات. فالكثير منهم رفضوا عبر قرون أن يروا فيها غير أصول مسيحية. بانين نظريتهم على تحليلات سريعة وحوافز دينية دفعت بهم إلى قطع آلاف الأميال بهدف كثلكة الشعوب. فلم يكن باستطاعة المبشر أن يرى في غرابة إسلامية اليزيدي واستقباله الحافل له أصولا أخرى في وقت كانت جهوده لإعادة الآثوريين والكلدان والنسطوريين إلى أحضان الكاثوليكية تلاقي مقاومة عنيفة. ولم يكن من شأن التفاهم والانسجام بين اليزيديين والمسيحيين، كمجموعتين من الدرجة الثانية، إلا أن يزيد من عمق إيمان المبشر بمسيحية اليزيديين.

يعيش اليزيديون بشكل خاص في المناطق الحدودية بين تركيا، العراق وسوريا. وهناك مجموعات كبيرة العدد نسبيا نزحت إلى أطراف مدينة دياربكر في تركيا، مدينة حلب في سوريا أو إلى الجمهوريتين الأرمينية والجيورجية. ويعيش رئيسهم الروحي في قرية شيخان في شمال مدينة الموصل قرب مقبرة الشيخ عادي، شيخهم الأقدس ومؤسس مذهبهم. وتعد مقبرته المزار الأول لهذه الطائفة. وهناك مقابر أخرى لشيوخ من الدرجة الثانية أو الثالثة في مرتبات

القداسة خاصة في قرية بعشيقة شرق شيخان.

من الصعب إعطاء أرقام دقيقة حول عددهم اليوم. ففي ظل غياب إحصائيات رسمية أو موثوقة لا يمكن إلاّ اللجوء إلى تكهنات وفرضيات يصعب طرحها دون حذر. كتب لامان في الثلاثينات من القرن الماضي بأن عددهم يمكن أن يتراوح في أيامنا هذه بين ٦٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ شخص في جميع المناطق التي يتواجدون فيها. ويؤكد على أن عددهم كان قبل نصف قرن ضعف هذا العدد. ولو أن باحثين آخرين لا يتفقون مع لامان في هذا العدد ويرونه أقل بكثير من العدد الحقيقي، الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠، بنظر البعض، إلاّ أن الجميع يتفقون على مسألة التناقص العددي عند اليزيديين عبر التاريخ الحديث والمعاصر بسبب المجازر والضغوط التي تدفع بالبعض منهم، مهما كانت إرادتهم قوية في الحفاظ على هويتهم الذاتية، إلى الانصهار في بوتقة الطوائف والقوميات الأخرى.

عودة إلى من نساهم التاريخ: مسيحيو وادي الرافدين[1]

١٩٩٦

مسيحيو بلاد وادي الرافدين يشعرون، وهم على حق في هذا، بغبن التاريخ بحقهم. فالكلمات والأخبار التي تُنشر وتُسمَع هنا وهناك، والمشاهد والصور التي تعرض في الوقت الحاضر ومنذ سنوات حول الشرق الأوسط، قلما تتعرض لهم وتُعرّف بمأساتهم. بل تتركهم، أو بالأحرى يتركهم أصحاب القرارات والنفوذ السياسي لمصير صَعب بين الجبال القاسية، حيث العلاقات المتشنجة غالبا مع الجار المختلف. أو يُتركون لمصير لا يحسدون عليه في اغلب الأحوال في المدن الكبيرة. هذه المدن التي تدفع بالعديد منهم إلى أعمال يترفع الآخرون عن ممارستها.

أما المحظوظون من مسيحيي بلاد وادي الرافدين ممن يجدون طريقا إلى "النجاة" من الأرض التي أنجبتهم فيتوجهون إلى الغرب، ارض الميعاد بالنسبة لهم. هذا الغرب الذي وصل نظامه الاقتصادي حدا لا يعترف فيه بالدين، أيا كان، كعامل من عوامل الإنتاج، أي دعامة من دعائم وجوده وإستمراريته.

---

(١) هذه المقالة عرض، لا أتذكر إن نشرت أم لا، لكتابين صدرا في باريس حول مسيحيي وادي الرافدين:

Joseph Yacoub, Babylone chrétienne, Géopolitique de l'Église de Mésopotamie, Desclée de Brouwer, Paris, 1996.

(بابل المسيحي، الجغرافية السياسية للكنيسة المسيحية)

Ephrem-Isa Yousif, Mésopotamie, paradis des jours anciens, L'Harmattan, Paris, 1996.

(ميزوبوتاميا، جنة أيام قديمة)

اكتشف العالم مع بداية حرب الخليج الثانية أن في العراق مسيحيين ظهروا وكأن التاريخ قد نساهم منذ زمن بعيد. فعاد بعض الاهتمام بهم يتمخض عن تساؤلات حول أصلهم وثقافتهم وظروفهم الحالية. وكانوا قبل ذاك التأريخ معروفين من قبل المتابعين لقضايا الشرق الأوسط ولا يتعدى عدد المتخصصين في أمورهم عدد أصابع اليد في كل بلد.

من هنا يأتي هذان الكتابان للمساهمة، كل بأسلوبه، وكل من زاوية خاصة في التعريف بمسيحيي العراق وكردستان، عن هؤلاء المسيحيين الذين يتكلمون الآرامية دون غيرهم، لغة المسيح، حتى يومنا هذا. ويتوزعون على جماعات مختلفة، منهم النسطوريون، الكلدانيون، السرياك، السريانيون، اليعقوبيون، الآراميون أو الآثوريون. وتاريخية هذه التسميات ليست واضحة تماما وكلها تسميات يطلقها الآخرون عليهم في الغالب، وقد لا تحصل على موافقتهم. فالنسطوريون (الذين يرون بأنهم من أحفاد شعوب آشور والإمبراطورية الكلدانية والكلدانيين على سبيل المثال) يتسمون بالسورايين والسرياك بالسوريويين.

يهتم كتاب يوسف يعقوب بشكل خاص بالجغرافية السياسية لكنيسة وادي الرافدين، كما يدل على ذلك العنوان الثانوي للكتاب. إذ يحتوي على معلومات كثيرة حول هذا الموضوع. فهو يُعرِّف القارئ الذي لا يعرف إلاّ القليل عن مسيحيي الشرق بالتاريخ الطويل لمسيحيي بلاد مابين النهرين. ومهما تكن الخلافات القائمة حول تأريخ تسمية الاثورية–الكلدانية فان هذا الشعب استطاع وعبر قرون الحفاظ على ما يميّزه عن جيرانه، وذلك بثمن باهظ دون شك. كيف يمكن للإنسان إن يتصور غير ذلك في تلك الظروف القاسية لكل الأقليات؟ قاسية حتى في العلاقة بين الأقليات ذاتها. فعبر ما يقرب من ألف عام استطاع هذا الشعب الإبقاء على هويته الجماعية الدينية واللغوية والعرقية وربطها بالأرض التي يعيش فوقها رغم الهزات والعواصف التي مرّ بها. وكانت الكنيسة خلال هذه الفترة الطويلة العامل الأساسي في ديناميكية الحفاظ على الهوية والاستمرارية بها. وقد وصل العنصر الديني حدا من الأهمية بحيث أصبح

الباطريارك يمثل في نظرهم السلطة الروحية والدنيوية. إلاّ أن مسيحيي بلاد مابين النهرين لم يتوقفوا عند أبواب الدين فقط، بل خرجوا منها ليدخلوا ارض الحياة الدنيا ويساهموا في جوانب مختلفة من النشاطات العلمية والفلسفية والفنية بشكل خاص، إذ احتفظ التاريخ بأسماء مرموقة وبراقة منهم في هذه المضامير في تاريخ العالم الإسلامي. ويحتوي الكتاب على الكثير من المعلومات حول الظروف والنشاطات الثقافية للمسيحيين في العراق خلال السنوات الأخيرة. وربما كان من الممكن تقديم تحليل نقدي أوسع لسياسة السلطات العراقية، خاصة في الظروف التي لم تكن في حاجة إلى استغلال المسيحيين وظروفهم كسلاح سياسي ضد إيران خلال سنوات حربها معها، أو من اجل إعطاء صورة لنفسها أمام الغرب. فتهجير المسيحيين وهدم قراهم وكنائسهم (٢٥ كنيسة في أواخر الثمانينات) بحجة إبعاد الأكراد عن المناطق الحدودية مع إيران، كانت سياسة عدوانية تجاه المسيحيين ومحاولة لتهديم بنيتهم التحتية التي حافظوا عليها خلال قرون. فلم يكن ذلك الهدم إلاّ محاولة إرادية لهدم الذاكرة الجماعية. والمراد منها هو هدم الجماعة ودفعها إلى النزوح إلى مناطق أخرى وبالتالي إلى الانصهار داخل بوتقة النظام وايديولوجته العرقية أو الهجرة الأبدية إلى الخارج.

هناك دليل آخر على هذه السياسة أو هذا الهدف. فقد فرضت السلطات العراقية في عام ١٩٨٩ تعليم القرآن على الطلاب المسيحيين، عكس ما هو عليه منهج التعليم في البلدان الإسلامية منذ زمن بعيد. إلاّ أن مقاومة المسيحيين حالت دون نجاح المشروع. ورغم فشله، فان السلطات العراقية عاودت الكرة مرة أخرى مخالفة بهذا كل القوانين التي أصدرتها بنفسها حول حرية ممارسة الأديان واحترامها بهدف إضفاء طابع العلمانية والانفتاح السياسي على نفسها.

إن سياسة السلطات العراقية تجاه المسيحيين كانت ولا تزال متعلقة بسياساتها الدينية–القومية داخليا، بالأخص تجاه الشيعة والأكراد، من جهة، وبضعفها أو قوتها أمام الغرب، من جهة أخرى. فالمسيحيون في العراق لا

يستطيعون الوصول إلى العديد من وظائف الدولة إلاّ في أندر النوادر من الحالات. وقد يكون الكردي أو الشيعي أكثر حظا من المسيحي وان انتمى الثلاثة إلى الحزب الحاكم وقرؤوا آيات الحمد والثناء للسلطة وركعوا أمام قائدها تعزيزا لصورة ولائهم المطلق.

يقدر يوسف يعقوب عدد المسيحيين في العراق بحوالي ٢٠٠٠٠٠٠ فرد، أي ما يعادل تسعة في المائة من المجموع الكلي للسكان. ومنهم غالبية كلدانية يقدر عددها بما يقرب من ٧٥٠٠٠٠٠ نسمة. ويتوزعون في الأغلب على مدن بغداد والبصرة والموصل والمدن الكردية. ويقدم الكتاب تفاصيل مزودة بأرقام حول مختلف الكنائس، عددها، عدد التابعين لها، عدد قساوستها والأماكن التي تتواجد فيها بل وحتى الخلافات المذهبية القائمة فيما بينها والأسباب التي قادت إلى الانقسامات الكثيرة فيها. ويركز في القسم الثاني من الكتاب على الخصوصيات الدينية لكنيسة بلاد وادي الرافدين (التي تعود إلى النصف الثاني من القرن الأول للميلاد وطقوسها القديمة والحديثة. وكما يذكر المؤلف ذاته فان العداء الذي يكنه المجتمع العراقي تجاه الغرب المسيحي قد يدفع المسيحيون في العراق ثمنه في يوم من الأيام. أوليست السلطة هي التي تربط، في وسائل إعلامها وعملياتها المنظمة لغسل الأدمغة، بين الغرب والمسيحية؟

إن مسألة هجرة المسيحيين إلى الغرب لا تعود فقط إلى نمو التعصب الإسلامي في المجتمع أو المعاملة السيئة التي يعانون منها من قبل جيرانهم، بل هناك عوامل سياسة واجتماعية بحتة للسلطة في خلقها يد فعالة. ويتابع الكتاب أيضا الأحداث في كردستان العراق منذ انسحاب سلطات بغداد منها وخاصة الدور الذي لعبه المسيحيون فيها كأقلية دينية وعرقية وثقافية متمايزة عن الغالبية الكردية أو المسلمة، دون أن يقلل ذلك كثيرا من مكانتهم التي استمرت نوعا ما في كونها هامشية، وبشكل خاص من الناحية السياسية.

ويلاحظ المؤلف بأن صفة "الكردي" للتعبير عن كل ما يتعلق بالمنطقة تراجع تماما أمام صفة "الكردستاني" نسبة إلى الأرض والساكنين فيها باختلاف الانتماءات العرقية. وكانت لهم خمسة مقاعد في البرلمان الكردستاني.

أما كتاب افرام ايشا يوسف فالهدف منه هــو الدفاع عن مسيحيي بلاد مابين النهرين أيضا. إلاّ أن الأسلوب يختلف، فهو أدبي روائي يعتمد على مناداة أو مناجاة الماضي القديم حيث الآثار الباقية تتحدث عن حضارات عريقة.

يحفر الكاتب–الراوي في ذاكرته التي يريدها صورة أو تعبيرا لذاكرة أحفاد بابل وآشور. يحاور هذه الذاكرة فيجدها جريحة، لا تزال تبحث عن الماضي ولم تنس بعد الأحصنة السباقة للميديين العدوانيين الذين يهجمون على بلاد أجداده بلا رحمة قبل ميلاد المسيح بقرون، ليهدموا المدن ويحولوا سكانها إلى عبيد. يرى المؤلف هذا الماضي أيضا عبر مخطوطات حافظ عليها آباؤه خلال قرون وبعضهم لايعرف القراءة والكتابة، دون أن يعرفوا ما في هذه الأوراق من كلمات وآراء. إلاّ أنهم يعرفون ثمنها غاليا، وهذا هو أحد العوامل التي تدفع بالجماعة إلى الاحتفاظ بهويتها، أي بماهيتها. الكتاب سبر ذاتي لبعض أغوار حياة المسيحيين في كردستان العراق وهو أيضا رجوع إلى الماضي ووقوف على أطلالها بكثير من الحنين الذاتي. فالكتاب يعتمد على الذاكرة التي تلتقط بين الحين والآخر فكرة أو صورة، جملة أو حوارا. ويحاور المؤلف في كل ذلك التاريخين الآشوري والبابلي للمناطق التي مرَّ بها فتمرّ اليوم في ذاكرته التي يريدها ذاكرة لشعبه أيضا، إن كان ذلك ممكنا.

تركيا وقضية الأكراد والأرمن

القوميون الأتراك في رسمهم للتاريخ

١٩٩٨

لكل شعب مشاكله مع التاريخ. بعض هذه المشاكل تجد الحلول بمرور الزمن وبعضها تبقى وتتعقد وقد تتحول إلى إشكالية في الأذهان أو ربما تصبح مسألة ومشكلة لا يمكن تداولها وتناولها بهدوء وموضوعية. ومن الصعب ألاّ تترك هذه الحالة آثارا نفسية كبيرة أو صغيرة في تكوين الأفراد وحتى الجماعات، خاصة عند أولئك الذين يملكون حسا رهيفا في ما يخص التاريخ. ومما يزيد الطين بلة هو دخول آيديولوجية ما إلى ميدان الوعي التاريخي لدى الناس، لاسيما إذا وصلت هذه الايديولوجية إلى صدارة السلطة السياسية واستطاعت أن تبقى فيها خلال سنوات طويلة تكفي لتخريج عدد من الأجيال من مختبراتها ومصانعها الفكرية والنفسية. لذا تبقى الآثار السلبية في تكوين الوعي فترة غير قصيرة من حياة الفرد والمجتمع. ومن الصعب إزالتها دون جهود كبيرة ومواجهة قاسية للذات وللمسلَّمات السابقة الراسخة في الأذهان. الأمثلة كثيرة على مثل هذه الايديولوجيات المتسلطة، منها ما انهار مع الزمن تحت أعيننا أو قبل أن نرى العالم نحن، ومنها ما يستمر بعد عقود من ولادتها ووصولها إلى قيادة السلطات والدولة. النموذج التركي الذي بدأ منذ أوائل القرن العشرين مع حركة تركيا الفتاة وتشعب إلى كل نواحي الحياة السياسية والفكرية والنفسية منذ انهيار الدولة العثمانية وتأسيس تركيا الحديثة، هذا النموذج اثبت قدرته على الديمومة أكثر من غيره ولا تزال حيويته موضع حيرة لدى الكثيرين، رغم انه اخذ يواجه مقاومة عنيفة دينية من جانب وقومية من جانب آخر، ولم يعد كما كان قبل عقود مرتع اليقين الأبدي. في بداية هذا القرن واجه القوميون الأتراك مشكلة عويصة فيما يتعلق بتاريخهم القومي. فمن جهة كانت معرفتهم به قليلة

ومن جهة أخرى كان شعور غالبية الأتراك بالانتماء إلى الإسلام يطغى على شعورهم بالانتماء إلى القومية التركية. فكان على القوميين إيجاد هذا التاريخ معرفيا ثم إدخاله في تفكير أبناء شعبهم مع ما في العمليتين من صعوبات. وحسب برنارد لويس، احد أشهر المدافعين عن منجزات القوميين الأتراك، كانت كلمة تركي أو ترك باللغة التركية تعني حتى أوائل هذا القرن التركمان الرحل ثم القرويين الجهلة والسليطين الناطقين باللغة التركية. وكان نعت رجل عثماني من اسطنبول بهذه الكلمة يعد شتيمة. وكان الأتراك يدرسون التاريخ الإسلامي والتاريخ الأوروبي دون تاريخهم. ويتركز موضوع التاريخ الإسلامي على تاريخ العرب بشكل عام. لهذا كان جواب التركي على السؤال حول هويته هو تلك الجملة المشهورة التي سجلها المؤرخون والرحالة مرارا: أنا مسلم والحمد للّه.

ازداد الاهتمام بالتاريخ التركي مع إنشاء الدولة التركية الحديثة حينما قطعت حبلها السري مع الشرق الإسلامي وحولت وجهها صوب الغرب الذي لم يكن ينظر إلى الأتراك آنذاك نظرة ود واحترام. ويعطى مثالا على هذا الاهتمام المؤتمر الأول للتاريخ التركي المنعقد في أنقرة بعد سنوات من انهيار الدولة العثمانية. فلم يكتف مصطفى كمال أتاتورك بإفتتاح المؤتمر فقط، بل حضر جميع جلساته واستمع إلى جميع محاضراته يرافقه في ذلك جل كبار رجالات الدولة. كان هذا الحضور الاستثنائي لقادة سياسيين في مؤتمر علمي تأكيدا على الاهتمام الكبير الذي أولاه القوميون الأتراك بتاريخهم في تلك الفترة الحساسة فاظهر حاجتهم إلى سد الثغور الموجودة فيه. وصلت جهود المؤرخين القوميين الأتراك إلى تأليف كتاب صدر عام ١٩٣٢ إي قبل المؤتمر بفترة قصيرة، وقدم قبل نشره لكمال أتاتورك، الرجل العسكري، الذي أضاف إليه بعض الملاحظات وحذف منه بعض المقاطع. وسمي الكتاب بـ"نظريات التاريخ". وصار فيما بعد الأساس الذي اعتمدت عليه مؤسسات الدولة في مساهماتها العلمية حول التاريخ وصارت ضمن المناهج الدراسية. والكتاب يجعل من تاريخ حضور الأتراك في الشرق أقدم بكثير مما هو معروف ومدروس. ويصور الأتراك كمهاجرين يحملون معهم الحضارة المدنية للشعوب الأصلية المتأخرة والتعيسة

كـالصـينيين والهنود والمصـريين والأوروبيين والـخ. ومن مظاهـر هذه الحـضــارة الراقية والمتقدمة الزراعة وتربية الحيوانات والري والحياة المدينية وكذلك نظام الدولة والكتـابة والأدب ومما جـاء في الكتـاب : "حين وصل الأتراك إلى بلاد الرافدين، كانت ضفتي نهري دجلة والفرات مغطاة بالمستنقعات، فالأتراك هم الذين بنوا حضارة لامعة بتطوير الري عبر القنوات الصغيرة. وكانوا قد جلبوا معهم هذه التقنيات من الوطن الأم. أما الأتراك الذين وصلوا إلى مصر فإنهم سكنوا وعـمـروا دلتـا نهـر النيل الخـاليـة من السكان. ولم يكن سكان مـصـر الأصليون قد وصلوا إلى عصر الحجر. وبعد مجيء الأتراك، نلاحظ بأن الحياة في مـصـر تصل وبقـفـزة واحـدة إلى حـضـارة الحـديد... إن الأتراك علـّمـوا الأوروبيين الزراعـة وتربيـة الحيـوانات الوحشـيـة وصناعة الفـخار. فـالفـاتحـون الأتراك الذين كانوا متـقـدمين كـثـيرا على الأوروبيين في مـجـال الفكر والفنون والمعارف، أخرجوهم من عصر الكهوف ووضعوهم على طريق الحضارة".

ومن العقد التي كان يجب على القوميين الأتراك حلها هو تاريخ وجود الأتراك في الأناضـول. فـالمعروف هو أن الأتراك لم يصلوا إلى هذه المنطقة قبل القـرن الحـادي عـشر، بل كـان الأرمن واليـونانيـون هـم الذين يسكنون فيـهـا من قـبل. فالتاريخ اللاحق والسابق لذاك القرن لا يقول عكس هذا. واللغات القديمة التي اكتشفت في هذه المنطقة كانت هندية–أوروبية لا تمت التركية إليها بصلة عضوية لا من بعيد ولا من قريب. لذا كانت العقدة كبيرة خاصة وان القوميين الأتراك كـانوا ولا يزالون يعـتـبـرون الأناضـول الرحم الذي أنجب حضـارتهم المعـاصـرة وشـعـبـهـم كمـا هو عليـه الآن ومنذ أن ترك آسـيـا الوسطى. وكـان اليـونانيـون والأرمن ولازالوا ينادون بحـقـهـم على هذه المنطقـة. وكـانت تركـيـا تواجـه في العشرينات والثلاثينات منافسة اذربايجان السوفييتية بدعم من ستالين لقيادة الشعـوب التركيـة سياسـيـا وثقافيـا. أمام هذه التـحديات والصعـوبات اصدر القوميون الأتراك في عام ١٩٣٧ نظرية اللغة–الشمس لتثبت أن اللغة التركية هي أم جميع اللغات في العالم. وما كان عليهم إلا أن يضعوا جميع إمكانيات الدولة تحت تصرف اللغويين والمؤرخين والانثروبولوجيين للعثور على الأدلة الدامغة التي تؤيد هذه النظرية وتدخلها في أدمغة من يريد أو من لا يريد الإيمان بها. فالدولة

ومؤسساتها، خاصة التعليم، هي التي تكفّلت بذلك.

ليس من الصعب أن يجد كل منا عند شعبه نظريات مشابهة لنظريات التاريخ ونظرية اللغة–الشمس، تنشر هنا وهناك، ويتحمس لها هذا ويضحك منها ذاك. إلاّ أنها نادرا ما وصلت إلى ما وصلت إليه في تركيا من مكانة في سياسة الدولة ومؤسساتها الرسمية، ينهض له علماء ومفكرون، مؤرخون ولغويون مدافعين عنه في كتابات لازالت موجودة في المكتبات وان اضطرت الدولة إلى التراجع عن بعض تلك النظريات فيما بعد.

إن مثل هذه النظريات تدل بشكل عام على عقدة شعور بالنقص وربما بالضعف عند المنادين بها. وتعبر أيضا عن ذاتية تعجز عن النظر إلى الأشياء كما هي بل تراها كما تريد لها أن تكون. والشعب التركي كغيره من الشعوب اهتم بحاضره وواقعه، خاصة عند خروجه من جحيم الحرب العالمية الأولى، ولم يكن التاريخ يشكل موضوع اهتمامه الأول، كما كان الحال عند قومييه آنذاك. فهؤلاء كانوا بحاجة إلى أن يعيدوا إليه شيئا من اعتزازه وكرامته بعد أن قاده سلاطينه القوميون إلى ذلة الهزيمة. وإذا نجح القوميون في إنشاء تركيا الحديثة على شلة الإمبراطورية العثمانية، فإنهم بالغوا في تعظيم قوميتهم، ظنا منهم أنها الطريقة الوحيدة لإنشاء الدولة–القومية وإبعاد شعبهم عن الإسلام. فحتى يومنا هذا نجد في مداخل مدن وقرى تركيا تلك الكلمة المشهورة لأتاتورك : "سعيد هو من يقول لنفسه تركي".

هكذا جعل القوميون الأتراك من نظرياتهم التاريخية واللغوية أداة لغسل أدمغة الشعب التركي. فجاوز الغسل حدود المعقول والمنطق ووصلت الثقة بالذات والافتخار بها حدا يصعب موازنتها مع الواقع. وهذا هو ما يشكل اليوم أساس أزمة فكرية ونفسية يعيشها الكثير من المتنورين الأتراك في انفراد. تلك الأزمة التي اخذ البعض منهم يرسمها في الكتابات الأدبية، ملفوفة بالرموز تارة ومنقولة إلى مكان وزمان مختلفين تارة أخرى.

الكمالية بصفتها آفة العلمانية التركية

الحياة، ١٩٩٧/٧/١

حملت العلمانية التركية منذ بداياتها بذور مرض التوتاليتارية، هذا المرض الذي أودى بحياة الكثير من الأنظمة العلمانية الأخرى، على الأقل كنظام سياسي، في العالم خلال قرننا العشرين. وربما هذا هو ما ينتظر العلمانية الكمالية، إن لم تلبس أزياء أخرى، مهما كانت عضلات عسكرها قوة. فلم يكن النظام الذي أنشأه مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ إلاّ نظاما ذا طبيعة دكتاتورية. إذ فرض الإصلاحات التي تبناها فرضا قاسيا من الأعلى على المواطنين. ولما كان نظامه نظاما يعتمد الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري، فان التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في المجتمع التركي لم يكن لها أي منفذ أو وسيلة للتعبير عن معارضتها، ناهيك من مواقفها أو آرائها. فكانت المقاومة خلال ربع قرن مقاومة سرية في أكثر المناطق وسلبية في طريقتها.

إذا كانت العلمانية قد دخلت اليوم حقا في تكوين جزء مهم من المجتمع التركي ولم يعد ممكنا بالنسبة له التخلي عمّا أصبح عنصرا من تراثه الفردي والجماعي، النفسي والفكري، فان ما أرادته الكمالية من قلع جذور الدين الذي كوّن الأتراك وأوْصَلَهم إلى ما وصلوا إليه في التاريخ لم يكن ممكنا. هذا ما يمكن اختصاره عبر الوضع التركي الحالي. فالكمالية أرادت أن تضع نموذجا أوروبيا محل تراث عاش فيه الأتراك ما يقرب من ثمانية قرون. ومع أن وسائلها كانت أكثر مركزية ومركّزة من وسائل الإسلام، إلاّ أن زمنها كانت اقل بكثير من زمن الإسلام للانتشار. والإسلاميون من جانبهم يحلمون بإزالة منهج في الحياة والتفكير عمره أكثر من سبعين عاما حيث هناك أجيال كاملة لم تعرف في

حياتها إلا العلمانية التركية بكل أبعادها. فالخيار بين الاتجاهين التركيين، العلمانية–الكمالية من جهة والإسلامية من جهة أخرى، هو أما المواجهة أو التعايش السلمي نوعاما. أما مسألة قضاء احدهما على الآخر، كما حدث في عام ١٩٢٤ حين أعلنت الحكومة التركية نهاية الخلافة الإسلامية، فان الأحداث الأخيرة في تركيا تشير إلى نفيها. فالإسلامي العثماني عائد في حله التركي ولكن الديمقراطية، الآتية لا محال في هذا البلد، لا تنسجم كثيرا مع مثل ذاك الاتجاه الكمالي الشمولي المرتكز على نفي الآخر وإبعاده عن مراكز السلطة. كان أتاتورك رجلا قوميا إلى ابعد الحدود، لا يثق بالإسلام على الإطلاق، عمل كل ما في وسعه لبناء دولة علمانية، عصرية وغربية. واختار أنقرة التي كانت مدينة صغيرة عاصمة لدولته الجديدة بدل اسطنبول، عاصمة الدولة العثمانية، فرض على تركيا انفصال الدين عن الدولة وألغى المدارس القرآنية والمحاكم الدينية والطرق الصوفية وأغلق التكايا والكثير من المزارات. وفي عام ١٩٢٤ ألغى وزارة الشؤون الدينية ومديرية الأوقاف العامة ليشكل بدلها مديريات بسيطة تهتم بالمسائل الدينية وتعمل تحت مراقبة الدولة المباشرة أو سيطرتها. وتبنى قوانين تحرير المرأة والقانون المدني السويسري الذي أدى إلى تحريم تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني في المحاكم بدل الاكتفاء بالزواج عند أئمة الدين والملالي. وغيُر هذا القانون نظام الميراث أيضا بما لا يلائم مصالح الرجال كما كانت عليه الحال فيما مضى. واستعمل المفكرة الغربية ولم يعد استعمال المفكرة الإسلامية مسموحا إلاّ في المحافل الدينية فقط. ومنع استعمال الحجاب والعباءة التركية. وتبنى النظام الغربي للأوزان والقياسات وفرض الأحرف اللاتينية بدل الأحرف العربية وفرض ارتداء الملابس الغربية بدل الملابس التقليدية (الشبقة والكاسيت بدل الطربوش. وبرر كمال أتاتورك منع استعمال الطربوش بحجة انه شعار التعصب ورمز الحقد على التقدم والرقي والحضارة. ولم يعد هناك حضور يذكر للدين في دستور الجمهورية التركية. وفي عام ١٩٢٥ تم إلغاء الدروس الدينية من جميع المدارس الحكومية وفي جميع مراحل الدراسة. وجعل مصطفى كمال من اختيار الاسم العائلي إلزاميا حتى اخذ هو

بنفسه اسم أتاتورك، أي أبو الأتراك. وكان أكثر التغييرات تأثيرا هو ترك الحروف العربية وتبني الأحرف اللاتينية. ورغم أن الأخيرة كانت أسهل بكثير من الأحرف العربية المستعملة للتركية إلا أن هذا القرار كان يعني تجميد ما كتب بتلك الأحرف خلال قرون عديدة من الكتابات الأدبية والعلمية والدينية والحكم بالانفصال مع جانب كبير من التراث الثقافي والحضاري للأتراك. لقد جعل أتاتورك من تركيا عبر عدد من الإصلاحات والقوانين والمعاهدات دولة مستقرة وسائرة على طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

لقد غيّر كمال أتاتورك تركيا من الأمة الإسلامية إلى القومية التركية وشكل دولة برلمانية وحكومة مسؤولة وغيّر العلاقة بين الدين والثقافة والمجتمع المدني. وأدى منهجه إلى تكوين كوادر سياسية وطبقات اجتماعية جديدة. ومع أن عددا من الحكومات السابقة للجمهورية خطت بعض الخطوات نحو علمنة وعصرنة الدولة التركية وحصلت على تأييد كبير في الداخل وفي الخارج، في الغرب بشكل خاص، إلا أن علمانية تركيا الحديثة ارتبطت باسم كمال أتاتورك. وكانت تلك الإجراءات تهدف أيضا إلى منع تجديد الكوادر الدينية والى ضرب القوى التقليدية التي كانت تقف ضد الخطوات التقدمية للجمهورية الفتية. في حين من الواضع أن للإسلام عند الأتراك طابعه الخاص. إذ ليسوا أكثر تطرفا من الشعوب الأخرى، رغم أن السياسيين العثمانيين استطاعوا في الماضي إثارة العصبية الدينية لديهم لخدمة إغراضهم السياسية. فالأتراك لم يُجْبَروا على اعتناق الإسلام كما كانت الحالة مع العديد من الشعوب الأخرى، وإسلامهم، كما يرى الكثير من المتخصصين، يخلو من الإكراه والقسر أو الإخضاع.

المجتمع التركي مجتمع متعدد الهويات كما كانت الدولة العثمانية متعددة القوميات والأديان. ولكي تستمر تركيا فان عليها أن تنظر إلى سابقتها العثمانية تلك بعد انقطاع دام سبعين عاما. والعلمانية تبدو مرتبطة بالديمقراطية في كل مكان. وعلى أي حال فإنها تنجح وتنمو حيث توجد الديمقراطية والتعددية. وتركيا محكومة بالتعايش مع تعددية شعوبها وايديولوجياتها، خاصة وأنها لازالت تطرق أبواب أوروبا. فليس من الممكن أن تستمر الدولة التركية في النظر

إلى الغرب وتدّعي الاقتداء به وتمنع على جزء كبير من مواطنيها ديمقراطية الغرب وحرية التفكير والنشاط المتوفرة فيه. فهؤلاء، أو على الأقل جزء منهم، يواكبون الحريات الفكرية في الغرب ولابد من أن يؤثر فيهم كل ما يتابعون ويشاهدون. ولن تستطيع الايديولوجية الكمالية أن تستمر كثيرا في اللعب بأوراقها القديمة كالإدعاء بأن الخطر يداهم الأمة التركية من الجيران الروس والأرمن والإيرانيين والأكراد والعرب واليونانيين والبلغار بل وحتى من أوروبا ذاتها، وبأن تركيا، الدولة التركية الوحيدة في العالم، معرضة لخطر الزوال، إلى آخر ذلك من الحجج الوهمية التي استطاع الكماليون عن طريقها خلال فترة طويلة من إدامة البارانويا بهدف إطالة الانفراد بالحكم.

تركيا في استعراض عضلات قديمة ضد أكراد العراق

الحياة، ٢٠٠٢/٩/١

بدأت تركيا مرة أخرى بالعزف على اسطوانتها القديمة فيما يخص مدينتي الموصل وكركوك في شمال العراق والغنيتين بذهبهما الأسود. ولا جديد في ادعائها من أنهما تعودان إليها، لا في الحجج ولا في التوقيت. ولا يعرف غير موظفي وزارات الخارجية في المنطقة عدد المرات التي عاد فيها هذه الاسطوانة إلى العزف منذ انهيار السلطنة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية. ولكن المعروف هو عودتها كلما تأزمت العلاقات بين تركيا والعراق بشكل خاص أو العالم العربي بشكل عام.

وأخذ الأمر طابعا أكثر جدية منذ حرب الخليج الثانية ودخول الجيش التركي بين فترة وأخرى إلى الأراضي العراقية بحجة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. فكلما اقترب النظام العراقي من الانهيار أو خطى الأكراد خطوة إلى الأمام في الحصول على بعض حقوقهم وتوسيع نفوذهم السياسي في هذا البلد عادت الاسطوانة التركية إلى إسماع نغمتها القديمة. فلا الوضع والمصير المأساويين لتركمان العراق ولا الحاجة الاقتصادية التركية لمثل نفط شمال العراق مما يدفع بهذه الدولة إلى تجاوز الحدود المسموحة لها في المحافل والسياسة الدولية، بالأخص من قبل الولايات المتحدة وبدرجة أقل تأثيرا من قبل الدول الأوروبية.

فتركيا تسير منذ اندحار العراق في حرب الخليج الثانية في اتجاهين مع جارتها الجنوبية.

الأول هو العمل من أجل إعادة سيطرة نظام بغداد على المنطقة الكردية التي

خـرجت من نفـوذها بهـدف قطع الطريق على الأكـراد من الحـصـول على أي اعتراف رسمي بحقوقهم أو التمهيد لتشكيل كيان خاص بهم من شأنه أن يؤثر في وضع أكراد تركيا ذاتها. وبعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على هذه السياسة يمكننا اليوم تلمس فشلها على الأقل حتى الآن. فما زالت المنطقة خارجة عن سلطة بغداد وسياسة الأمر الواقع يفرض كل يوم عاملا جديدا من العوامل التي تقوي مطالب الأكراد في الوصول إلى أهدافهم وحقوقهم، رغم أن الحرب يضع بعض الغموض على ما سوف يحدث في المستقبل.

أما الاتجاه الثاني الذي اعتمدته تركيا في سياستها تجاه المنطقة الكردية في شمال العراق فكان يعتمد على بسط نفوذها فيها بغية مواجهة النفوذ الإيراني من جهة والحيلولة دون ازدياد قوة السلطات الكردية الوليدة من جهة ثانية وكذلك الإيقاع بين فترة وأخرى بمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين وجدوا ملاذا فيها.

لقد فشلت تركيا تماما في مواجهة وتقليص النفوذ الإيراني في جزء من المنطقة الكردية. وهذا ما يعترف به السياسيون الأتراك بشكل أو بآخر في تصريحاتهم ومواقفهم. ويأتي أحد دوافعهم في معارضة ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة من إدراكهم بأن إيران هي التي ستكون اكثر منها. فعلى العكس منها استطاعت إيران أن تتمسك بعلاقتها القوية مع المعارضة العراقية خاصة الشيعية منها والكردية. في حين لم تستطع تركيا أن تستمر في علاقاتها الجيدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على المناطق المحاذية لها ودخلت في أزمات قوية معها ولم تستطع أن تفرض على الأمريكان قبول حلفائها التركمان كقوة مؤثرة في عراق ما بعد صدام حسين. وكأن تركيا اليوم أصبحت دون حليف فاعل في العراق. فمجيء أمريكا إلى العراق لن يضعف إيران كدولة بقدر ما يضعفه كنظام إسلامي.

ولم تتمكن تركيا من تقويض نفوذ السلطات الكردية التي أخذت في الآونة الأخيرة تعبر بشكل علني عن تذمرها من السياسة التركية وعزمها على المقاومة في حالة دخول القوات التركية عميقا في كردستان العراق. والمظاهرات المعادية

لتركيا في الأيام الأخيرة والتي وصل بعضها إلى إحراق العلم التركي أمور جديدة في العلاقات الكردية العراقية مع تركيا ولها دلائل كثيرة.

فتركيا التي كانت بعد حرب الخليج تدير الملف الكردي العراقي تبدو اليوم وكأنها فشلت في إدارة هذا الملف أو بالأحرى تم سحب هذا الملف منه ليصبح مباشرة في يد الولايات المتحدة. وكانت نقطة التحول هذا قد بدأت مع اعتقال عبدالله اوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني وانتهاء الحركة الكردية المسلحة في تركيا. منذ ذلك الحين أخذت الاجتياحات العسكرية التركية لكردستان العراق تقل عددا والضغوط على سكانها وسلطاتها تزداد، ربما كتعبير عن امتعاض في تقليص دور تركيا المباشر على هذه المنطقة.

وإذا استطاعت تركيا القضاء على تمرد حزب العمال وإضعاف دوره في المناطق الكردية في العراق فإنها لم تضعف من قوة المطالب الكردية السياسية والثقافية في تركيا. إذ اضطرت في السنوات الأخيرة إلى القبول ببعضها على الأقل من الناحية الرسمية رغم أن الجوانب التطبيقية ما زالت بعيدة المنال ورغم تصميمها على إغلاق كل باب تنفتح برأيها كثيرا عليهم.

التهديدات بإرسال جنودها لإحتلال ولاية الموصل وكركوك قد لا تكون بالضرورة معبرة عن خطط سوف ينفذها الجيش التركي. فتشكيل كيان كردي مستقل في شمال العراق لا يحضى بتأييد الولايات المتحدة، اللاعبة الأساسية في مصير العراق. ولكن أن يكون للأكراد دور مهم في عراق الغد، هذا ما لا شك فيه. وقد يكون حجم هذا الدور بحجم مشاركتهم الفعلية في التغيير. فتركيا تخاف من حجم هذه المشاركة لذلك تسعى من الآن في الضغط على الأكراد لتقليص مشاركتهم وربما إشغالهم في ساعة الصفر بأمل تحجيم دورهم غدا. ولكنها تحتاج في ذلك إلى ضوء أخضر أمريكي. ولا دليل حتى الآن على أن هذا الضوء قد وصل من واشنطن.

تركيا المفزوعة
من كلمة "كردستان" تواجه فيضان اللغة الكردية

الحياة، ٢٠٠٢/٢/١

منذ سنوات يردد العديد من السياسيين والمتخصصين في شؤون الشرق بأن تركيا تتسابق مع عقرب الساعة فيما يخص مشكلتها الكردية. بدأ ترويج هذه الفكرة في أوائل الثمانينات، أي قبل أن يحتل العراق جارتها الكويت وقبل أن تصبح معاناة أكراد العراق في عام ١٩٩١ مسألة دولية تفرض إيجاد حل مناسب لها. فولدت منطقة الأمان في شمال هذا البلد. وإذا بها تقض مضجع قادة تركيا أكثر من أية مشكلة اقتصادية او سياسية او عسكرية تواجهها منذ عقود، خاصة وأنها تحضى بتعاطف دولي وحماية أمريكية وبريطانية بعد أن انسحبت فرنسا عن دورها الأولي في الحماية.

ظلت كلمة كردستان خلال سبعين عاما من عمر الدولة التركية على رأس قائمة الكلمات والمصطلحات الممنوعة. كانت كلمات "الشرق" و"شرق تركيا" و"شرق الأناضول" ترد في الكتابات والخطب الرسمية وغير الرسمية لتعبر عن المنطقة التي أزداد استعمال تسميتها القديمة في السنوات الأخيرة كـ"كردستان تركيا". ومع أن كلمة "الأكراد" كانت محرمة أيضا على الألسنة إلا أنها كانت ترد هنا وهناك دون أن يسبب كفكر عقوبة تذكر لمرتكبيه. إلا أن كلمة "كردستان" كانت قد وصلت إلى حد التحريم الذاتي لا عند الأتراك فقط وإنما عند البعض من أكراد تركيا أنفسهم.

الآن، وقد بدأ مفهوم التحريم ينهار في العالم يوما بعد يوم، تجد تركيا نفسها

وبأعلى المستويات مضطرة إلى استعمال هذه الكلمة. وعاد معروفا أن كلمة كردستان لا تشكل هذا الخطر الرهيب كما تدّعيه تركيا. فهناك ولاية كبيرة في إيران تحمل منذ قرون هذا الاسم وثمة طيارة رسمية تسمى باسم هذه الولاية. من كان يتصور قبل سنوات حديثا تلفزيونيا لرئيس أركان الجيش التركي يذكر فيها بأن "تركيا لا تقبل بتشكيل دولة كردية في شمال العراق وإذا فرضنا بأنها ترضى بمثل هذه الفكرة فإن الروس والإيرانيين والعرب لن يقبلوا بها"؟ وكأن عقرب الساعة نال أو يكاد سباق المسافات الطويلة مع العسكر والسياسيين الأتراك.

المشكلة المعقدة التي تواجهه تركيا الآن وسوف تواجهها بقوة في السنوات القادمة هي مسألة اللغة الكردية. فالصراع ضد حركة مسلحة تقوم به الأسلحة وينفذها رجال مدربون لمثل هذه الحالات وهدفهم هو القضاء على رجال الحركة وقواعدهم عبر وسائل وطرق عسكرية معروفة لدى الجيوش. ومعظم التجارب المعاصرة انتهت بانتصار الجيوش وهزيمة الحركات من الناحية العسكرية.

ولكن الصراع ضد اللغة أصعب بكثير وغالبية تجارب محاربة اللغات في الأزمنة المعاصرة لم تصل إلى أهدافها المرجوة إلا نسبيا. وأولها التجربة التركية التي بدأت منذ عام ١٩٢٥ وانتهت بشكل من الأشكال بعد حرب الخليج الثانية.

كانت لغة أكراد تركيا غنيّة جدا في القرون التي سبقت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية على المنطقة في أواسط القرن التاسع عشر. كتب الشعراء بها أولى النصوص والروائع الأدبية. ولكن تركيا الحديثة استطاعت خلال العقود السبعة من القرن أن تجعل منها لغة فقيرة وكأنها من بقايا لغة تسير نحو الموت وتفتقد الحيوية التي تدفع بها إلى التجدد والتجديد. ولكن تركيا فشلت في القضاء عليها. فما أن وجد الأكراد الفرصة متاحة أمامهم حتى عادوا إلى الكتابة بلغتهم وبنطاق واسع ولأسباب متعددة منها كون ما هو ممنوع مرغوب ولكونهم لم ينسوا لغتهم بل كان الذين يعيشون في المناطق الكردية لا يزالون يتكلمون بها. فما كان محرما بالأمس صار ممكنا اليوم أو غدا. هكذا أصبحت اللغة الكردية أرضية خصيبة تقوم عليها الأيديولوجية القومية.

فازدادت الكتابة باللغة الكردية إلى درجة كبيرة لا يمكن تقييمها بشكل دقيق دون التفكير بالكبت الذي عانى منه الأكراد في تركيا من نفي لهويتهم وثقافتهم. فأصحاب الأقلام عاشوا إضافة إلى التجربة التي ورثوها تجربة عقدين من الحرب لا يمكن للقراء الأتراك أن يستوعبوها بسهولة. خاصة وان كل انفتاح نحو هذه التجربة يعني مواجهة الادعاءات الخاطئة عمدا للدولة ووسائلها خلال سبعين عاما، وهذه عملية نفسية وفكرية صعبة في حد ذاتها، ناهيك عما تفرضه من تغيير في النظر إلى المستقبل.

ومما يحث على الكتابة باللغة الكردية في تركيا هو أن الكاتب يرتدي بسرعة كبيرة سلالم الاعتراف الفردي والأهمية والشهرة. ولم يعد الوقوف بوجه هذا التيار مستساغا دوليا، وبشكل خاص أوروبيا، حيث ترغب تركيا في الانضمام إليها.

هناك ثلاثة فضائيات كردية في الوقت الحاضر وتبدو الرابعة على طريق سيرها إلى الوجود. يستطيع الناس التقاطها أينما كانوا. فهي تدخل اللغة والثقافة الكرديتين إلى البيوت الكردية على مرأى ومسمع السلطات التركية. فالمسألة الثقافية الكردية في تركيا تتجاوز كل يوم حدود ما يمكن تحريمه. فلا اعتقال عشرات المطالبين بتدريس الكردية ولا بنود الدستور التي تسمح من جانب وتمنع من جانب آخر تستطيع أن تمنع لغة من الانعتاق خاصة بعدما اعترفت الدولة بخطأ نظريتها في عدم وجود ناطقيها على أرضها. فلإعتراف الدولة بأكاذيبها ثمن. وهذا الثمن هو في كل مكان وزمان اتساع حقوق المواطنين في المعرفة وفي التحرك.

الاحتلال التركي لن ينهي القضية الكردية

الحياة، ١٩٩٥/٤/٤

ما يحلم به الكماليون الأتراك، العسكريون منهم والمدنيون، هو عودة الأمور إلى مجراها قبل احتلال الكويت من قبل العراق، وفي أحسن الحالات إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. فالوضع آنذاك كانت بشكل عام في صالحهم: الدولة التركية غدت عامل استقرار في شرق أوسط أزالت الثورة الخمينية في إيران جزءاً آخر من استقراره. ولم تكن مشاكل تركيا الداخلية، الكردية منها بشكل خاص، من الأمور التي تهدد كثيرا المؤسسة العسكرية. فالتمرد الكردي وإضفاء الطابع الإرهابي عليه كانت مناسبة مهمة لها للعودة إلى دفة الحكم بعد أن أخذت الديمقراطية تسحب منها شيئا فشيئا ما توارثته من سلطة ونفوذ منذ إنشاء الدولة التركية الحديثة. فالمؤسسة العسكرية كانت تعتقد أنها تستطيع الاستفادة من الدعم المادي والعسكري الغربيين، للقضاء على التمرد الكردي بإخلاء شرق تركيا من سكانها وأخيرا إضعاف السياسيين الذين شاركوا في تهميشها. أما الحركة القومية الكردية في كردستان العراق فإنها كانت في اضعف الفترات التي تمر بها. ولم تكن الحركة الكردية في إيران بأحسن منها حالا. غير أن هذا الحلم يبدو اليوم وهما أكثر منه فكرة تتقبّل التحقيق.

بهذا الاحتلال الثاني من حيث القوة العسكرية المشارِكة في تنفيذها ونية البقاء المعلنة وغير المعلنة في كردستان العراق، بعد احتلال جزء من القبرص في عام ١٩٧٤، تفقد تركيا الكثير من ورقة دولة الاستقرار في المنطقة. فحين تحتاج دولة إلى اجتياح أراضي دولة أخرى وبمثل هذا العمق، بحجة ضمان استقرارها الداخلي، من الصعب عليها أن تقنع الرأي العام الدولي والمؤسسات

الاقتصادية خاصة بأنها دولة مستقرة يمكن الاعتماد عليها واستثمار رؤوس الأموال فيها. ناهيك عن كون تركيا تعتبر من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية واحدة من الدول المدرَجة في المرتبة الأولى في لوحة الدول المعرضة للأخطار، بنفس مستوى هنغاريا والأرجنتين وبرازيل واندونيسيا وتايلاند. وما يعقد الأمور أن الاجتياح وقع بعد أيام فقط من الاضطرابات بين السنة والعلويين التي اجتاحت اسطنبول وراح ضحيتها ما يقرب من ثلاثين قتيلا ومئات الجرحى، وخسرت تركيا من جرائها حوالي عشرين مليون دولار. فدفعت هذه الاضطرابات بطبيعة الحال إلى التفكير بأن الاجتياح التركي لكردستان العراق ليس إلا هروبا إلى الأمام وتصديرا لأزمات داخلية تعجز السلطات الحالية عن إيجاد حلول جذرية لها. والأدهى من ذلك هو أن الاتفاق الجمركي، الرمزي حتى هذه اللحظة، مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والذي جاء بعد ثلاثين عاما من الانتظار لم يتجاوز عمره أسبوعين بعدُ. فليس في كل هذا ما يُطَمْئِن رؤوس الأموال التي ستزداد قلقاً إذا ما استمر الاحتلال فترة طويلة ولم يؤدي على الأقل إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، هذا الهدف الأساسي من وراء الاجتياح. ولا يمكن التقليل من أهمية القلق الذي يثيره هذا الاجتياح في نفوس العرب، مهما كان موقف الحكومات العربية من الوضع الكردي في العراق ومهما كان الصمت مثيراً للانتباه ومعبراً عن حالة وموقف. فتركيا تعطي نفسها صورة دولة لا تأبه بالقوانين والأعراف الدولية وإنما تتبع منطق القوة. ولم تنس طموحاتها قديمة في ولايتي الموصل وكركوك الغنيتين بالبترول. ولم تغير موقفها التاريخي حتى اليوم من قمع الإمبراطورية العثمانية للحركات التحررية العربية، وعلاقاتها مع إسرائيل تبعث على الشك في نياتها تجاه العالم العربي.

ويأمل حكام تركيا إنهاء تجربة أكراد العراق بالصورة التي تخدم مصالحهم لا مصالح الأكراد. وهذا ما يزداد وضوحا منذ بدأ الاجتياح. فأكثر ما يخافه الأتراك من القضية الكردية هو اعتراف دولي. وقد يؤدي برأيهم استمرار الوضع الكردي في العراق إلى فرض الأمر الواقع. إن تركيا تشك بنوايا الغرب

تجاه الأكراد. ولن يؤدي استمرار هذا الوضع القائم في كردستان العراق إلاّ إلى تدهور الوضع في تركيا حيث عدد أكرادها يزيد على ضعفي عدد أكراد العراق. فمن الطبيعي أن يروا في كردستان العراق نموذجا لما يأملون تحقيقه. وقد يكون هدفه من إقامة منطقة عازلة في شمال العراق، على غرار ما فعلته إسرائيل في لبنان، صعبة التحقيق. فالمساحة الواسعة التي يحتاج الجيش التركي إلى السيطرة عليها، إن كانت في شمال العراق أو جنوب–شرق تركيا تتطلب عددا هائلا من العساكر، وتفرض تكاليف مادية ليست في مقدرة الدولة التركية أن تضمنها لفترة طويلة، خاصة وان عدد رجال الأعمال الذين اخذوا يدركون الأضرار التي تلحقها الحرب بإقتصادهم يزداد يوما بعد يوم في تركيا. وصاروا ينقدون أكثر فأكثر سياسة الجيش في شرق البلاد. والدعم السياسي الذي تلقاه الاجتياح لكردستان العراق يشبه الورقة الأخيرة التي يقدمها رجال الأعمال والمصانع للجيش التركي.

قد تصل تركيا إلى هدفها في إنهاء الوضع الكردي الحالي وفرض العد التنازلي للحصار الاقتصادي على العراق. إلا أنها ستفشل من دون أي شك في إعادة الحركة إلى ما كانت عليه. فالدولة الاتاتوركية نفت خلال سبعين عاما الوجود الكردي وسمتهم "أتراك الجبال" وسخّرت كل طاقاتها لصهرهم والقضاء على ثقافتهم ولغتهم. إلاّ أنها فشلت في استئصال الشعور القومي عند هذا الشعب. فالحركات المسلحة الكردية استمرت على طول هذه الفترة. والحركة الحالية هي الثامنة والعشرون من نوعها، وأنها تستمر منذ أكثر من عشر سنوات في حين لم يزد عمر أطول الحركات السابقة عن عام واحد. واستطاعت هذه الحركة رغم كل عيوبها وممارساتها الخاطئة من أن تكسر الخوف العام في نفوس الأكراد من الدولة التركية وأجهزتها القمعية. وتتميز كذلك ببعد داخلي وخارجي لم تحظ به السابقات. فعلى النطاق الداخلي فإنها لا تنحصر بمنطقة معينة أو مجموعات طائفية وعشائرية محددة، بل تشمل كل المناطق الكردية وغالبية أكراد تركيا. ونتيجة للحرب القاسية وعمليات هدم القرى وانهيار المصادر الاقتصادية الطبيعية للسكان الأكراد، أخذت الهجرة بينهم نحو غرب

تركيا طابعا لا سابق له. ويقدر البعض عدد المهاجرين أو المهجرين قسوة بحوالي خمسة ملايين.

ومما لاشك فيه هو أن ثلثي أكراد تركيا يعيشون خارج كردستان. وهؤلاء يهاجرون وهم يحملون معهم قضيتهم. وسوف يشكلون في المدن الغربية محلات مغلقة بهم ولن تكون النتائج ايجابية للدولة التركية. فسنوات الأزمات القاسية تبدو أمام تركيا لا خلفها. أما البعد الخارجي، فان الحركة الكردية في تركيا لم يكن لها في يوم من الأيام هذا العدد الكبير من المهاجرين الأكراد في أوروبا خاصة، والذين يدعمون الحركة ماديا ومعنويا إلى درجة ينذهل معها المتابع. فثمة في ألمانيا، على سبيل المثال لا الحصر، نصف مليون كردي من تركيا. وقد ساهمت الهجرة كثيرا في ازدياد الشعور القومي لديهم. وهذه العملية بالنسبة لهم ليست إلاّ في بدايتها.

إن الاحتلال التركي لكردستان العراق سيدفع بالحركة الكردية في تركيا إلى راديكالية أكثر، وسوف تتعمق الفجوة بين الأكراد والأتراك، ولن تكون نتائجه إلاّ سيئة على الوضع الداخلي التركي، خاصة إذا ظهرت أهدافه المحققة على غير ما أعلنه الجيش التركي، أي القضاء نهائيا على مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وسوف يستفيد هذا الحزب من اقتتال الحزبين الكرديين في العراق، الديمقراطي والاتحاد الوطني. هذا الاقتتال الذي جعل منهما في نظر أكراد العراق حزبين دون مستوى الوضع. وسوف يُحَمّلان مسؤولية المئات من الأكراد الذين قتلوا نتيجة خلافات دون حساسية الوضع وأهمية الفترة. فالصراعات الداخلية التي تنتظر أكراد العراق، خاصة إذا أعاد دكتاتور العراق بسط نفوذه من جديد، من شأنها أن توجه أنظارهم إلى أكراد تركيا الذين ترشحهم الظروف ليصبحوا في السنوات القادمة مركز ثقل الحركة الكردية. مع كل هذا لم ينته الجيش التركي بعد من فرض سيطرته على ارض لا يعرفها وسكان لا يتحدث لغتهم. وسوف يرون هؤلاء فيه محتلا جديدا. وقد تتطور الأمور بسرعة إلى حالة من المواجهة قد لا يخرج منها هذا الجيش الغازي بسهولة.

شهادتان حول التعذيب في تركيا[1]

الحياة، ١٩٩٥/٣/٣١

لا يتوقف الزعماء السياسيون الأتراك عن الترديد والتكرار بأن تركيا دولة القانون، أي أن الناس فيها سواسية أمام القانون الذي يحافظ على حقوقهم. ولكن الواقع يتحدث عن طريق الحوادث والصور والكلمات بشكل آخر. الشواهد كثيرة وتزداد يوما بعد يوم. وهي في اغلبها حقيقية وغير مبالغ فيها. العنف وحده بلغ حدا من الفظاعة، في هذه الدولة "الديمقراطية" بحيث يبدو في عرضه وكأن بعض الشواهد لا تخلو من المبالغة. إذ أن تصديقها صعب يقض المضاجع وخاصة في أوروبا التي تتهيأ لإستقبال هذا العضو الجديد في أحضانه كواحدة من الأنظمة الديمقراطية. وحين نسمع وزيرا تركيا يصف عمليات الجيش التركي في "شرق تركيا" أو "المحافظات الشرقية"، كما اعتاد الرسميون تسمية المنطقة الكردية، بأنها إرهاب تقوم به الدولة، فان الشك في صحة الشواهد تقل وقد تضمحل.

مهدي زانا ليس من الرجال الذين يعرفون الكذب. هذا ما أكده الروائي يشار كمال لأيلي فيزيل، الحائز على جائزة نوبل، والذي قدم لكتاب مهدي زانا عن

---

(١) هذه المقالة عرض لكتابين صدرا باللغة الفرنسية وهما:

Mehdi Zana, La prison numéro 5, Arléa, Paris, 1885.

(السجن رقم ٥)

Michael Suphi, Farac dans les salles de torture de Turquie, Epo, Bruxelles, 1994.

(فرج في سجون قاعات التعذيب في تركيا)

تجربته في سجون تركيا والذي صدر حديثا باللغة الفرنسية وأثار اهتماما واسعا في الأوساط السياسية والثقافية والصحافية. العزل، شتائم الحراس، فرض أداء التحية لكلب الضابط المسؤول، الضرب، المنع من النوم، الفلقة حتى الإغماء، السحق بالأقدام، وضع الشحنات الكهربائية على الأعضاء الجنسية، دفع الكلاب الألمانية الضخمة لعض الأعضاء المستورة للسجين المعرى من كل ما يكسو جسده. كيف يمكن فهم وشرح كل هذا العنف، هذه الاهانة والتحقير، هذه العمليات اللاإنسانية التي أصبحت وبصورة رسمية نظاما قائما في تركيا؟ هكذا يقدم ايلي فيزيل الكتاب ويتساءل: أمن الممكن أن يحدث كل هذا في تركيا، أي في الغرب، وفي بلد عضو في حلف شمال الأطلسي؟

كلمات مهدي زانا تجيب على هذا السؤال بالإيجاب. فيعرض لتجربته وتجربة آخرين من الأكراد في السجن رقم ٥ في مدينة دياربكر، المركز السياسي والثقافي الرئيسي لأكراد تركيا. مهدي زانا الذي يقدم نفسه بتواضع ككردي من تركيا هو واحد من أشهر السياسيين الأكراد.

نشأ مهدي زانا في محيط فقير وعمل خلال حياته كخياط. اختار النضال الديمقراطي السلمي من اجل القضية الكردية من خلال الأحزاب اليسارية التركية بأمل دفعها إلى الاعتراف بالواقع القومي لشعبه. فوصل إلى أعلى المسؤوليات في حزب العمال التركي. وتم انتخابه كمرشح مستقل لمنصب محافظ دياربكر في عام ١٩٧٧، فاستطاع خلال فترة محافظيته، أي حتى الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠، أن يقدم خدمات كبرى لهذه المحافظة التي كانت تعاني كجميع المحافظات الكردية من سياسة رسمية تعادي كل تقدم فيها. فاستطاع أن يثير انتباه محافظي العديد من المدن الأوروبية إلى الوضع المزري الذي كانت تعيشها دياربكر. فحصل على مساعدات كبيرة منهم مما ازداد في الموقف المعادي للحكومة من المحافظ النشط.

حكم عليه بعد الانقلاب العسكري بالسجن لمدة اثنين وثلاثين عاما بتهمة "الاعتداء على المشاعر الوطنية". فقضى أحد عشر عاما في السجن حيث أطلق صراحه في عام ١٩٩١ بعد هزيمة الجيش العراقي من الكويت ووصول القضية

الكردية في تركيا والعراق الى موقع الصدارة من بين مشاكل المنطقة. ولم يتوقف مهدي زانا عن الدفاع عن قضيته رغم حرمانه من حقوقه السياسية. وفي انتخابات تشرين الأول أكتوبر من نفس العام انتخبت زوجته ليلى زانا نائبة عن مدينة دياربكر في البرلمان التركي. إلاّ أن حصانتها البرلمانية ألغيت في العام الماضي وحكم عليها وعلى نواب آخرين وعلى زوجها مهدي زانا بالسجن لعدة أعوام.

شهادة مهدي زانا هي عن الفترة التي قضاها في سجن دياربكر الشهير ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩١ في الشهر الأول، أي في فترة التوقيف، يزج به في غرفة انفرادية طولها متر وثمانون سنتمترا وعرضها ثمانون سنتمترا. هذه هي واحدة من أربعين غرفة انفرادية بنفس الحجم في سجن الكلية العسكرية. ولا يزيد ارتفاعها عن متر وثمانين سنتمترا. فيها سرير عرضها أربعون سنتمترا، مثبتة على الحائط بارتفاع ثلاثين سنتمترا عن الأرض. يتذكر مهدي زانا بعد ما يقرب من عقد ونصف، اللحظة الأولى التي وجد نفسه في هذا المكان: "حين اودعوني في الغرفة وغلقوا الباب دوني شعرت وكأنني وُضِعتُ حيا في تابوت. لا استطيع أن أمد ذراعي. أكثر ما يمكنني القيام به هو أن أتقدم خطوتين وأتراجع خطوتين، أي أن أدور على نفسي وأعيد العملية من جديد. استطيع بالتأكيد أن أتمدد إلاّ أن خشبة السرير ضيقة إلى حد لا استطيع معها النوم على ظهري...".

يواجه السجين خلال هذا الشهر أقسى أنواع التعذيب طالبين منه الاعتراف بنشاطاته السرية أو الإدلاء بأسماء الناس الذين كانوا معه. أو حين يصل مهدي زانا إلى السجن رقم ٥ يأمل بنهاية التعذيب. إلاّ انه يستمر هناك أيضا ولكن بصورة تختلف عما كان عليه في الشهر الأول. هناك تبدأ زيارات العوائل. يرفضها السجناء الجدد خاصة لكي لا يظهروا ما على أجسادهم من آثار التعذيب أو مخافة الضربات المهينة التي يتلقونها عادة من قبل الحراس في مرأى من عوائلهم. وقد تصل هذه الحالة إلى الضرب حتى الموت في ساعات المواجهة بهدف إرهاب العوائل والسجناء أيضا. إلا أن السجناء يتعلمون مع

الزمن بأن رفض الزيارات تدفع بالعوائل إلى التعبير عن استيائهم وقلقهم ومحاولة الضغط على الحكومة لتحسين حالة السجناء عن طريق إعلام المنظمات الدولية الإنسانية بحالة السجناء.

نظام السجن رقم ٥ نظام عسكري. يبدأ النهوض في الساعة الخامسة صباحا. ويجبر السجناء على شكر الله بصوت عال لكل ما يلحق بهم والتمني للجيش والقومية التركية بحياة طويلة. وفي حالة الرفض يحرم السجين من الطعام ويضرب. كل شيء مهيأ في هذا السجن لسحق ما في الإنسان من عزة وكرامة وإنسانية. إلا أن النظام لا يحقق هدفه في سائر الأحيان. بل يدفع السجناء، على العكس، إلى المقاومة حتى لو كانت الحياة ثمنها.

قبل نشر هذا الكتاب بأسابيع صدر كتاب آخر حول التعذيب في سجون ومعتقلات تركيا. كاتبها تركي الأصل شارك بنفسه في عمليات التعذيب. فيصفها بدقة تدعم شهادة مهدي زانا وتبين كيف يساق البسطاء من الجنود إلى ممارسة التعذيب. ميكائيل سوفي شاب في مقتبل العمر. ولد في بلجيكا من عائلة تركية هاجرت إليها في أوائل الستينات بحثا عن حياة أفضل. يكبر ميكائيل في محيط لا يتحدث فيه باللغة التركية إلا مع أبويه. وحين يبلغ العشرين من عمره يقع تحت تأثير أتراك يلتقي بهم فيصفون له قساوة الحياة في الجيش التركي والتركيز على أن أداء الخدمة العسكرية هو السبيل الوحيد لإيفاء الدين الذي عليه تجاه وطنه. من دونه لن يستطيع السفر إلى تركيا. فيميل الشاب بين الخدمة والبدل النقدي إلى الخيار الأول، أي الالتحاق بالجيش النظامي لمدة عام ونصف. يبدأ خدمته في أواخر شهر آب عام ١٩٨٧ فيصطدم بالقساوة ويكتشف ما يصعب عليه تحمله. بعد أسابيع يُرسل إلى مدينة ليصبح عضوا في تشكيلات الاستخبارات العسكرية ميت دون إرادة منه أو الأخذ برأيه. فيختار المسؤولون اسما سريا له: "فرج". يُطلَب منه نسيان اسمه الحقيقي. فيجد نفسه في اليوم الأول من وصوله المدينة غرفة من غرف التعذيب في مركز الاستخبارات والى جانبه شابان كرديان كانا في نفس الكتيبة التي قضى فيها أسابيعه الأولى من الخدمة العسكرية. لم يكن احد منهم على علم بما ينتظرهم. وبعد ساعات

يطلب منهم ممارسة "ما هو واجب عليهم دفاعا عن الوطن الذي يريد المتمردون الأكراد تمزيقه، مدفوعين في ذلك من قبل قوى أجنبية تريد النيل من تركيا". يتلقى فرج، كزميليه، دروسا نظرية في فن التعذيب ويتسلم كتابا مفصلا عن هذا الفن وواجبات المهنة. فتأخذه الرهبة من قساوة معلمه "وحدت" الذي لا يختصر في تهديداته وعرض سيرة أشخاص آخرين خانوا سر المهنة والواجب فانتقمت منظمة الاستخبارات منهم رغم هروبهم إلى الغرب واختفائهم خلال سنوات. ولا يعرف وحدت وسيلة أخرى في تلقين دروسه إلا الشتائم أو الضرب والإرهاب. أو يبدأ التطبيق العملي بحلول الليل. وإذا بفرج أمام شابين وعجوز تجاوز عمره الستين. ثلاثتهم أكراد متهمون بدعم الحركة الكردية المسلحة. يُطلَب منهم الاعتراف والإدلاء بأسماء من يشاركهم في التعاون مع الحركة. فرج والجنديان الآخران يعيشان في لحظات رهيبة. خوفهم من مسؤول التعذيب وحدت والذي يدعي انه كردي أيضا يعادل خوف السجناء من الآلام التي تنتظرهم. وحدت يدفعهم تحت وابل من الشتائم إلى الضرب. بعد ساعات من التعذيب يغمى على الثلاثة دون أن ينطقوا بحرف واحد. في اليوم الثاني تعاود العملية مع سجناء آخرين. ثم مع طفل. وحين يسمع فرج في اليوم التالي بأن الطفل مات من اثر التعذيب وان عليه أن يمارس التعذيب في ذلك اليوم مع امرأة حاملة يقرر الفرار دون تأخير. ينجح بعد مجازفات كثيرة ومساعدة بعض المعارف وتقديم رشاوي الشرطة.

يعود فرج إلى وطنه الأبدي بلجيكا بعد شهرين. ويظل خلال سنوات يخفي شعوره بالعار من الهروب من الخدمة العسكرية دون الحديث عن الدوافع التي قادته إلى هذا الموقف الصعب لشاب يحمل في أعماقه حبا قويا لوطنه الأم. يتجنب الحديث عن تجربته حتى لزوجته خوفا من انتقام المنظمة التي انتمى إليها. غير أن الاستخبارات التركية تبدأ بالبحث عنه وتهديده بالانتقام. فيختفي متنقلا من مدينة أوروبية إلى أخرى. ويقرر أخيرا كتابة ما رآه بعينه. وتوضع قضيته أمام وزير الداخلية البلجيكي. فيفهم فرج من لقاءاته أن خير وسيلة للحفاظ على نفسه من انتقام الاستخبارات هو الكتابة عن تجربته. فيكتب

ويصف لحظات التعذيب التي شارك فيها وكان شاهدا مباشرا عليها بتفصيل من الصعب إعادة كتابته، لما فيه صور تكشف سادية وعنف ولاإنسانية الجلادين. يعدد العشرات من أساليب التعذيب وأسماءَها كما تعلمها في الكتاب السري حول هذه المهنة. شهادته لا تدعم شهادة مهدي زانا فقط، بل تتجاوزه إلى حد كبير.

البرلمان الفرنسي يعترف بضحايا الأرمن

٢٠٠١

ما قام به البرلمان الفرنسي يوم الخميس ١٨-١-٢٠٠٠ من التصويت بالإجماع على مشروع قانون يعترف بإبادة الأرمن عام ١٩١٥ يعد من دون شك أول انتصار كبير للقضية الأرمنية على الإمبراطورية العثمانية ووريثتها تركيا الحديثة، ففرنسا هي أول دولة غربية كبيرة تقوم بما يطلبه أبناء الجاليات الأرمنية في العالم منذ عقود طويلة. ويمهد هذا الطريق أمام المشاريع القانونية الأخرى التي قدمت أو في طريقها إلى البرلمانات الغربية كإيطاليا وأمريكا مثلا. ويأتي هذا الاعتراف انتصارا للذاكرة أيضا، ذاكرة الضحايا الذين قتلوا دون أن تبت العدالة في حقهم، تاركة قتلتهم يعيشون في أحضان الأمان حتى اللحظات الأخيرة من حياتهم. ومنهم من استمر في صعوده سلالم السلطة دون أية مشكلة وكقائد منتصر.

ولم يكن البرلمان الفرنسي يستطيع أن يرفض التصويت على نص قانون يقول بإختصار بأن "البرلمان الفرنسي يعترف علنيا بالإبادة الأرمنية لعام ١٩١٥" بعد أن اعترفت الحكومة الفرنسية بمسؤولية الدولة الفرنسية في إبادة اليهود الفرنسيين خلال الحرب العالمية الثانية وكذلك مسؤوليتها في عمليات التعذيب التي تعرض لها الجزائريين أثناء الحرب الجزائرية-الفرنسية. وقد وافق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي قبل أشهر ووعد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ممثلي الجالية الأرمنية في فرنسا بالعمل لجعل المشروع قانونا. وسيوقع بنفسه على المشروع بعد خمسة عشر يوما على تصويت البرلمان ليصبح قانونا نافذ المفعول.

ويؤكد الأرمن على أن السلطات العثمانية قتلت في أعوام ١٩١٥-١٩١٧ ما

بين ١٢٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠٠ ارمني عبر تهجيرهم إلى سوريا. ولا تتعرف تركيا إلا بموت ما بين ٢٥٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ ارمني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. وتعتبر أنهم ماتوا بسبب تعاونهم مع العدو الروسي ومحاولتهم إنشاء دولة مستقلة لهم.

ورغم أن الدولة الاتاتوركية الحديثة قطعت حبل وريدها مع الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٩٢٣ إلا إنها رفضت باستمرار الاعتراف بهذا الإثم الذي دبّرتها وقامت بها السلطات العثمانية. وهي ترفض أيضا الاعتراف بالمذابح الأخرى التي راحت ضحيتها مئات الألوف من الأرمن منذ نهاية القرن التاسع عشر. فهي ترفض تماما ما يؤكده غالبية المؤرخين من أن الدولة العثمانية كانت تخطط لإنهاء الوجود الأرمني في المناطق الخاضعة لها منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر، أي مع ولادة وتطور الحركات القومية الحالمة بالإنعتاق من قبضة السلاطين. خاصة القوميات المسيحية في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية.

ومع هذا النفي المستمر والمفروض من قمة الهرم السياسي التركي إلاّ أن هناك تطورا في أفكار بعض المؤرخين والمثقفين والسياسيين فيما يتعلق بالموضوع الأرمني. إذ يرى البعض أن تركيا لو أرادت إقامة علاقات جيدة من جيرانها وبناء جو من السلام الداخلي وأن تجعل من قبولها بين الدول الأوروبية مسألة قابلة للتحقيق فلا بد لها من تهيأة الظروف الملائمة للحوار والمناقشة حول فترة انهيار الإمبراطورية العثمانية وبناء الجمهورية. وهذه الفكرة بحد ذاتها تفتح الباب أمام بحث مسألة إبادة الأرمن والعلاقة مع الدول العربية والسياسة المتبعة تجاه الأكراد. فبعد تصويت البرلمان الأوروبي في شهر نوفمبر الماضي والبرلمان الفرنسي قبل أيام على الاعتراف بإبادة الأرمن اصبح دخول تركيا الى المجموعة الأوربية أمرا غير قابل للتصديق.

ويبدو أن الكثير من البرلمانيين الغربيين والمثقفين الأتراك يحضون السلطات التركية على معالجة الأمر بشكل مباشر مع الدولة الأرمنية، الأمر الذي يلغي أهمية بل ضرورة اعتراف البرلمانات الغربية بقضية الإبادة. ولكن السلطات

السياسية التركية والجهاز العسكري المتنفذ لا يزال بعيدا عن التفكير بمثل هذه الخطوة.

و يأتي أول خطوة في هذا المنحى مع إعـادة النظر في المسـألة من قـبل المؤرخين الأتراك والتاريخ الرسمي التركي الذي لا يتـحدث على الإطلاق، في الكتب المدرسية على سبيل المثال، عن مذابح الأرمن. بل على العكس يؤكد على أن عشرات الألوف من الأتراك قـتلوا على يد الأرمن. ويسـمي بعض المؤرخين الأتراك هذه المسألة من التاريخ التركي بالهوة السوداء التي لم يتم حتى الآن تغطيتها. ولا تملك تركيا حتى الآن علاقات دبلوماسية مع جارتها الأرمنية.

ويأتي الاعتراف الفرنسي بعد جهود شاقة وطويلة قامت بها الجالية الأرمينية في كل البلدان ونتيجة لتطور الأفكار وربما لانتهاء صراع القطبين في العالم. وقد تكللت جهودهم، رغم الضغوطات التركية المستمرة، بالحصول على اعتراف هيئة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ بإبادة الأرمن. جاء بعدها اعتراف برلمانات مثل البرلمان اليوناني والروسي والبلجيكي وكذلك الفاتيكان. وفي عام ١٩٨٤ اعترف الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران علنيا بعملية إبادة الأرمن وقبل كل هذا اصدر الكونجرس الأمريكي عام ١٩٧٥ قرارا باعتبار الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٧٥ "يوما قوميا لذكرى لا إنسانية الإنسان تجاه الإنسان". ويصادف هذا اليوم ذكرى اعتقال ما يقرب من ٧٠٠ مثقف وسياسي ورجل أعمال ارمني في اسطنبول عام ١٩١٥ وبداية عملية الإبادة. لهذا يقوم الأرمن كل عام بتنظيم مظاهرات كبيرة لإحياء هذه الذكرى الأليمة.

والآن حيث يصبح مشروع القرار الفرنسي قانونا تستطيع المحاكم حسبها وبناء على طلبات أبناء الجاليات الأرمينية أن تقوم بمحاكمات رمزية للأشخاص الذين نفّذوا المذابح، أي المسؤولين التاريخيين. ومن المحتمل أن تصدر المحاكم أحكاما، صحيح دون نتائج عملية ملموسة في المستقبل القريب، إلاّ أنها ستكون مؤثرا على الأقل في الرأي العام. خاصة وأن المسؤولين الأتراك عن المذابح لم يتم محاكمتهم، بل على العكس فان الأحكام الصادرة من المحاكم الثلاثة التي شكلها الحلفاء المنتصرون في اسطنبول بعد الحرب العالمية الأولى ألغيت جميعا

بعد قبول تركيا كدولة مستقلة في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وهكذا حصل العديد من المسؤولين عن الجرائم والمذابح كثيرا من التقدير والتبجيل. وخير مثال على ذلك ما تلقاه طلعت باشا، أحد المسؤولين الثلاثة عن الإمبراطورية منذ أوائل القرن العشرين. فبعد موته في خارج تركيا أعيد جثمانه إلى اسطنبول ودفن في مقبرة تل الشهداء باحترام وتقدير. والأدهى من ذلك هو أن العديد من الخبراء الألمان الذين اشرفوا على عمليات إبادة الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى كانوا من بين المخططين لعمليات الإبادة الجماعية التي نفذتها الدولة النازية خلال الحرب العالمية الثانية. ومعروف عن هتلر قوله تشجيعا على القيام بعملية الإبادة بان أحدا لا يتذكر المجازر الأرمنية. ولكن التاريخ لحقه قبل أن يلحق بالمسؤولين عما هو معروف في الدراسات التاريخية بأول عملية إبادة في القرن العشرين.

الحكم على برنارد لويس بإرتكاب الخطأ في القضية الأرمنية

الحياة، ١٩٩٥/٧/٩

حكمت المحكمة العليا للمرافعات في باريس على المؤرخ الأمريكي برنارد لويس بدفع غرامة رمزية للمنظمات الارمنية والسياسية التي رفعت دعوى ضده بسبب تصريحاته إلى جريدة لوموند الفرنسية والتي قال فيها بأن استعمال مصطلح "الإبادة" بالنسبة لمجازر الأرمن في عام ١٩١٥ "رواية أرمنية للتاريخ".

ولم يضع الحكام أنفسهم في موقع يمكن أن يصورهم كحكام للتاريخ. إذ أكدوا على انه "لا يعود إلى المحكمة أن تقدر وتقول فيما إذا كانت "المجازر التي ارتكبت في أعوام ١٩١٥ و١٩١٧ تشكل جرم إبادة أم لا". وذكرت المحكمة بأن "المحاكم لا تملك الصلاحية، فيما يتعلق بحوادث تعود إلى التاريخ أن تصدر أحكامها في هذه المجادلات"، "خاصة وان للمؤرخ مبدئيا كل الحرية في عرض الحوادث حسب منظوره". إلاّ أن هذه الحرية تتوقف، من وجهة نظر المحكمة أيضا، عند حد المسؤولية. فالمؤرخ مسؤول عن قول الحقيقة.

ورأت المحكمة أن المحامي الذي دافع عن برنارد لويس تغاضى كالمؤرخ نفسه عن ذكر مجموعة من المسائل التي تناقض الادعاء بأن "واقع الإبادة لا ينبع إلاّ من خيال الشعب الارمني". لذلك رأت المحكمة بأن برنارد لويس ارتكب خطأً ولم يلتزم بواجبه في الموضوعية والاحتراس. وان أقواله يمكن أن تثير بصورة غير عادلة عذاب الطائفة الارمنية، وتستحق هذه المسألة أن يحكم عليها.

صحيح إن الحكم ليس كما طلبته المنظمات الارمنية والسياسية وإن استقبلته الطائفة الارمنية بارتياح ورأت فيه فوزا لها ولا يمكن للمحاكم أن تقرر بأن المجازر كانت عملية إبادة لولا وجود الإرادة السياسة وراءها ومادامت الدولة

التركية قوية في موقعها فإنها ستقاوم الاعتراف بما ارتكبتها دولة تركيا الفتاة في أواخر العهد العثماني. فمفهوم إبادة الجنس دخل القوانين الدولية بعيد الحرب العالمية الثانية إلاّ أن المفهوم أقدم من ذلك. فحين اخذ نفوذ النازيين يتوسع بدأ عدد من القانونيين بالتفكير بمسألة إبادة الجنس. وقد حدّدوا مفهومها اعتمادا على التجربة التي عانى منها الأرمن. فكان مصدرهم الأساسي في الوصول إلى تعريف هذا المصطلح. ويشترط في تطبيقها إثبات أن الفاعل خطط لإبادة جنس أو شعب. فإذا حُكمت على الدولة العثمانية بهذا الجرم سيكون عليها أن تعوض للمتضررين وأحفادهم ما فقدوه.

لقد أثارت تصريحات برنارد لويس الكثير من الجدل والآراء وردود الفعل في حينه .وأحست الطائفة الأرمنية بإهانة كبيرة لذاكرة ضحاياها ووقع ثلاثون من المفكرين الفرنسيين والمثقفين الأرمن رسالة ردّ تحت عنوان "هذا اسمه إبادة جنس" يؤكدون فيها على أن المجازر كانت عملية إبادة وانه ليس "هناك أي مبرر يمكن أن يدفع بعالم مثل برنارد لويس إلى الدفاع عن أكاذيب مجرمي الماضي. وكتبت العشرات من المقالات حول الموضوع وأشارت جريدة الحياة إلى هذه المسألة في مقالة كتبها المفكر الفلسطيني ادوارد سعيد في مقالة تحت عنوان "قضية برنارد لويس" المنشورة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٦

وكانت المسألة تتوقف عند الحد لولا عودة برنارد لويس إلى الكتابة من جديد ومحاولة إنكار الإبادة. يقول لويس في مقالته التي كتبها في جريدة اللوموند أيضا بأنه "لم تكن هناك أية حملة حاقدة نظمتها الدولة العثمانية على الأرمن قبل العملية بهدف إثارة الناس ضدهم، كما عمل النازيون تجاه اليهود قبل الحرب العالمية الثانية". إن لم تكن هناك حملات حاقدة على الأرمن فان الدولة العثمانية لم تكن بحاجة إلى ذلك. فالأرمن كانوا معروفين وهويتهم الاجتماعية والدينية كانت تكفي لتحديدهم. أما اليهود فإنهم كانوا مندمجين في المجتمع يصعب على الدولة معرفتهم جميعا لولا مساهمة عدد كبير من الناس. ينسى برنارد لويس أن الأرمن تعرضوا قبل تلك الفترة إلى مجازر أخرى نظمتها الدولة العثمانية. فالدولة العثمانية كانت تريد تكوين دولة ذات قومية واحدة واتبعت

تركيا نفس السياسة. والوضع الكردي خلال ثلاثة أرباع قرن خير دليل على ذلك. إذ ادعت الدولة عدم وجود الأكراد على الأراضي التركية. وما أن وقعت حرب الخليج الثانية وتوجهت أنظار العالم إلى المنطقة حتى اعترفت تركيا على لسان رئيس جمهوريتها بوجود ١٢ مليون كردي كانت تسميهم حتى ذلك الحين بأتراك الجبال. ولابد أن يدفع هذا الواقع بالمؤرخ إلى الشك في مصداقية الدولة التركية فيما يتعلق بتحليلها للمجازر الارمنية.

بعد نشر مقالة برنارد لويس واستمراره على موقفه قامت مجموعة من الجمعيات الأرمنية والسياسية برفع القضية إلى المحاكم الفرنسية أملا في محاكمة المؤرخ. عندها اخذ العديد من المفكرين والمثقفين موقفا معارضا من تقديم المؤرخ إلى المحاكم رغم كونهم من المتعاطفين تماما مع الأرمن وقضيتهم. وما ذكره ادوارد سعيد في مقالته في جريدة الحياة ينطبق على غالبية هؤلاء. فهو يقول: "في الوقت الذي اتفق فيه كليا، نصا وحتى روحا، مع تنديد نقاده الأرمن به (أي نقاد برنارد لويس)، وعلى رغم التناقض الظاهر في نفسي، فإنني أجد رغبة في الدفاع عنه. فما الذي يمكن أن يكون أسوأ بالنسبة إلى باحث أو كاتب أو مثقف وحتى صحافي أن يحاكم قانونيا لعدم أدلاله بالحقيقة؟ من الذي يعرف الحقيقة؟ هل نريد أن تشرع المحاكم مسبقا ما الذي يعد حقيقة أم زيفا؟ كيف يمكن الباحثين والعلماء أن يحققوا في مواضيعهم كعلماء وباحثين إذا كانوا يعلمون مسبقا ما الذي يمكن أو لا يمكن أن يقال؟"

لم يكن الحكم على برنارد لويس إذن حول واقع التاريخ. وكثير من الأرمن كانوا يدركون أن المحاكم لن تستطيع البتّ فيما إذا كانت المجازر التي راح ضحيتها ما يقرب من مليون ونصف ارمني يمكن أن تدخل عملية إبادة أم لا. إلاّ أن الذين دافعوا عن فكرة المحاكمة انطلقوا من موقف مبدئي. إذ يصعب عليهم أن يتركوا تصريحات مؤرخ مشهور كبرنارد لويس تمر مرور الكرام وهم يحاولون منذ عقود طويلة إقناع الرأي العام العالمي والهيئات الانسانسية والسياسية بأن ما قامت به الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى بحقهم كانت عملية إبادة جنس كما حاول النازيون إبادة اليهود والغجر أثناء الحرب

العالمية الأولى. وإذا اعترفت الدولة الألمانية بجرائم النازية فان الدولة التركية أنكرت جرائم العثمانيين ولم يتعرض المدبرون إلى أية إجراءات قانونية. واذا استطاع الأرمن حقا إقناع جزء كبير من الرأي العام العالمي بهذا الواقع فان الدول، مدفوعة في ذلك تحت الضغوط التركية، لم تعترف رسميا بذلك. وغاية ما وصلوا إليه حتى الآن هو الاعتراف الرسمي للرئيسين رونالد ريكان وفرنسوا ميتران بمسألة عملية الإبادة. وكذلك إقرار المحكمة الدائمة للشعوب والبرلمان الأوروبي والكونكريس الأمريكي والبرلمان الروسي والكنيسيت الإسرائيلي بواقع الإبادة. إن تركيا تُسخّر طاقات كبيرة وتستعمل التهديدات ضد الدول لمنعها من الاعتراف بعملية الإبادة. وتدعي بأنه لم تكن هناك أية عملية مجازر وان الأرمن الذين ماتوا خلال الحرب إنما ماتوا أثناء عمليات التهجير التي قررتها الحكومة العثمانية خوفا من انضمامهم إلى الجيوش الروسية العدوة. ويصل القضاء التركي في بعض الحالات حد الهوس العصبي حين يدعي بأن الأرمن هم الذين أبادوا الأتراك.

أما المؤرخون فإنهم انقسموا على ثلاثة أقسام بشكل عام. فمنهم من يؤكد أن عملية المجازر لا يمكن اعتبارها إلا كعملية إبادة ومنهم من لا يقبل بهذا التحديد ويفضل تسمية المجازر ومنهم من تبنى وجهة النظر التركية أو فضل الصمت حول هذا الموضوع. أما لماذا أدى برنارد لويس بهذه التصريحات في هذه المرحلة خاصة وهو الذي كتب بالانكليزية في كتابه "ظهور تركيا المعاصرة" بأن الصراع بين الأتراك والأرمن انتهى "بمجازر الإبادة "الهولوكوست الفظيعة في ١٩١٥ حين راح ضحيتها مليون ونصف مليون ارمني"؟ للجواب على هذا السؤال يكتب ادوارد سعيد في المقالة المشار إليها: "وتقول تكهنات أن السبب وراء تعليقاته المتهورة (أي تعليقات برنارد لويس) يكمن في أنه كان يريد الفوز بحظوة لدى الحكومة التركية كي يؤذن له باستخدام الأرشيفات العائدة إليها". ويقول تفسير آخر انه، أخذا بالاعتبار آراءه عن الإسلام في تركيا، يريد بأي ثمن كان أن يطرح ما سمي بـ"نموذجه التركي" في مقابل الموجة المتصاعدة للأصولية الإسلامية. والاحتمال الآخر هو انه وضع نفسه إلى جانب وجهة النظر

الرسمية الإسرائيلية القائلة بأن "الإبادة" هي كلمة ومفهوم يقتصر على مجازر الإبادة النازية (هولوكوست) ضد اليهود". بعد عام ونصف على تصريحات المؤرخ الأمريكي ووصول القضية إلى نهايتها، قضائيا على الأقل، يميل الكثير من المتطلعين اليوم إلى تفضيل كفة السبب الثاني الكامن وراء تصريحات برنارد لويس.

مياه المنطقة دماء[1]

الحياة، ١٩٩٤/٨/٢٦

لم يتوقف التحذير من الحرب أو الحروب القادمة في الشرق الأدنى عند تنبؤات الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي. فقد وصل مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن المعروف بجديته إلى أن الصراع للسيطرة على مصادر المياه الصالحة للشرب سيؤدي إلى انفجار لا مثيل له في تاريخ هذه المنطقة. وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٢ بأن التنافس على المياه سيقود إلى مواجهات عسكرية إذا لم يتم التوصل إلى إجماع حقيقي حول تقسيم مصادر الطاقة المائية. فلم يعد من شك في أن مسألة الماء غدت واحدة من المسائل الجيوبوليتيكة الحساسة في المستقبل.

كان حجم المياه المستغلة حتى أواسط الخمسينات تكفي الحاجة إليها. غير أن ازدياد عدد السكان بدرجات خيالية في السبعينات والثمانينات وتعاقب سنوات الجفاف أدى إلى ازدياد الحاجة وإدراك مكانة هذه المادة الحيوية التي بقيت فترة طويلة دون أهمية بسبب مجانيتها. إن ما يسمى بـ "حزام العطش" يحيط مساحة تمتد من ليبيا غربا إلى عمان شرقا ومن تركيا شمالا إلى السودان في الجنوب. فهذه المنطقة جافة بشكل عام ولا تستطيع غالبية بلدانها الاعتماد على السماء. ويتولد عن ارتفاع درجة الحرارة في هذه المنطقة تبخر كميات كبيرة من

---

(١) هذه المقالة عرض لكتاب صدر بالفرنسية هو:

Christian Chesnot, La bataille de l'eau au Proche-Orient, L'Harmattan, Paris, 1993.

(حرب الماء في الشرق الأوسط)

الماء تصل نسبتها في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال إلى ٩٥ في المائة. وإذا كان المتوسط العام لحصة الفرد في العالم هو ١٠٠ متر مكعب فانه لا يزيد في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية عن ١٠٠٠ متر مكعب. لذلك تبقى الأنهار والمياه الجوفية مصدرا أساسيا لتلبية الحاجات.

والفارق كبير في نسبة الأمطار التي تسقط على البلدان والمدن. فالإمارات العربية المتحدة تتلقى ٦٥ ملم سنويا، ولبنان من ٣٠٠ إلى ٨٠٠ ملم (وتصل الأمطار في منطقة البقاع أحيانا إلى ٢٠٠٠ ملم) وتعتبر تركيا وإيران من الدول الغزيرة الأمطار. تتلقى مدينة اسطنبول وحدها ٣١ ملم سنويا وطهران ٢٠٠ ملم. ولا تميل كفة الميزان لصالح البلدان العربية في هذا الصراع. فما يعادل ٧٠ في المائة من مياه الأنهار في العراق ينبع من الأراضي التركية و ٧ في المائة من أراضي إيران التي اعترف العراق بحقها على نصف مياه شط العرب أيضا. وتستطيع أثيوبيا أن تضغط على السودان ومصر مادام ٨٥ في المائة من ماء نهر النيل ينبع من أراضيها. وإسرائيل التي تستغل كامل مصادرها المائية وسوف تعاني من نقص يعادل ٣٠ في المائة من حاجاتها في أواخر القرن تراقب بحذر بالغ كل ما يجري على نهر الأردن. فلا تستطيع البلدان العربية القيام بمشاريع مائية دون الحوار مع دول منافسة أو معادية أو غير صديقة. لذلك وصل بعض المراقبين إلى أن الضمان المائي شرط أولي للأمن القومي العربي. لم توقع في الشرق الأدنى حتى الآن إلاّ معاهدة مائية واحدة. وذلك بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه نهر النيل. ولا تشمل هذه المعاهدة الدول السبع الأخرى المرتبطة بهذا النهر. وفي غياب قوانين دولية واضحة تنظم تقسيم مياه الأنهر والمياه الجوفية بين الدول لا يمكن للمحاكم الدولية البت السريع في المشاكل القادمة. وقد تستمر المرافعات خلال سنوات عديدة دون الوصول إلى حلول جذرية خاصة وان اللعبة السياسية تطغى على كل الاعتبارات الأخرى. فتركيا لا تعتبر نهري الفرات ودجلة دوليين من الناحية القانونية. لذا ليست هناك قوانين تتحكم في طرق استعمال مياههما. لقد انفجر في عام ١٩٥٣ أول أزمة مائية حين شرعت الدولة العبرية العمل في قناة ومركز للطاقة المائية على نهر

الأردن. إلاّ أن ردود الفعل لدى الدول العربية والضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية أجبرت إسرائيل على إيقاف المشروع مؤقتا. وكان اهتمام أول قمة بين رؤساء الدول العربية في القاهرة في عام ١٩٦٤ منصبا على مسألة نهر الأردن وظل موضوع الطاقة المائية مهيمنا على القمم حتى عام ١٩٦٠ ويرى الجنرال شارون في مذكراته : "إن حرب الخامس من حزيران بدأت في الحقيقة قبل ذلك بعامين ونصف، أي، منذ اليوم الذي قررت فيه الحكومة الإسرائيلية مقاومة تحريف وجهة أجزاء من ماء نهر الأردن. ولا زالت المسألة غير محلولة ويعود الخطر الأول على الأردن حيث وصل العجز عام ١٩٨٩ إلى ١٢٠ ملايين متر مكعب وقد يصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٥٥ مليون متر مكعب. إن احد العوامل التي تحدد السياسة الإسرائيلية في جنوب لبنان هو طموحاتها للحصول على مياه نهر الليطاني. وهذه الطموحات قديمة. ففي رسالة أرسلها خاييم وايزمان إلى رئيس وزراء بريطانيا في عام ١٩٩١، يقول بأن تزويد الدولة الإسرائيلية بالمياه يجب أن يتم بشكل أساسي من منع نهر الأردن ونهر الليطاني. وتأمل إسرائيل في الحصول على ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه الليطاني. غير أن الحكومة اللبنانية ترفض أي اتفاق حول الطاقة المائية قبل انتهاء الاحتلال لجنوب البلاد. ولكن إسرائيل أعلنت في عام ١٩٩١ بأنها لن تنسحب إذا لم تحصل على التزام من قبل لبنان بحصولها على جزء من مياه نهر الليطاني. وقد تكون مشكلة المياه أكثر تعقيدا مع تركيا التي تبدو عازمة على استغلال مياه النهرين كسلاح رئيسي في الضغط على سوريا والعراق. فتصريحات رئيس وزرائها سليمان ديميريل في صيف ١٩٩٢ (وهو المهندس المختص في شؤون الطاقة المائية والملقب بـ "ملك السدود" وكان لفترة مديرا لدائرة أعمال الطاقة المائية في تركيا) تدل على ذلك: "إن تركيا تستطيع استعمال مياه دجلة والفرات كما تريد. فمصادر الطاقة المائية التركية تعود لها مثلما يعود النفط إلى البلدان العربية". وتبني تركيا على نهري دجلة والفرات ٢٢ سدا و ٧١ مركزا للطاقة الكهربائية ضمن مشروع أناضول الكبير (كات). والهدف العلني هو سقي ما يقرب من ١٧٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي وزيادة الانتاجات الزراعية واللحوم بما يزيد على الضعف وخلق فرص للعمل. وتأمل، كما يقول الرسميون الأتراك،

في تحويل جنوب شرق الأناضول إلى "كاليفورنيا الشرق الأوسط". ولكون هذه المنطقة تضم أكثرية كردية فان الأهداف السياسية من المشروع لا يمكن إخفاؤها. إذ يعتقد منفذو المشروع بأن مجموعة كبيرة من السكان الأكراد سوف يهاجرون إلى هذه المنطقة بحثا عن العمل ويستقرون فيها. وهذا ما يؤدي إلى قطع الثوار الأكراد عن قواعدهم القروية وإضعاف الحركة القومية الكردية. ويرى بعض المحللين أن الأهداف السياسية للمشروع أهم من الدوافع الاقتصادية. فتستعمل تركيا المياه للضغط على سوريا لإيقاف مساعداتها لحزب العمال الكردستاني. فبعد كل هجوم للحزب على تركيا عبر الأراضي السورية تنخفض نسبة مياه الفرات بحجة "مشاكل تكنيكية". وما أن تتوقف المساعدة حتى تعاود المياه سريانها بشكل طبيعي وقد تفوق مشكلة تلوث المياه مشكلة انخفاض كمياتها. فسوريا والعراق لا توليان أية ثقة بالتأكيدات التركية على بناء مراكز تصفية للمياه التي تسقي الأراضي الزراعية المنشطة بالمواد الكيمياوية ومن ثم تعود إلى النهر. فتركيا لن تستطيع تأمين النفقات اللازمة لبناء مثل هذه المراكز. فيتحتم على سوريا والعراق بناء مراكزها الخاصة والتي ستكلف أموالا هائلة.

أما الخطر الذي يحدق بالنيل فانه يأتي من السودان وأثيوبيا. ورغم معاهدة ١٩٩٥ بين مصر والسودان حول تقسيم مياه النيل فان تدهور العلاقة بين البلدين دفع بالسودان إلى التهديد بتخفيض حصة مصر بحجة ازدياد عدد سكانه. فأشار مصر إلى استعمال القوة إذا نقض سودان المعاهدة. ومع أن السودان لا تملك في الوقت الحاضر الإمكانية المالية لتحقيق مشاريع على نهر النيل إلاّ أن التهديد قائم. ووصل الصراع بين مصر وأثيوبيا في عهد السادات حدا هدد فيه الأخير أثيوبيا بالحرب إذا ما خفضت المياه التي تسير إلى الأراضي المصرية. وترفض أثيوبيا باستمرار التوقيع على معاهدة لتقسيم المياه مع مصر. وإذا بدأت ببناء السدود فان الأزمة قد تقود إلى حرب كبيرة لو لم يتم الاتفاق على حصة مصر من مياه النيل التي تكفي كل البلدان التي تنبع منها وتمر عبر أراضيها.

نهاية أوجلان
بداية نزول الحركة الكردية من الجبال إلى المدن

الحياة، ١٩٩٩/٣/٤

ليست في كلمة الجبال هذه أية إيماءة استعلائية، كما يستعملها القوميون الأتراك، أكثر من غيرهم، وعلى شاكلة ما عبَّر عنه حديثا رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل. وليس استعمالها، هنا أيضا، آت على غرار ما كتبه قبل ألف وخمسين عاما أبو الحسن المسعودي الذي استنتج بحق، وربما عن طريق غيره، بأن حياة الأكراد وطبائعهم متأثرة ومرتبطة كاملة بالجبال. إلاّ أن حكمه على استنتاجه الثاقب والصحيح جاء سلبيا وبعيدا عن العقل. والمسعودي هو الذي كتب أن الأكراد من أحفاد طائفة من الجن تزاوجت مع خادمات النبي سليمان بعد اختطافهن إلى جبال كردستان. فبين إيحاءة المسعودي وإشارة سليمان ديميريل استعمال آخر يعتمد على كون الظروف الجغرافية تؤثر أعمق الأثر في تكوين ذهنية ونفسية الإنسان وطريقة تعامله مع الوجود والآخر والأشياء. والجبال وما معها من طقوس وأجواء واحدة من هذه الظروف الجغرافية التي أدت في حالة الأكراد إلى لعب دور كبير في توجههم في الكثير من نواحي الحياة منذ زمن بعيد وحتى وقتنا الحاضر. قد نكون اليوم من مشاهدي نهاية الحركة القومية المسلحة الثامنة والعشرين في تركيا منذ عام ١٩٢٥ وهي التي تعدَّت حتى الآن عامها الخامس عشر، في حين لم يدم أطول الحركات في السابق أكثر من عام ونصف. واعتمدت كل هذه الحركات على الجبال كمنطلق لشن الهجمات وموقع للتراجع واستراحة المقاتل، كما يقال. فالحرب كأسلوب من أساليب كفاح الأكراد وأكثرها تأثيرا حدثت في الجبال.

وقد نكون أيضا قد شاهدنا قبل أيام ولا نزال صورا لم يسبق لها مثيل على عدم نجاح السياسة الكمالية المبنيّة منذ ثلاثة أرباع القرن على نفي الوجود الكردي نفيا قاطعا بهدف الوصول إلى إذابتهم في البوتقة التركية. فلم تتوجه أنظار العالم وأصابعه الإتهامية إلى تركيا في ما يتعلق بالمشكلة الكردية. مثلما يحدث منذ اعتقال عبدالله اوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني في ١٦ فبراير (شباط). ولم يثبتوا وجودهم كشعب في تركيا بمثل هذه الحدة منذ تأسيس الدولة التركية حتى الآن.

منذ أكثر من نصف قرن تروج الحركة القومية الكردية فكرة لا تحتاج إلى كثير من الجهد لتترسخ في ذهن الأكراد، ما دام لها جذور مادية وتاريخية ملموسة. وتؤكد هذه الفكرة على أن لا صديق لهم غير الجبال.

فالأكراد بحكم كونهم في موقع وسط بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية عانوا من الحروب التي حدثت، وهي كثيرة، خلال القرون الأربعة الأخيرة بين القوتين العظيمين في المنطقة آنذاك. مثلما عانوا من مقاومة المحاولات العسكرية للسلطة العثمانية لمد نفوذها عليهم أو مقاومة النفوذ الإيراني من جانب آخر. وخلال كل هذه الفترة الطويلة لم يكن للأكراد، الخاسرين في معظم الأحيان أمام زحف الجيوش الجرارة، إلا الانسحاب إلى الجبال واللجوء إليها. وهناك أدلة على لجوئهم إلى عملية الدفاع عن النفس ذاتها تعود إلى أربعة قرون قبل الإسلام والى عهد مجيئه أو إلى عصر الدولتين الأموية والعباسية أيضا. ولا تزال هناك آثار ملموسة ماديا أو يمكن إدراكها بالحواس أو بالفكر لهذه العملية في اللجوء إلى الجبال في كل تلك المراحل التاريخية. ويمكن استنتاج ذلك أيضا في الشعر الغنائي والملحمي الشعبي.

وأصبح اللجوء إلى الجبال أكثر تكرارا في عهد الصراعات العثمانية–الإيرانية منذ أوائل القرن السادس عشر. ولم يحدث في التاريخ حتى القرن التاسع عشر نزوح للأكراد بإتجاه السهول ومدن الشرق الكبرى، أي إلى ما وراء المناطق الكردية، مثل ما حدث مع الأيوبيين في القرن الثاني عشر. وكأن بنا أمام مجموعة تنكمش على نفسها، إذا استثنينا من ذلك انطلاق طلبة العلم

والصاعدين في سلالم المؤسسات الرسمية.

انتشر في القرن العشرين بين الأكراد اعتقاد بأن الجماعة الكردية التي تتخذ من الجبال معقلا لها في محاربة السلطة المركزية هي القوة المدافعة الحقيقية عن الأكراد. أما ما عداها فهي خاضعة للسلطة وان ادعت النضال من اجلهم. وكان هذا واضحا في كردستان العراق خلال السنوات الأربعين الأخيرة. ولا يمكن استساغة هذا المفهوم من دون إدراك أن كل السلطات المركزية عملت بأشكال ودرجات مختلفة ومتقاربة على قمع كل تعبير عن الهوية الكردية. ولم تمنحهم أية سلطة شيئا ما عن طيب خاطر.

إلاّ أن تغيرا طرأ على هذا المفهوم عند أكراد تركيا، فعلى رغم وجود حزب العمال الكردستاني في الجبال، كانت هناك أحزاب كردية، غير معلن عنها هكذا، في المدن لا يعتبرها الأكراد من القوى الموالية للحكومة التركية. كما كانوا يعتبرون حراس القوى التابعين لأجهزة الدولة الرسمي والتي تشبه ما عرفه العراقيون تحت اسم "فرسان صلاح الدين"، نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي. والسبب في هذا يعود إلى أن مجال التنظيم الحزبي في تركيا كان أوسع منه في العراق، بشرط ألاّ يكون هناك إنتماء قومي كردي علني للحزب. ويبدو أن هذا التوجه هو الذي يسير إلى فرض نفسه.

الأحداث الأخيرة تدل على ذلك كثيرا" سنوات الحرب، تهجير ملايين الأكراد إلى غرب تركيا، تكون جالية مهمة في الغرب، قصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية ونزوح ما يقرب من مليوني كردي عراقي إلى الجبال خوفا من بطش وانتقام جيش صدام المهزوم بعد احتلاله الكويت. وتطور المسألة الكردية من الناحية الإنسانية والإعلامية والسياسية غير معطيات المشكلة ذاتها. هذه التجارب نفسها والهزائم التي منيت بها الحركات الكردية المسلحة في العقود الأخيرة أخذت تثبت شيئا فشيئا بأن الجبال لم تعد الصديق القديم الذي يحميهم من هجمات الجيوش الحديثة. في عام ١٩٨٨ شعروا بعد عمليات القصف الكيمياوي بخطر الإبادة. اليوم اضمحل هذا الشعور بالخطر واختار جزء منهم، أي أكراد العراق، لأول مرة في العصر الحديث الجانب المنتصر في الصراع الدولي. ولا

يعرف احد إلى متى ستدوم النتائج الايجابية لهذا الاختيار. إلاّ أن في كل هذا الكثير من الجديد في المشكلة الكردية.

فكما اكتشف الأكراد ضعفهم العسكري ومأساة الحرب الداخلية فيما بينهم، اكتشفوا وزن عددهم أيضا، خاصة في تركيا والغرب. هناك ما يقرب من خمسة ملايين كردي يعيشون في المدن التركية، وتعد اسطنبول المدينة التي تضم اكبر عدد منهم في العالم ويقدر عددهم ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص. وهم يعيشون في وضع اقتصادي وإنساني صعب جدا مع أن فيهم عددا ممن نجحوا اقتصاديا وتمكنوا من بناء ثروات ضخمة. وتتسع بينهم شبكة العلاقات والتعاون يوما بعد يوم. فطبيعة علاقة أكراد اسطنبول مثلا بهويتهم لا مجال لمقارنتها بتذبذب وضعف ذات العلاقة قبل عشر سنوات، من دون أن تعود إلى زمن أسبق. واستطاع أكراد تركيا منذ عام ١٩٩١ أن يحصلوا على حرية نسبية في طبع الكتب والمجلات باللغة الكردية. إذ يطبع منها العشرات كل عام. وهناك جمعيات ثقافية كردية متعددة تعمل رغم المضايقات والإرهاب. كل هذا كان خيالا قبل عشر سنوات لا أكثر. والعودة إلى ما قبل هذه الفترة صعبة على المدى البعيد وان كانت السياسة التركية معروفة بتراجعاتها عن التزاماتها. واضمحل أو يكاد عند غالبية أكراد تركيا شعورهم بالعار من كونهم ينتمون إلى الشعب الكردي. إذ كان هذا الشعور واسع الانتشار بينهم نتيجة سياسة تركيا الموجهة خلال سبعين عاما لتحقيق هذا الهدف. بل أخذ نوع من الفخر والاعتزاز المبالغ فيهما من هذا الانتماء ينتشر بين الشباب كرد فعل عاطفي وطبيعي على السياسة السابقة. ولو كان حزب العمال الكردستاني هو المفجر عمليا لإعادة الاعتبار للذات، فإنه لم يكن على الإطلاق العامل الوحيد في هذه العملية. كانت هناك أيضا السياسة المتعجرفة والمتكابرة للقومية التركية ومقاومة عدد مهم من المثقفين والمتعلمين الأكراد أنفسهم للسياسة الرسمية المتبعة. وقد ضحى الكثير من هؤلاء بحياتهم. وقبل ما يقرب من عشرين عاما كان أكثر من نصف الأكراد لا يتحدثون بأي شكل من الأشكال عن أصولهم الكردية، بل كانوا يخفونها بإلحاح وقوة. اليوم وصل الأمر بجزء كبير منهم إلى تبني رد الفعل المعاكس.

شكلّت الانتخابات التركية عام ١٩٩٦ قفزة بالنسبة للقضية الكردية مع أن الأمر حدث في شيء من الكتمان. فهذه القضية التي كانت حتى السنوات الأخيرة من المحرمات صارت واحدة من المواضيع التي يتحدث عنها المرشحون بشيء من الحرية والعلانية. ومع أن حزب الشعب الديمقراطي الذي شكله الأكراد لم يحصل إلاّ على ٤ في المائة من أصوات الناخبين جميعا. إلاّ أنه اقترب في المدن الكردية من ٥٠ في المائة. ولم يستطع ما يقرب من مليوني كردي من النازحين إلى المدن الغربية لتركيا من التصويت لأن قوانين الانتخابات كانت تلزم الناخبين على التصويت في محلات تسجيلهم عام ١٩٩٠ وهناك جاليات كردية في الغرب تعيش في ما بينها بشكل واسع. وأكثرها نشاطا ونفوذا وتنظيما وتأثيرا هي القادمة من كردستان تركيا والتي قد يصل عدد أفرادها بعد سنوات إلى ما يقرب المليون. وقد دفعت نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة بعض الحكومات الأوروبية، الألمانية والهولندية والسويدية بشكل خاص، أن تحسب لها حساباتها. فهؤلاء الأفراد الذين كان يحرم عليهم النطق علنيا في تركيا باللغة الكردية وجدوا مجالا من الحرية في الغرب دفعتهم إلى الحلم بتشكيل دولة كردية لهم أو بكردستان الكبرى والمناداة بها من دون خوف أو وجل. وقد وصل عددهم ونشاطهم ونفوذهم في السويد درجة أخذ الأكراد يتداولون فيما بينهم فكاهة تعبير "كردستان السويد". وأخذت هذه الجالية تدرك دورها وتأثيرها من الناحية السياسية والاقتصادية.

سوف يتطور أبناء هذه الجاليات ولن تتمكن المحيطات المختلفة التي يعيشون فيها من استقطابهم اقتصاديا أو ثقافيا بحيث تقطعهم عن جذورهم. فليسوا همها الأول، ولا بد لهم من ملاذ نفسي يقول البعض لاشعوري، لكي يصبّوا فيه كل المكبوتات والاحباطات التي عانت منها عوائلهم ومحيطاتهم الاجتماعية والثقافية أو التي يعانون هم منها بسبب الانقطاع عن الأرض التي ولدوا فيها وتركوا فيها ذكرياتهم أو ذكريات آبائهم، أو لأسباب أخرى كثيرة. ولا كثير من الأمل لتجاوز كل هذا في المستقبل القريب.

ومن أهم ما لدى الجالية الكردية التركية في الغرب هو قناة تلفزيونية يمكن

التقاطها في جميع أنحاء العالم وخاصة في كردستان. إلاّ أن هذه القناة كانت لا تزال تحت نفوذ وسيطرة حزب العمال الكردستاني الذي يوجهها، بشكل عام، كأداة إعلامية لحربه السياسية والعسكرية ضد تركيا وحرب هذه الدولة على الشعب الكردي. ولم تستطع القناة الكردية العالمية الوحيدة إلى يومنا هذا أن تنفتح كثيرا على التيارات والاتجاهات الأخرى داخل المجتمع الكردي، خاصة تلك التي لا تشاركها معتقدات حزب العمال الكردستاني أو أساليبه في العمل. وإذا استمر الحزب في هذا الاتجاه فسوف يكون من الصعب أن يحصل على شعبية أكثر مما حصل عليه حتى الآن وسيجد نفسه في معركة قانونية وإعلامية واقتصادية قاسية مع الحكومة التركية وكأن المسألة ليست إلا صراعا بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني. وهذا ما يقلل من دون شك من أهمية دوره بين الأكراد الآخرين.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المجتمع التركي ذاته تطور خلال السنوات الماضية في موقفه من المشكلة الكردية. فليس من الصحيح الاعتقاد بأن كل الأتراك يقفون صفا واحدا وراء الموقف الرسمي والعسكري للدولة بصدد المطالب الكردية. ففي السنوات الأخيرة تبلور رأيان حولها لم يكن له وجود قبل ذلك. احدهما يرى بأن لا مشكلة كردية في تركيا وأن المسألة إنما هي مسألة إرهاب ويكفي القضاء عليه لإنهاء ما يحدث في شرق البلاد. وليس هناك ما يدعو إلى تلبية مطالب الأكراد ما دام شرق تركيا يخلو شيئا فشيئا من سكانه المتوجهين إلى غرب البلاد. ويمكن عبر فهم هذا المنطق القديم استنتاج السياسة المتبنية من قبل دعاته. وهو المسيطر الآن على التوجه العام في تركيا. أما الرأي الآخر فإنه أكثر انفتاحا على مطامح الأكراد الثقافية ويؤكد أن لا حل للمشكلة ما دامت الحرب مستمرة وإنما يمكن الحديث عن الحلول بعد الحرب. هذا الرأي هو ما ينتظر منه التحرك في المستقبل البعيد وربما القريب أيضا.

إنه لمن الأجدى أن ينظر الإنسان إلى المسألة الكردية في تركيا ضمن عدد من الأطر العامة، التاريخية منها بشكل خاص. عند ذلك يدرك أن فكرة كردستان الكبرى والثورة العالمية المنطلقة من كردستان لتحرير البشرية الرازحة تحت ثقل

بروليتاريتها وسياسة عبادة الفرد ورفع راية الحرب ضد الامبريالية العالمية، إنما هي شعارات تولد في فترة الرومانتيكية الثورية التي يمر بها الإنسان المعذب وتنتهي في اغلب الأحيان مع الزمن أو مع النكسات وعلى صخرة الواقع الصلبة. لكن المسألة الكردية في تركيا بدأت لتستمر. وسيكون لحزب العمال الكردستاني دور في تطور هذه المسألة على أن يؤمن هو أيضا بأن كل من لا يتطور إنما يتأخر عن قطار التاريخ الذي لا يتوقف، رحمة بهذا أو لعنة على ذاك.